جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

رقم (٣٣٤) – شهر ٢٠٢٢

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٣٣٤)

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

٢٠٢٢

"لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد كتابة"

"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

رئيس المعهد
أ.د .علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الأول

النمر، هدى وأخرون
عنوان البحث: التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح
سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ٢٠٢٢، ١٣٩ ص.
الكلمات الدالة:
الصادرات الزراعية المصرية
الجهود الحكومية لتعزيز الصادرات
التطورات التكنولوجية الزراعية
الميزة النسبية والتنافسية للصادرات البستانية.

رقم الإيداع: ٢٠٢٢/١٤١٤٥
ISBN: ٩٧٨-٩٧٧-٦٦٤١-٩٧-٦

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة إلى المصدر

الطباعة والتنفيذ: معهد التخطيط القومي الطبعة الأولى: ٢٠٢٢

مدينة نصر- طريق صلاح سالم-
القاهرة- جمهورية مصر العربية
https://inp.edu.eg
معهد التخطيط القومي
res.unit@inp.edu.eg
الهاتف/(+202) 22627372-22634040
الفاكس/(+202)24011398 -22634747

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية إحدى القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عددًا من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعو السياسات ومتخذو القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية، منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية والنقدية، الإنتاجية والأسعار والأجور، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، التكتلات الدولية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية والنمو الاحتوائي، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج وأساليب النمذجة التخطيطية، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم والصحة والمرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة، ...إلخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة في التقارير العلمية، والكتب المرجعية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي السنوي وسلسلة أوراق السياسات في التخطيط والتنمية المستدامة، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع للعمل لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

مـــوجز

تستهدف الدراسة الحالية بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية واتجاهات تطورها، والكشف عن أهم محددات وتحديات تنميتها، بجانب طرح مجموعة من الأليات والسبل التي من شأنها النهوض بتلك الصادرات. وقد اعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق هذا الهدف على عدد من المناهج والأدوات التي شملت المنهج الوصفي التحليلي، وعقد حوار تفاعلي (ورشة عمل) مع مجموعة مختارة من ذوي الخبرة والعاملين في مجالات مختلفة في حقل النشاط التصديري للحاصلات الزراعية، وذلك إضافة إلى إجراء استبيان إلكتروني لعينة محدودة نسبيا من المصدرين.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من الآليات والسُبل للنهوض بالصادرات الزراعية، من الآليات إنشاء اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية، وتطوير وتحديث الإدارة المركزية للحجر الزراعي، وبالنسبة لسُبل النهوض بالصادرات الزراعية أوصت الدراسة بالتوسع في زراعة المحاصيل البستانية غير التقليدية، والزراعة العضوية بأراضي المشروعات القومية الجديدة، وتوفير الأسمدة، والتوسع في استنباط وإنتاج تقاوي الخُضر والفاكهة المنتقاه عالية الإنتاجية والمتوافقة مع التأثيرات المناخية المتوقعة. التوسع في إنشاء مراكز لوجستية مجمعة تتولى القيام بعمليات الفرز والتدريج، والعمل على إنشاء شركات تعاونية تضم صغار المزارعين، والتوسع في نشر منظومة تكويد الصادرات الزراعية على كافة المزارع التصديرية، وتشديد الإجراءات الرقابية على موانى الشحن المحلية وتيسير إجراءاتها.

وبالنسبة للتسويق الداخلي والخارجي أوصت الدراسة بفتح المزيد من الاستثمارات لزيادة سعات الشحن الجوي والبحري، وخفض تكاليفه. والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحرين وتوفير خطوط ملاحة سريعة ومنتظمة، والعمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري المصرية بالخارج. كما اقترحت الدراسة فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية ضرورة توقيع بروتوكولات تعاون مع المزيد من الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية لتسهيل عملية اختراق الصادرات الزراعية المصرية لأسواق تلك الدول، بجانب العمل على تفعيل الاتفاقيات القائمة بين مصر والتكتلات الإقليمية والدولية. أوصت الدراسة كذلك بزيادة الدعم النقدي غير المباشر الموجه للأنشطة المختلفة المعززة للتصدير، وإعادة النظر في المنظومة الحالية للدعم النقدي المباشر للصادرات الزراعية، وذلك بجانب اتخاذ السياسات التي من شأنها تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز من تصدير الحاصلات الزراعية المصرية، ومنها سياسات التسويق التعاقدي، والإرشاد التسويقي، والتعاونيات الزراعية.

الكلمات الدالة :

- الصادرات الزراعية المصرية – الجهود الحكومية لتعزيز الصادرات– التطورات التكنولوجية الزراعية– الميزة النسبية والتنافسية للصادرات البستانية.

فريق البحث:

م	فريق الدراسة		الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
١	الباحث الرئيسي		أ. د. هدى صالح النمر	أستاذ	اقتصاد زراعي
٢	خبراء من خارج من المعهد	باحثون	أ. د. وحيد مجاهد	أستاذ	اقتصاد زراعي
٣	الهيئة العلمية بالمعهد		د. أحمد رشاد الشربيني	أستاذ مساعد	اقتصاد دولي
٤			د. علي زين العابدين	أستاذ مساعد	اقتصاد زراعي
٥	الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد		أ. نسمة أبو قمر	مدرس مساعد	اقتصاد صناعي
٦			أ. آية السرسي	مدرس مساعد	اقتصاديات البيئة
٧	الهيئة الإدارية بالمعهد		أروى مرسي محمد		
٨			محاسن حسن		

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
– مقدمة	١
الفصل الأول: التطورات الاتجاهية للأوضاع الراهنة للصادرات الزراعية المصرية.....	٤
١-١- **الصادرات الزراعية –نبذة تاريخية.....**	٤
١-٢- **التطورات الاتجاهية للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) .....**	٧
١-٢-١- تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية.....	٧
١-٢-٢-تطور نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي	٧
١-٢-٣- تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي الصادرات السلعية.....	٨
١-٢-٤- تطور الميزان التجاري الزراعي.....	٨
١-٢-٥- تطور الصادرات من الحاصلات البستانية.....	١٠
الفصل الثاني: القدرة التنافسية لصادرات مصر من الخضراوات والفاكهة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٤
٢-١- **مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.....**	١٤
٢-١-١- الهيكل السلعي للصادرات من الحاصلات البستانية.....	١٨
٢-١-٢- تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير لأهم حاصلات الخضر والفاكهة.....	١٨
٢-١-٣- التوزيع الجغرافي لأهم الصادرات المصرية من الخضراوات والفاكهة.....	٢١
٢-٢- **مؤشر النصيب السوقي .....**	٢٤
٢-٢-١- النصيب السوقي للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات.....	٢٥
٢-٢-٢- النصيب السوقي للصادرات المصرية من محاصيل الفاكهة.....	٢٦
٢-٣- **مؤشر اختراق السوق.....**	٢٧
٢-٣-١- معدل اختراق الأسواق للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات.....	٢٧
٢-٣-٢- معدل اختراق الأسواق للصادرات المصرية من محاصيل الفاكهة.....	٢٨
٢-٤- **مؤشر التنافسية السعرية.....**	٢٩
٢-٤-١ التنافسية السعرية للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات.....	٢٩
٢-٤-٢- التنافسية السعرية للصادرات المصرية من محاصيل الفاكهة.....	٣٠
الفصل الثالث: الجهود الحكومية وغير الحكومية الداعمة لتعزيز الصادرات الزراعة المصرية....	٣١
٣-١- جهود الحكومة المصرية والمنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز الصادرات الزراعية.....	٣١
٣-٢- بعض التجارب الدولية للنهوض بالصادرات الزراعية.....	٤٢

الفصل الرابع: الإمكانيات التصديرية للسلع الزراعية في إطار التطورات التكنولوجية والتسويقية.....	**٤٩**
٤-١- لمحة حول التطورات التكنولوجية الزراعية المستقبلية.....	**٤٩**
٤-١-١- تقانات الزراعة (٤,٠) والإنتاج الزراعي.....	**٤٩**
٤-١-٢- تقانات الزراعة (٤,٠) والتسويق الزراعي.....	**٥٢**
٤-٢- التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها في تحسين تنافسية الخضر والفاكهة في إطار الدراسات والتطبيقات والتجارب الدولية.....	**٥٣**
٤-٢-١ المستويات المختلفة من الرقمنة في قطاع الخضراوات والفاكهة.....	**٥٣**
٤-٢-٢- أهم تطبيقات الرقمنة المستخدمة في تحسين تنافسية الخضراوات والفاكهة.....	**٥٦**
٤-٢-٣- بعض التجارب الدولية في توظيف التكنولوجيا لتعزيز صادرات الخضر والفاكهة.....	**٥٩**
٤-٣- الوضع الراهن للتطوير التكنولوجي رقمنة الزراعة المصرية.....	**٦٤**
٤-٤ الانعكاسات المرتقبة للتطورات التكنولوجية على قطاع الصادرات الزراعية المصرية.....	**٦٥**
الفصل الخامس: تحديات ومحددات تنمية الصادرات الزراعية المصرية.....	**٦٨**
٥-١ خلفية.....	**٦٨**
٥-٢- مشكلات ذات طبيعة عامة وجوهرية.....	**٧١**
٥-٣- مشكلات ذات خصوصية مرحلية أو فئوية.....	**٧٤**
الفصل السادس: سُبل وآليات النهوض بالصادرات الزراعية.....	**٨٠**
٦-١- خلفية.....	**٨٠**
٦-٢- النهوض بالصادرات الزراعية بين الفكر التقليدي والفكر الحديث.....	**٨١**
٦-٢-١- الفكر التقليدي للنهوض بتنمية الصادرات.....	**٨١**
٦-٢-٢- الفكر الحديث للنهوض بتنمية الصادرات.....	**٨٢**
٦-٣- الآليات والسُبل المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية.....	**٨٤**
٦-٣-١- الآليات المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية.....	**٨٥**
٦-٣-٢- سُبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية.....	**٨٩**
ملخص الدراسة.....	**٩٤**
قائمة المراجع.....	**١٠٤**
الملاحق.....	**١٠٩**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(١-١)	تطور كمية صادرات القطن والأرز خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٩)	٦
(١-٢)	تطور الكمية والقيمة والأهمية النسبية لأهم الحاصلات التصديرية الزراعية في بعض السنوات المختارة (الكمية بألف طن، القيمة بالمليون جنيه)	١٠
(١-٣)	تطور حجم الصادرات من أهم الحاصلات الزراعية التصديرية خلال سنوات مختارة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢١ (الكمية بالألف طن)	١٢
(١-٢)	نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لصادرات الخضراوات المصرية في السوق العالمي متوسط الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٠)	١٦
(٢-٢)	نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لصادرات الفاكهة في السوق العالمي متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٧

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(١-١)	تطور الهيكل النسبي للصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٠)	٧
(١-٢)	تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٨
(١-٣)	تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٠)	٨
(١-٤)	تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٠)	٩
(١-٥)	الهيكل السلعي لأهم صادرات مصر الزراعية عام ٢٠٢١	١٣
(١-٢) ٢٠٢٠	الأهمية النسبية لأهم الحاصلات البستانية % من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لعام ٢٠٢٠	١٨
(٢-٢)	تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير لأهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٠- ٢٠٢٠)	٢٠
(٢-٣)	التوزيع الجغرافي لأهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٢٣
(٤-١)	المستويات التكنولوجية المختلفة لرقمنة شركات الخُضر والفاكهة	٥٤

التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

مقدمة الدراسة

بدأت مصر في إبريل ٢٠٢١ تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بالتركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الصناعات التحويلية – الزراعة– الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات). ونظراً لأهمية الصادرات الزراعية في توفير العملة اللازمة لعملية التنمية، وسد العجز في الميزان التجاري، فقد استهدف برنامج الإصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة زيادة حصة الصادرات من المحاصيل الزراعية والصناعات الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٥% عام ٢٠٢٤، مقابل ١٧% عام ٢٠٢٠– وذلك بجانب العديد من الأهداف الأخرى.

كما تستهدف الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية زيادة مساهمة قيمة الصادرات الزراعية إلى نحو ٣٠% من إجمالي قيمة الصادرات، والوصول بكمية الصادرات إلى سبعة ملايين طن، وبقيمة قدرها ٨,٢٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٣٠. ويرجع اهتمام الدولة بالنهوض بالصادرات الزراعية إلى تمتع مصر بموقع جغرافي على مفترق طرق كل من أوروبا وآسيا وأفريقيا بما يوفر لها ميزة نسبية مكانية، فضلاً عن تمتع الحاصلات الزراعية بميزة نسبية وتنافسية عالية، وسمعة دولية وعربية طيبة وواسعة، حيث تصدر مصر ما يقرب من ٣٥٠ منتجا زراعيا إلى أكثر من ١٣٨ دولة. وتأتي الحاصلات البستانية (محل اهتمام هذا البحث) في مقدمة الحاصلات الزراعية التصديرية، نظراً لأهميتها والدور المنوط بها في دعم وتعزيز تنمية الصادرات الزراعية المصرية.

مشكلة البحث:

ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بالصادرات الزراعية، فإن كمية وقيمة المصدر منها ما زال يقل كثيراً عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة، فوفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية قدرت قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال عام ٢٠١٩ بنحو ٥,٦ مليار دولار. في حين قدرت في ذات العام بنحو ٦,٣١، و١١,٢٥، ٢٠,٢٥، و٦١,٧٢ مليار دولار لكل من المغرب، وجنوب أفريقيا، وتركيا، وإسبانيا على التوالي.

كما أشار البنك الدولي إلى أن إمكانيات التصدير غير المستغلة للحاصلات الزراعية المصرية والصناعات الزراعية تعد كبيرة، حيث تمثل نحو ٦٠% للفاكهة، و٥٧% للخضراوات من نظيرتها المتاحة والممكن استغلالها، وتقدر قيمة الإمكانيات غير المستغلة للفاكهة بحوالي ١,٦مليار دولار، وللخضر بنحو ٠,٨مليار دولار سنويًا.
وانطلاقا من تلك المؤشرات تأتى أهمية البحث، والتي زاد من تبريرها ما تشهده الساحة العالمية، والمحلية من متغيرات ذات تأثير مباشر على الصادرات الزراعية لمصر منها: التأثيرات السلبية لتداعيات فيروس كوفيد–١٩ على سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة، وأسعار ومدة الشحن، والتطورات والتطبيقات التكنولوجية

السريعة في مجال إنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية، وذلك فضلاً عن التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية التي تشهدها دول العالم ومصر على الإنتاج الزراعي للسلع التصديرية. وتركز الدراسة الحالية على صادرات مصر من الحاصلات البستانية على وجه الخصوص لكونها تمثل الجانب الأعظم من الصادرات الزراعية.

أهداف البحث:

وتسعى الدراسة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية الطازجة (دون المصنعة) لمصر، واتجاهات تطورها، ورصد الفرص والإمكانيات المتاحة للنهوض بالصادرات الزراعية من الخضراوات والفاكهة، والكشف عن أهم المحددات والتحديات التي تواجه النهوض بالصادرات الزراعية وخاصة من الخضر والفاكهة، وذلك بجانب طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات وواضعي السياسات لمواجهة التحديات والنهوض بالصادرات الزراعية.

منهج وأدوات الدراسة:

وفى سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها تم الاعتماد على عدد من المناهج والأدوات شملت المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بعرض وتحليل البيانات والمعلومات الواردة بالدراسات والتقارير الصادرة عن الجهات المختلفة – محلية ودولية– ذات العلاقة بالموضوع، وذلك بجانب الاطلاع على المواقع ذات العلاقة على الشبكة الدولية (الإنترنت). كما تم عقد حوار تفاعلي (ورشة عمل) بموقع المعهد مع مجموعة مختارة من ذوي الخبرة، والعاملين في مجالات مختلفة في حقل النشاط التصديري للحاصلات الزراعية، شملت إلى جانب الباحثين، ممثلين عن كبار وصغار مصدري الحاصلات الزراعية، والمسئولين الحكوميين من ذوي العلاقة المباشرة بالشأن التصديري للحاصلات الزراعية، وكبار وصغار المنتجين للحاصلات المعدة للتصدير، وإضافة إلى ذلك تم إجراء استبيان الكتروني لعينة محدودة نسبياً – وفق ما تحقق من استجابات من قائمة المصدرين – من المصدرين، كما تم إجراء العديد من المحادثات التليفونية مع البعض منهم.

ويشتمل البحث الحالي على ستة فصول، بخلاف الملخص، والنتائج، والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول التطورات الاتجاهية للأوضاع الراهنة للصادرات الزراعية المصرية، واستعرض الفصل الثاني القدرة التنافسية لصادرات مصر من الخضراوات والفاكهة، أما الفصل الثالث فتناول الجهود الحكومية وغير الحكومية الداعمة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية، أما الفصل الرابع فيرصد الإمكانيات التصديرية للسلع الزراعية في إطار التطورات التكنولوجية والتسويقية، وركز الفصل الخامس على تحديات ومحددات تنمية الصادرات الزراعية المصرية، أما الفصل الأخير فقد تناول سبل وآليات النهوض بالصادرات من الحاصلات الزراعية.

وقد شارك في إعداد هذا البحث فريق بحثي مكون من كل من: أ.د. هدى صالح النمر (الباحث الرئيسي)، وأ.د. وحيد مجاهد أستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة جامعة عين شمس، ود. أحمد رشاد، ود. على زين

العابدين الأستاذين المساعدين بالمعهد. كما ساعد في إعداد البحث كل من أ. آية السرسي، وأ. نسمة أبو قمر المدرسين المساعدين بالمعهد بمعاونة أ.أروى مرسي، أ. محاسن حسن من الجهاز الإداري بالمعهد.

ويأمل فريق البحث أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت على نحو فعال بما توصلت إليه من نتائج، وما طرحته من توصيات في مساعدة واضعي السياسات ومتخذي القرارات على النهوض بالصادرات الزراعية عامة والحاصلات البستانية على وجه الخصوص.

الباحث الرئيسي

أ.د. هدى النمر

الفصل الأول

التطورات الاتجاهية للأوضاع الراهنة للصادرات الزراعية المصرية

١-١- الصادرات الزراعية – نبذة تاريخية

قراءة التاريخ تؤكد أهمية مصر كدولة مصدرة للمنتجات الزراعية من مختلف الحقب والأزمنة، وحتى وقتنا الحاضر، يدعمها في ذلك ما تتمتع به من موارد زراعية طبيعية وظروف بيئية ومناخية حققت لها إنتاجاً زراعياً يتميز بالوفرة والتنوع وتعدد المواسم. وكان لموقعها الجغرافي الاستراتيجي بين دول وقارات العالم دوره الهام في جعلها مركزاً لروابط النقل والتصدير والتجارة والاتصال فيما بين الدول والقارات، بل وجعل منها مطمعاً للغزاة والمستعمرين الذين كانوا ينهبون خيراتها الزراعية لصالح دولهم، وربما للتصدير منها إلى دول العالم الأخرى.

ومن شواهد ذلك ما كان في العهد الفرعوني، لاسيما في زمن القحط في عهد يوسف عليه السلام، وما كان في العهد البطلمي، ثم العصر الروماني حيث كانت مصر المصدر الرئيسي لتوريد الحبوب إلى مدينة روما، وغيرها من مناطق الإمبراطورية الرومانية التي كانت تستورد من مصر –إلى جانب الحبوب– نباتات البردي لصنع الورق، وكذلك الكتان والعنب. في هذه الحقبة كان عدد السفن الملاحية التجارية بين الإسكندرية وعاصمة الدولة الرومانية يفوق أي عدد آخر يتحرك بين أي مدينتين أخريين في العالم.

ومنذ الفتح الإسلامي لمصر، مروراً بعهد الخلافة الأموية، ثم العباسية، فالعثمانية، كان خراج مصر يخرج إلى عواصم الخلافة في صورة منتجات زراعية، حيث كانت مدينة قوص (قفط القديمة) تمثل مستودعاً للقمح وبعض الغلال الأخرى المخصصة للتصدير إلى الجزيرة العربية عن طريق ميناء القصير على البحر الأحمر. كما كان التصدير يتم أيضاً بواسطة القوافل في اتجاه الشام، وغيرها من مناطق دولة الخلافة، كانت الصادرات تشمل إلى جانب الحبوب كلاً من السكر، والأرز، وبذور البسلة، وبعض النباتات الطبية والعطرية كالقرنفل والزعفران، إلى جانب الأقمشة المصنوعة في مصر من القطن والكتان.

منذ عام ١٨٠٥ عندما تولى محمد علي حكم مصر فتح عهداً جديداً في مجال تصدير الحاصلات الزراعية؛ حيث كانت عوائد هذه الصادرات تمثل المورد الأساسي لتمويل مشروعه النهضوي، حيث لم يكن أمامه غير القطاع الزراعي بمنتجاته المتنوعة والمتعددة للاعتماد عليه في هذا الشأن. وكان من أهم صادرات مصر في عهد محمد علي كل من الحبوب، والسكر، والقطن، والكتان، إلى جانب كل ما كان يمكن تصديره من الحاصلات والمنتجات الزراعية.

وفي عهد الاحتلال الإنجليزي، حدثت نقلة نوعية في مجال الاهتمام بمحصول القطن والتوسع في زراعته وتصديره إلى إنجلترا. كما أدخل المستعمر الإنجليزي إلى مصر زراعة محصول البطاطس بغرض إمداد جيش الاحتلال بإحدى المواد الغذائية التي يفضلونها، غير أن الأمر امتد إلى تصدير هذا المحصول إلى إنجلترا وبعض الدول الأوروبية، وقد شملت صادرات مصر في هذه الحقبة عدداً من الحاصلات الزراعية الأخرى من أهمها الأرز، والبصل، وبعض الحبوب الأخرى.

وعند قيام ثورة ١٩٥٢ كانت الزراعة هي القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي لمصر، ولذا فقد استمر الاعتماد على هذا القطاع لتكون صادراته أحد أهم مصادر العملة الأجنبية التي تحتاج إليها البلاد، أو لتصدير منتجاته في إطار صفقات تجارية متبادلة مقابل ما تحتاجه البلاد من الآلات والمعدات اللازمة لدعم النهضة الصناعية والعسكرية. وفي إطار اهتمام الدولة في تلك الحقبة بتنمية صادراتها الزراعية وتنويعها، فقد جرى إنشاء شركتي النيل والوادي لتكونا أداة الدولة لتحقيق أهدافها في هذا المجال.

ومن الملاحظ أن الصادرات المصرية كانت خاضعة في معظم الحقب والفترات لهيمنة المستعمر أو احتكار الدولة بشكل أساسي، إلى جانب مشاركة محدودة نسبياً من جانب التجار والمصدرين من القطاع الخاص، ذلك القطاع الذي انتقلت إليه المسئولية الأساسية في تنمية الصادرات الزراعية المصرية منذ ما يقرب من ثلاثة عقود.

أولاً: أزمة الصادرات الزراعية المصرية في حقبة التحولات الاقتصادية:

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وأوائل التسعينيات، واجهت الصادرات الزراعية المصرية حزمة مجتمعة من الصدمات والظروف غير المواتية التي أدت إلى حالة من التراجع والانكماش، من أهم تلك الصدمات:

أ. تفكك مجموعة دول الاتحاد السوفيتي التي كانت المستورد الأكبر لعدد من الحاصلات في مقدمتها البرتقال، فقد انخفضت صادرات هذا المحصول إلى دول الاتحاد السوفيتي (بعد تفككه) من حوالي ١٤٥ ألف طن بقيمة ٤٩ مليون دولار، إلى ٥٦ ألف طن بقيمة ١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣.

ب. تأسيس منظمة التجارة العالمية في منتصف التسعينيات، وقد كان قيامها يستهدف المزيد من تحرير التجارة الدولية، وإلزام الدول بإزالة العوائق والتشوهات التي تعترض ذلك، الأمر الذي أسفر عن احتدام المنافسة بين الدول المصدرة للمنتجات الزراعية، وكانت الآثار السلبية لذلك أشد وطأة على الدول النامية– ومنها مصر – حيث التزمت بالإلغاء التدريجي لمجموعة من أدوات دعم الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية.

ج. خلال التسعينيات من القرن الماضي جرى تفكيك وإنهاء دور الشركات الحكومية المصرية التي كانت تضطلع بمهمة تصدير جانب هام من المنتجات الزراعية (شركة النيل، وشركة الوادي)، وذلك في إطار ما كان يجري في تلك الحقبة من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي،

وقد انعكست آثار ذلك على غالبية الحاصلات التصديرية وفي مقدمتها الأرز والبصل، ولم تكن صادرات الحاصلات البستانية بعيدة عن ذلك، حيث ظلت كمية صادراتها تراوح مكانها طوال عقد التسعينيات (٤٨٧.٨ ألف طن عام ١٩٩١، و٤٤٤.٢ ألف طن عام ٢٠٠٠).

د. استمرت مشكلة الإصابة بالعفن البني (brown rot) في البطاطس متواصلة لعدة سنوات خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، الأمر الذي أسفر عن انخفاض ما تستوعبه دول الاتحاد الأوروبي (أهم مستورد للبطاطس المصرية) بنسبة ١٧% بين عامي ١٩٩٠، و٢٠٠٠، حيث تراجعت حصة السوق الأوروبية من البطاطس المصرية من حوالي ٧٥% إلى حوالي ٦٣% بسبب مشكلة العفن البني.

وعلى مستوى الأوضاع الاقتصادية العامة في مصر، فقد كانت الأمور تتسم بقدر ملحوظ من الاضطراب الذي يميز مراحل التحول الحادة من السيطرة والتدخل المباشر للدولة، إلى ما أصبح يعرف بالانفتاح الاقتصادي، ومن قطاع حكومي يتراجع دوره، إلى قطاع خاص لم تتبلور هياكله أو تتعمق جذوره، وهكذا فقد كانت فترة بدايات تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية منذ نهاية الثمانينيات وطوال حقبة التسعينيات من القرن الماضي ذات انعكاسات كبيرة – وسلبية في غالبيتها العظمى– على قطاع الصادرات الزراعية المصرية ضمن الإطار الشامل لانعكاساتها على الزراعة المصرية بوجه عام.

ثانيًا: أزمة الصادرات الزراعية المصرية في حقبة الإصلاحات:

في بداية حقبة الإصلاحات كان محصول القطن لا يزال يتراجع عن عرشه التصديري، ولحقه –بعد عدة سنوات– الصادرات من محصول الأرز بعد تقييد المساحات المزروعة منه لاعتبارات خاصة بندرة الموارد المائية، وخلال حقبة التسعينيات ظلت الكميات المصدرة من الحاصلات البستانية تدور حول متوسط يقدر بنحو نصف مليون طن دونما اتجاه ملحوظ نحو الزيادة أو الانخفاض (جدول ١–١).

جدول رقم (١–١)

تطور كمية صادرات القطن والأرز خلال الفترة (٢٠٠٥– ٢٠١٩)

السنوات	كمية صادرات القطن (ألف طن)	كمية صادرات الأرز (ألف طن)
٢٠٠٥	٩٦.٨	١١١٣.٤
٢٠١١	٦١.٢	٤٠.٣
٢٠١٦	٣١.٩	٧٣.٤
٢٠١٧	٣١.٥	-
٢٠١٨	٤٣.٥	-
٢٠١٩	٦٧.١	٠.١

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي –قطاع الشؤون الاقتصادية– دراسة مؤشرات التجارة الخارجية لأهم المحاصيل والمنتجات الزراعية، أعداد مختلفة.

١-٢- التطورات الاتجاهية للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

١-٢-١- تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية:

شغلت الصادرات الزراعية المرتبة الثالثة في هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال العقد الثاني من القرن الحالي (الواحد والعشرين)، حيث استحوذت على نسبة تتراوح ما بين ١٦% كحد أدنى وحوالي ٢٣% كحد أقصى من إجمالي الصادرات السلعية، يليها صادرات البترول والتعدين بنسبة مساهمة تتراوح ما بين ١٥.٧% كحد أنى وحوالي ٣٦.٢% كحد أقصي خلال نفس الفترة وهي بطبيعتها صادرات ريعية، أما الصادرات المصنعة فتتراوح نسبتها ما بين ٤١.٥% وحوالي ٥٢% من إجمالي الصادرات السلعية (شكل ١-١).

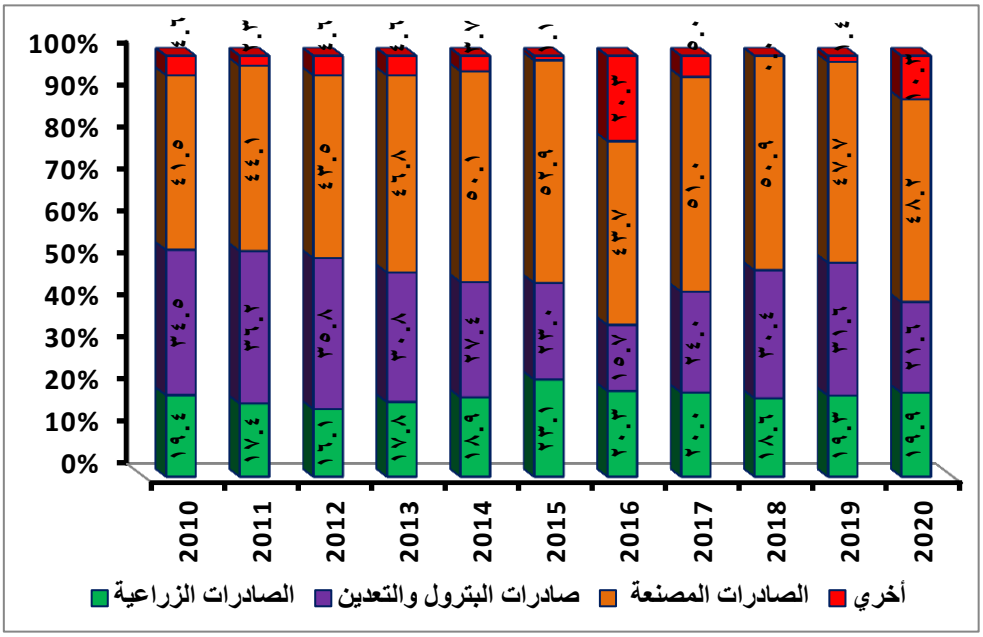

المصدر: محسوبة من البيانات المتاحة لدي قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية:https://stats.wto.org

شكل (١-١)

تطور الهيكل النسبي للصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

١-٢-٢- تطور نسبة الصادرات الزراعية المصرية إلى الناتج المحلى الإجمالي

يتضح من الشكل (١-٢)، أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت ما بين ١.٥% كحد أدني وحوالي ٢.٦% كحد أقصي خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت ٢.٤% عام ٢٠١٠، إلا أنها قد أخذت اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال النصف الأول من هذا العقد حتى وصلت النسبة إلى ١.٦% في عام ٢٠١٥، وبالرغم من مواصلة ارتفاعها إلى ٢.٦% عام ٢٠١٧ إلا أنها عاودت الانخفاض إلى ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠.

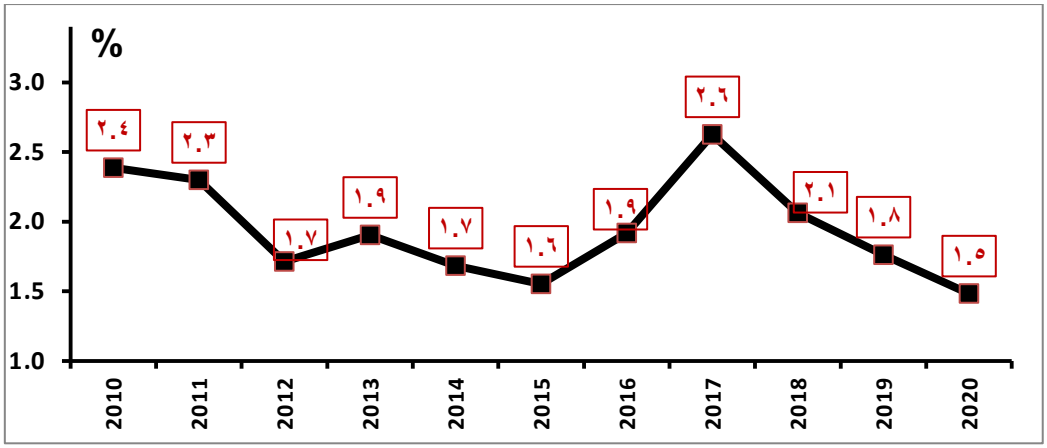

المصدر: محسوبة من البيانات المتاحة لدي قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية:https://stats.wto.org

شكل (١-٢)

تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

١-٢-٣- تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي الصادرات السلعية:

أخذت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية اتجاهاً عاماً متزايداً منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥، حيث حققت أعلى نسبة لها خلال هذا العقد وهي ٢٣,١%، إلا أنها عاودت الانخفاض حتى وصلت إلى ١٨,٦% عام ٢٠١٨، ثم تزايدت خلال العامين التاليين لتصل إلى ١٩,٩% عام ٢٠٢٠ (شكل ١-٣).

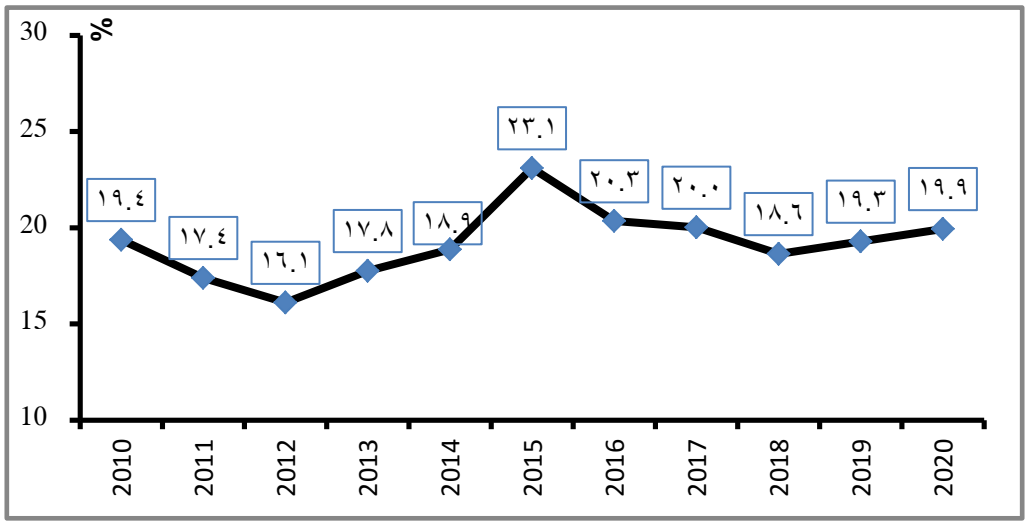

المصدر: محسوبة من البيانات المتاحة لدي قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية:https://stats.wto.org

شكل (١-٣)

تطور نسبة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

١-٢-٤- تطور الميزان التجاري الزراعي :

يتضح من الشكل (١-٤) أن الميزان التجاري الزراعي قد شهد عجزًا مستمرًا، خلال العقد الثاني من القرن الحالي، تراوح ما بين ٦,٧ مليار دولار كحد أدني وحوالي ١٢.٩ ملياراً كحد أقصى. حيث ارتفع من ٦,٧ مليار

دولار عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٩ مليار دولار عام ٢٠١٢، بسبب تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والأحداث السياسية التي تبعتها، وبالرغم من انخفاض هذا العجز إلى ٨.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣، إلا أنه عاد للارتفاع إلى ١١,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥، نتيجة انخفاض الصادرات بنسبة ٤.٣% وتزايد الواردات بنسبة ٢٢,٢% فقط خلال هذه الفترة.

أما الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩) والتي شهدت تحرير سعر صرف الجنيه المصري بدءًا من نوفمبر ٢٠١٦، فمن المفترض أن يؤدى هذا التحرير إلى زيادة الصادرات بمعدل أعلى من الواردات، إلا أن الصادرات لم ترتفع سوى بحوالي ٧,٩% (من ٥,٢ مليار دولار إلى ٥,٦ مليار دولار) وفى المقابل ارتفعت الواردات بحوالي ٢٩,٤% (من ١٢,٦ مليار دولار إلى ١٦,٣ مليار دولار) خلال هذه الفترة. وبذلك ارتفع عجز الميزان التجاري من ٧,٤ مليار دولار إلى ١٠,٧ مليار دولار، بنسبة ٤٤,٥% خلال هذه الفترة.

إلا أن هذا العجز قد تراجع إلى ٩,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ بنسبة (٧,٤ % مقارنة بعام ٢٠١٩)، ويرجع ذلك بسبب تراجع كل من الصادرات (بنسبة ٥,٣%) والواردات (بنسبة ٦,٢%)، وذلك تأثراً بتداعيات جائحة كوفيد-١٩.

وبصفة عامة يمكن القول إن قيمة الصادرات الزراعية تكاد تكون شبه مستقرة طوال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، حيث تراوحت ما بين ٤,٧٤ مليار دولار كحد أدني وحوالي ٥.٥٩ ملياراً دولار كحد أقصي خلال هذه الفترة. أما بالنسبة للواردات الزراعية فيلاحظ ارتفاع القيم المطلقة لها مقارنة بالصادرات (فتتراوح ما بين ١١,٩ مليار دولار وحوالي ١٧,٧ مليار دولار)، وكذلك عدم استقرارها خلال فترة الدراسة. وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري الزراعي يتزايد في الفترات التي تتزايد فيها الواردات وينخفض بانخفاضها.

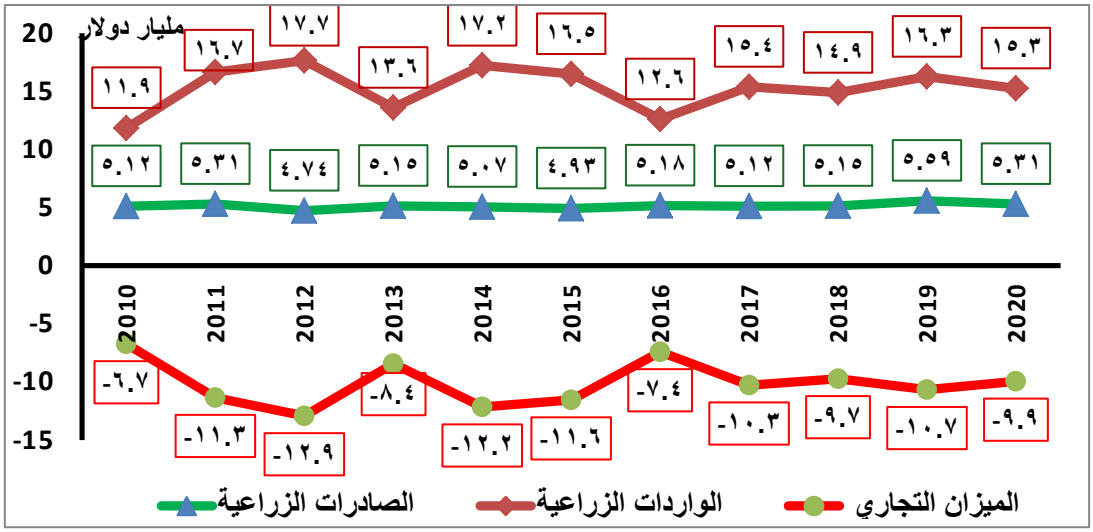

المصدر: محسوبة من البيانات المتاحة لدي قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية: **https://stats.wto.org**

شكل (١-٤)

تطور الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

١-٢-٥- تطور الصادرات من الحاصلات البستانية

بعدما انقضى زمن كانت فيه صادرات القطن تتربع على عرش الصادرات الزراعية المصرية، ومع تزايد السكان، وزيادة الطلب المحلي على المحاصيل الغذائية التي كانت تساهم - بقدر أو آخر- في الصادرات، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الحاصلات البستانية، بعد التوسع في المساحة المنزرعة بها وخاصة بالأراضي الصحراوية الجديدة، أصبحت تلك الحاصلات تمثل المجموعة الرئيسية التي يُعول عليها في مجال تنمية الصادرات الزراعية. وبالفعل فقد تصاعدت الأهمية النسبية للصادرات من هذه المجموعة (الخضر، الفاكهة، النباتات الطبية والعطرية) منذ أواسط العقد الأول من القرن الحالي، ففي عام ٢٠٠٥ كانت قيمة صادرات الحاصلات البستانية تمثل حوالي ٣٧% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية التي تضم إلى جانب تلك المجموعة كلاً من القطن والأرز، اختلفت الصورة بشكل واضح مع بداية العقد الثاني (٢٠١١) لتصل نسبة الحاصلات البستانية إلى حوالي ٨٦%، ثم زادت بشكل أكبر في عام ٢٠١٩ لتبلغ حوالي ٩٢% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (١-٢)

تطور الكمية والقيمة والأهمية النسبية لأهم الحاصلات التصديرية الزراعية في بعض السنوات المختارة (الكمية بألف طن، القيمة بالمليون جنيه)

المحصول	٢٠٠٥			٢٠١١			٢٠١٩		
	كمية	قيمة	% للقيمة	كمية	قيمة	% للقيمة	كمية	قيمة	% للقيمة
القطن الخام	٩٦.٨	١٠٤٥.٤	٢٣.١	٦١.٢	١٥٧٦.٤	١٢.٩	٦٧.١	٢٨٢٢.٤	٨.٠
الأرز	١١١٣.٤	١٨٠٠.٩	٣٩.٨	٤٠.٣	١٠٢.٠	٠.٨	٠.١	٠.٨	٠٠
الموالح	٢٤٠.٦	٤٧٥.٦	١٠.٥	١٠٨٠.٣	٣٣٨٧.٨	٢٧.٧	١٢٩٠.٣	٩١٢٧.٠	٢٦.٠
الفاكهة الطازجة الأخرى	٥٥.٩	١٦٣.٣	٣.٦	٧٣٨.٠	١٩٣٨.٥	١٥.٨	٤٥٣.٣	٦٧٦٣.٧	١٩.٣
البطاطس والبطاطا	٣٩٩.٨	٤٥٩.٢	١٠.١	٦٥٢.٠	١٥٤٨.٩	١٢.٦	٩١٠.٩	٥٢٣٤.٢	١٤.٩
باقي الخضر شاملة البصل والثوم	٣٧٤.٧	٣٦٦.٥	٨.١	٧٧٢.٩	٢٧٣٤.٣	٢٢.٣	٩٣٦.٨	٨٥١٦.٥	٢٤.٣
النباتات الطبية والعطرية	٢٦.٤	٢١٤.٥	٤.٧	١١٤.٣	٩٤٦.٧	٧.٧	٥٩.٣	٢٦٢٦.١	٧.٥

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي -قطاع الشؤون الاقتصادية- دراسة مؤشرات التجارة الخارجية لأهم المحاصيل والمنتجات الزراعية، أعداد مختلفة.

ولعل من بين العوامل والأسباب التي ساعدت على صعود الصادرات من مجموعة الحاصلات البستانية (محل الدراسة) أنها تتميز عن غيرها من المحاصيل التقليدية في عدة جوانب من بينها:

أ. أن الإنتاج منها كان ولا يزال يحقق فوائض- فوق احتياجات الاستهلاك المحلي- تسمح بإمكانيات تصديرها.

ب. أن استجابة مستويات الإنتاجية من الحاصلات البستانية للتطورات التقنية، ولمخرجات البحث العلمي، واستنباط الأصناف الجديدة، وللتطوير في المعاملات والممارسات الزراعية وما إلى ذلك، تعتبر استجابة مرتفعة نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى مساهمة التوسع الرأسي في الإنتاج بدرجة ملحوظة، إلى جانب ما يجري من التوسع الأفقي في زراعة هذه الحاصلات بالمشروعات القومية الجديدة لاستصلاح الأراضي.

ج. أن الظروف البيئية والمناخية في مصر تتيح إمكانيات جيدة لإنتاج متعدد المواسم وشبه متواصل على مدار العام من غالبية الحاصلات البستانية، مما يدعم مواجهة الطلب الخارجي في التوقيتات والمواسم التي تناسب الدول المستوردة من جهة، وتزايد تنافسية الصادرات المصرية من الحاصلات البستانية بأسواق تلك الدول من جهة أخرى.

د. أن الحاصلات البستانية– في عمومها– تعتبر من الحاصلات ذات الكفاءة المرتفعة في استخدام كل من الموارد الأرضية والمائية، وتحقق عوائد أعلى لكل من وحدتي الأرض والمياه بالمقارنة بغالبية المحاصيل الأخرى.

هـ. أن الحاصلات البستانية تحقق للمزارعين عائداً على الفدان أعلى من الحاصلات البديلة، مما يدفع بالمزارعين لتفضيل زراعة تلك الحاصلات.

و. التوسع في زراعة وتصدير أصناف جديدة من الخضروات والفاكهة (المشمش، والبرقوق، واليوسفي الخالي من البذور) والتي تتوافق مع متطلبات الأسواق الخارجية.

ونظرًا للأهمية والدور المنوط بالحاصلات البستانية في دعم وتعزيز تنمية الصادرات الزراعية المصرية في الاستشراف المستقبلي لاسيما بعدما أصبحت مسؤولية الشأن التصديري تقع بشكل رئيسي على عاتق القطاع الخاص، فقد اهتمت الدولة بالعمل على إعطاء دفعة قوية للنهوض بالقطاع الفرعي للحاصلات البستانية ضمن القطاع الزراعي عامة، وأيضًا لدعم وتشجيع القطاع الخاص على القيام بالدور المأمول منه في النهوض بالصادرات المصرية من الحاصلات البستانية، وذلك من خلال العديد من الإجراءات والسياسات التي سيرد ذكرها لاحقًا.

وقد أسفر ذلك عن نتائج جيده وتطورات ملموسة في هذا الصدد منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي وحتى السنوات الأخيرة، ففيما بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠٢١ ارتفعت كمية صادرات الموالح بنحو ثمانية أضعاف (من حوالي ٢٤٠.٦ إلى ١٨٠٥.٩ ألف طن)، والبطاطس من حوالي٣٩٢ إلى ٦١٤ ألف طن، والعنب من ٢٤,٦ إلى ١٤٣,٥ ألف طن (أي بنحو ستة أضعاف)، والبطاطا من حوالي ٧.٧ إلى ١١٣.٦ ألف طن، أي أنها ارتفعت إلى ما يقرب من ١٥ ضعفاً، ويمتد الأمر إلى ما يتعلق بكل من المانجو، والفراولة، والثوم، والفاصوليا، وغيرها، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي من الأمثلة والنماذج.

جدول (١-٣)

تطور حجم الصادرات من أهم الحاصلات الزراعية التصديرية خلال سنوات مختارة منذ عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٢١ (الكمية بالألف طن)

الحاصلات[١]	٢٠٠٥	٢٠١١	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢١[٢]
الموالح	٢٤٠.٦	١٠٨٠.٣	١٤٤١.٤	١٥٩٤.٠	١٨١٧.٩	١٢٩٠.٣	١٨٠٥.٩
البطاطس	٢٩٢.٢	٦٣٧.٤	٤١٢.٤	٨٠٩.٤	٧٢٥.٠	٨٣١.٨	٦١٤.٤
البصل	٣٠٠.٩	٤٩٠.٨	٤٤١.٤	٥٦٦.٢	٤٣٩.٦	٦٠١.٨	٢٧٦.١
العنب	٢٤.٦	٦٢٣.٣	١٣٣.٨	١٣٠.٣	١٢٠.٦	١٥٤.٢	١٤٣.٥
البطاطا	٧.٧	١٤.٦	١٢.٠	٢٨.٠	٤٨.٨	٧٨.٠	١١٣.٦
الرمان	٤.٢	–	–	–	–	–	٨٦.٦
المانجو	١.٦	٤.٦	٢٨.٤	٤٠.٤	١٩.١	٣٦.٣	٣٨.١
الفراولة	٣.١	٧٥.٠	١٣٨.٦	٤٣.٥	٣١.٦	٥٠.٤	٣٥.٥
الفاصوليا	١٠.٨	٣٢.١	٣٢.٦	٢٧.٤	٢٥.٢	٢٣.٩	٢٨.٦
الثوم	١.٩	١٣.٢	١٦.١	٢٣.٠	١٥.٢	٣٧.٩	١٩.٢
الجوافة	٦.٢	٢٠.٠	٢٢.٣	٢٠.٢	٧.٤	٩.٨	١٦.٩
البطيخ	٨.٥	٢٠.٩	٣٢.٧	٣٥.١	٢١.٣	١٢.٢	٩.٥
الفلفل	٣.٣	١٠.٦	١٠.٠	٣.٢	٢.٢	١.٢	٨.٦

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي -قطاع الشؤون الاقتصادية- دراسة مؤشرات التجارة الخارجية لأهم المحاصيل والمنتجات الزراعية، أعداد مختلفة (عدا عام ٢٠٢١).

تجدر الإشارة إلى أن صادرات مصر من الموالح قد تصدرت صادرات العالم منها (يليها اسبانيا ثم المغرب) خلال عام ٢٠٢١ وللعام الثالث على التوالي، بينما احتلت مصر المركز الثالث في صادرات البصل، والمركز السادس في صادرات البطاطس، والمركز ١٣ في صادرات الثوم، والمركز ١٤ في صادرات العنب.

وجدير بالذكر أن إجمالي كمية الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية قد شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الأربع سنوات الأخيرة رغم وجود جائحة كوفيد-١٩ حيث ارتفعت من ٤,٤ مليون طن عام ٢٠١٧ إلى ٥,١٥٣ مليون طن عام ٢٠٢٠، ثم إلى ٥,٦٤٠ مليون طن عام ٢٠٢١(متضمنة نحو٦٥٠,٣ ألف طن علف بنجر)[٣]. ويعني

[١] جرى ترتيب المحاصيل التصديرية وفق أهميتها النسبية في حجم الصادرات لعام ٢٠٢١ ووفق ما أعلنه المؤتمر الصحفي لوزارة الزراعة في يناير ٢٠٢٢

[٢] بالنسبة لعام ٢٠٢١ المصدر هو المؤتمر الصحفي لوزارة الزراعة حول الإنجازات التصديرية لعام ٢٠٢١، يناير ٢٠٢٢، وقد جاء في هذا البيان الصحفي أن مصر قد صدرت خلال هذا العام نحو ٦٥٠,٣ طن علف بنجر ليحتل المركز الثاني في الصادرات الزراعية بعد الموالح.

[٣] وفقاً للبيان الصحفي لوزير الزراعة واستصلاح الأراضي في يناير ٢٠٢٢

ذلك أن إجمالي صادرات مصر عام ٢٠٢١ من الأربعة عشر محصولا الواردة بالجدول المشار إليه عاليه تقدر بنجو ٣,٨ مليون طن، أي ما يعادل نحو ٦٧,٩% من إجمالي صادرات مصر من المنتجات الزراعية خلال العام المذكور موزعة على النحو الوارد في شكل (١-٥).

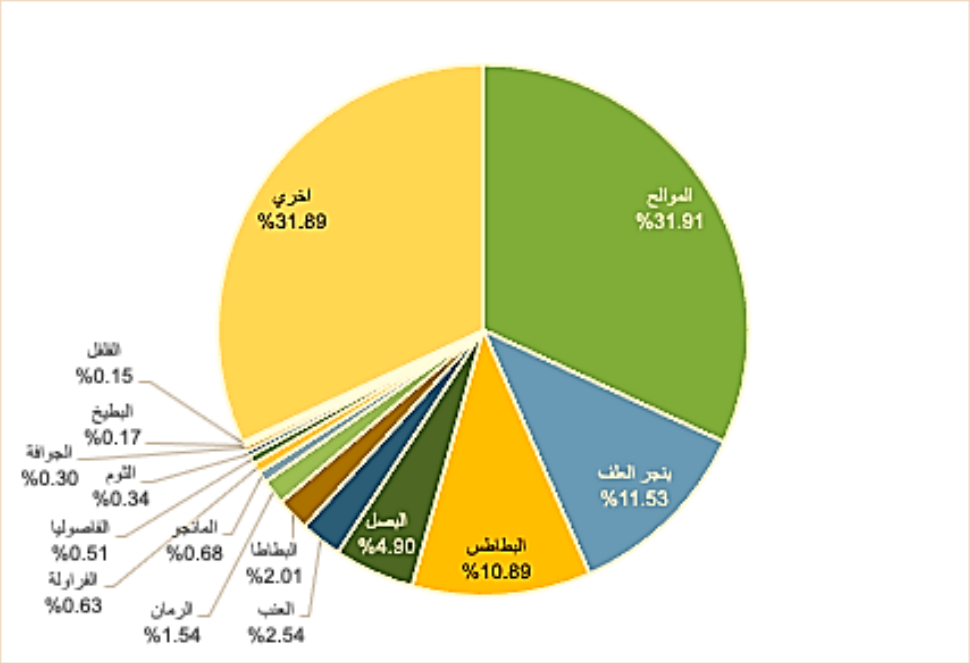

المصدر: من إعداد الباحث.

(شكل ١-٥)

الهيكل السلعي لأهم صادرات مصر الزراعية عام ٢٠٢١

ويشير الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية عام٢٠٢١، إلى أن الموالح تشغل الجانب الأعظم من الصادرات الزراعية بنسبة تصل إلى (٣١%) يليها البطاطس (١٠%)، ثم البصل (٥%)، ثم العنب (٢,٥%)، أي أن هذه المحاصيل الخمسة تشكل ما يقرب من نصف صادرات مصر من الحاصلات الزراعية.

الفصل الثاني

القدرة التنافسية لصادرات مصر من الخضراوات والفاكهة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

يعتبر سوق الصادرات أصدق اختبار للقدرة التنافسية للقطاع وذلك لاعتبارين أساسيين، الأول: أن أسعار المنتجات المصدرة لا تخضع لهيمنة المتغيرات المحلية سواء تلك المتعلقة بالقطاع ذاته أو بالقطاعات الأخرى. والثاني: أن نمو الصادرات في الدول النامية بصفة خاصة، يعد وثيق الصلة بالتحسن في المستوي المعيشي للسكان، وعلي ذلك يعد تصاعد نصيب الصادرات في السوق الدولي من أهم مؤشرات التنافسية.

وهناك مؤشرات أخري تؤكد القدرة التنافسية للقطاع يتعلق بعضها بدور القطاع التصديري مقيساً بنسبة الصادرات من القطاع إلى إجمالي الصادرات الكلية، أو بنسبتها إلى القيمة المضافة للقطاع، أو بنصيب الفرد من الصادرات، أو تغطيتها للواردات من منتجات القطاع، أو بالتركيب النوعي السلعي للقطاع (نسبة الصادرات من السلع غير التقليدية)، أو بالتركيب الجغرافي (التركيز أو التنوع في أسواق الصادرات من منتجات القطاع)، أو نسبة الصادرات إلى أسواق الدول المتقدمة كمؤشر لارتفاع الجودة، وغيرها من المؤشرات القائمة على أداء الصادرات. والبعض الآخر من المؤشرات يتعلق بمدي الترابط والتركيز بين الأنشطة المتصلة والمدعمة للقطاع ويعبر عن ذلك الروابط الخلفية Backward Linkages، والروابط الأمامية للقطاعForward Linkages. وفيما يلي نستعرض بعضاً من تلك المؤشرات:

٢-١- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage (RCA):

يستخدم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لقياس الوزن النسبي لصادرات دولة ما من سلعة معينة من إجمالي صادرات تلك الدولة مقارنة بنظيره على المستوى العالمي وذلك لقياس الميزة النسبية الظاهرة للدولة في إنتاج وتصدير سلعة معينة، ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام المعادلة التالي (Gong al. , ٢٠١١):

$$RCA = \left(X_{ij}/X_{it}\right)/\left(X_{nj}/X_{nt}\right)$$

حيث إن:

RCA: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

X_{ij} : قيمة صادرات الدولة (i) من السلعة (j)

X_{it}: إجمالي قيمة الصادرات الزراعية للدولة (i)

X_{nj}: صادرات قيمة العالم من السلعة (j)

X_{nt}: إجمالي قيمة الصادرات الزراعية للعالم

وتوضح قيمة ذلك المؤشر درجة ظهور الميزة النسبية في سلعة أو مجموعة سلع معينة على النحو التالي (Gong al. , ٢٠١١):

- إذا كانت قيمة المؤشر RCA_{ij} >٢.٥ دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل أكثر قوة.
- إذا كانت قيمة المؤشر ١.٢٥< RCA_{ij} >١.٢٥ دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بقوة.
- إذا كانت قيمة المؤشر ٠.٨ < RCA_{ij} <١.٢٥ دل ذلك على ظهور الميزة النسبية بشكل أقل قوة.
- إذا كانت قيمة المؤشر ٠.٨> RCAij دل ذلك على ضعف الميزة النسبية.

ويتضح من الجدول (٢-١) تفاوت قوة ظهور الميزة النسبية لصادرات مصر من الخضراوات فى السوق العالمي خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ويمكن الوقوف على ذلك بملاحظة التالي:

أ. أن مصر تمتلك ميزة نسبية بشكل أكثر قوة في عدد كبير من محاصيل الخضراوات حيث كانت قيمة المؤشر (RCA_{ij} >٢.٥) خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ومن أهم هذه المحاصيل: البطاطس الطازجة، وتقاوي البطاطس، والبصل الطازج والمجفف، والفاصوليا الطازجة والمجففة، والبازلاء الطازجة والمجففة، والخس والفول العريض المجفف والمستخدم في الأعلاف، والكرنب الطازج والمبرد والخضراوات البقولية المجففة الأخرى (باستثناء البازلاء والحمص) والخرشوف.

ويلاحظ أيضاً ارتفاع قيمة هذا المؤشر (بشكل طفيف) خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) مقارنة بمتوسط الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) في بعض هذه المحاصيل مثل تقاوي البطاطس، والبصل الطازج، والفاصوليا، والبازلاء سواء كانت طازجة أو مجففة، والكرنب، والخضراوات البقولية الطازجة أو المبردة (باستثناء البازلاء)، وذلك بالرغم من تحرير سعر صرف الجنيه المصري منذ نوفمبر ٢٠١٦ والذى أدي إلى تخفيض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، ومن المفترض أن يؤدى إلى ارتفاع تنافسية هذه الصادرات، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض سعر تصدير هذه المحاصيل مع ثبات أو انخفاض كمية الإنتاج من هذه المحاصيل، بالإضافة إلى تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد في عام ٢٠٢٠.

ب. ظهور ميزة نسبية قوية فى بعض المحاصيل الأخرى مثل الطماطم، والثوم الطازج والمبرد، والعدس المجفف، والحمص المجفف، والكرات، والخضراوات الأخرى الطازجة والمبردة (باستثناء البصل والثوم)، حيث كانت قيمة (١.٢٥< RCA_{ij} >٢.٥).

ج. ظهور ميز نسبية بشكل ضعيف في كل من الجزر واللفت الطازج أو المبرد والخيار وبقية محاصيل الخضراوات، حيث كانت قيمة المؤشر (٠.٨< RCAij >١.٢٥).

جدول (٢-١)

نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لصادرات الخضراوات المصرية في السوق العالمي متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

الكود	المحاصيل	متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)	متوسط الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)
'٠٧٠١٩٠	البطاطس الطازجة أو المبردة	١٧.٥٦	٢١.٢٦
'٠٧٠١١٠	بذور (تقاوي) البطاطس	١٣.٧٤	٢.٨٦
'٠٧٠٣١٠	البصل الطازج أو المبرد	٢٠.٤٢	١٨.٣٩
'٠٧١٢٢٠	بصل مجفف	٢٦.٨٣	٢٧.٥١
'٠٧١٣٣٣	الفاصوليا المجففة	١٧.٨٥	١٦.٧٥
'٠٧٠٨٢٠	الفاصوليا الطازجة أو المبردة	٢٤.١٠	١٥.٠٨
'٠٧٠٨١٠	بازلاء طازجة أو مبردة	٨.٨٦	٥.٢٤
'٠٧١٠٢١	البازلاء المقشرة أو غير المقشورة	١.٠٤	٠.٣٣
'٠٧٠٢٠٠	طماطم طازجة أو مبردة	١.٧١	١.٨١
'٠٧٠٣٢٠	ثوم طازج أو مبرد	١.١٨	٢.٤٢
'٠٧١١٩٠	خضراوات ومخاليط خضراوات محفوظة مؤقتًا	١٧.٢٦	٣٥.٦٣
'٠٧٠٥١١	خس كرنب طازج أو مبرد	٣.١٥	٤.٧٣
'٠٧١٠٢٩	الخضراوات البقولية (مقشرة أو غير مقشرة، غير مطبوخة أو مطبوخة بالبخار أو بالسلق)	٢.٥٢	٩.٩٢
'٠٧١٣٥٠	الفول العريض المجفف المقشر (الأعلاف)	٩.٩٥	١٤.٦٣
'٠٧١٠٢٢	الفول المقشور أو غير المقشور	٤.١٨	٤.٢٦
'٠٧١١٢٠	زيتون محفوظ مؤقتا، في محلول ملحي	٤٣.٩٤	٥٤.١١
'٠٧١٣٤٠	عدس مجفف، مقشر	١.٦٩	١.٣٣
'٠٧٠٩٩١	خرشوف طازج أو مبرد	غ.م	٢٩.٣٢
'٠٧١٣٢٠	الحمص المجفف المقشر	١.٧٧	١.٤٨
'٠٧٠٦١٠	جزر ولفت طازج أو مبرد	٠.٢١	١.٠٤
'٠٧٠٣٩٠	الكرات والخضراوات الأخرى، الطازجة أو المبردة (باستثناء البصل والثوم)	١.١٧	٢.٠٧
'٠٧١٤٩٠	الخرشوف الجذور والدرنات المماثلة ...	٢.٣٥	٣.٣٤
'٠٧٠٤٢٠	كرنب بروكسيل طازج أو مبرد	٣.٢٢	٢.٦٥
'٠٧١٣٩٠	الخضروات البقولية المجففة المقشرة (باستثناء البازلاء والحمص)	٥.١٨	١.٠٥
'٠٧٠٨٩٠	الخضراوات البقولية الطازجة أو المبردة (باستثناء البازلاء)	٦.٢٣	٣.٢٦
'٠٧١١٤٠	الخيار الطازج والخيار المحفوظ مؤقتًا	١.٠٢	٠.٥٢

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

UN COMTRADE Statistics, (HS Classification, ٦ Digits). Online Data access: https://comtrade.un.org/.

ويتضح من الجدول السابق رقم (٢-٢) تفاوت قوة ظهور الميزة النسبية لصادرات مصر من الفاكهة في السوق العالمي خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ويمكن الوقوف على ذلك بملاحظة التالي:

أ. أن مصر تمتلك ميزة نسبية بشكل أكثر قوة في معظم محاصيل الفاكهة حيث كانت قيمة المؤشر (RCA_{ij} >٢.٥) خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ومن أهم هذه المحاصيل: البرتقال، والعنب، والفراولة، واليوسفي، والتمر هندي، والجوافة، والليمون، والجريب فروت، والبطيخ، والموز. ويلاحظ أيضاً ارتفاع قيمة هذا المؤشر (بشكل ملموس) لبعض هذه المحاصيل خلال متوسط الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠) مقارنة بمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥) مثل البرتقال، والفراولة، واليوسفي، والليمون والجريب فروت، والموز.

ب. ظهور ميزة نسبية قوية في بعض المحاصيل الأخرى مثل الخوخ الطازج، والنكتارين، فواكه حمضيات طازجة أو مجففة (باستثناء البرتقال والليمون)، حيث كانت قيمة (١.٢٥< RCAij >٢.٥).

جدول (٢-٢)

نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) لصادرات الفاكهة في السوق العالمي متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

الكود	المحاصيل	متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)	متوسط الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)
'٠٨٠٥١٠	البرتقال الطازج أو المجفف	٣٢.٨٦	٣٨.٥٩
'٠٨٠٦١٠	عنب طازج	٩.٦٢	٩.٣٧
'٠٨١١١٠	الفراولة المجمدة	١٠.٣٣	٣٠.١٩
'٠٨١٠١٠	الفراولة الطازجة	١٠.٠٢	١٠.٨٥
'٠٨٠٥٢٠	اليوسفي	٠.٩٩	١٤.٦٥
'٠٨١٠٩٠	تمر هندي طازج	١١.٧٠	٨.٨٨
'٠٨٠٤٥٠	الجوافة الطازجة أو المجففة والمانجو	٥.٥٩	٤.٩٥
'٠٨٠٥٥٠	ليمون طازج أو مجفف "ليمون حامض)	١.٦١	٢.٧٦
'٠٨٠٤١٠	التمر الطازج أو المجفف	٨.٩٨	٧.٦٩
'٠٨٠٥٤٠	الجريب فروت الطازج أو المجفف	٣.٦٨	٤.٧١
'٠٨٠٩٣٠	الخوخ الطازج، النكتارين	١.٩٩	٢.٢٨
'٠٨٠٧١١	بطيخ طازج	٢.٨٠	٢.١٧
'٠٨٠٣١٠	الموز الطازج أو المجفف	غير متاح	٥.٥٢
'٠٨٠٥٩٠	فواكه حمضيات طازجة أو مجففة (باستثناء البرتقال والليمون)	١.٤٩	١.٩١

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

UN COMTRADE Statistics, (HS Classification, ٦ Digits). Online Data Access: https://comtrade.un.org/.

٢-١-١ الهيكل السلعي للصادرات من الحاصلات البستانية:

يتضح من الشكل ٢-١ الذي يوضح الهيكل السلعي للصادرات الزراعية أن عددا محدودا من محاصيل الخضراوات والفاكهة التي تتسم بميزة نسبية ظاهرة قوية يستحوذ على الجانب الأكبر من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية في مصر، ومن أهم هذه المحاصيل: البرتقال والعنب والبطاطس والبصل حيث تشكل هذه السلع الأربع أكثر من ٥٠% من قيمة إجمالي الصادرات الزراعية عام ٢٠٢١.

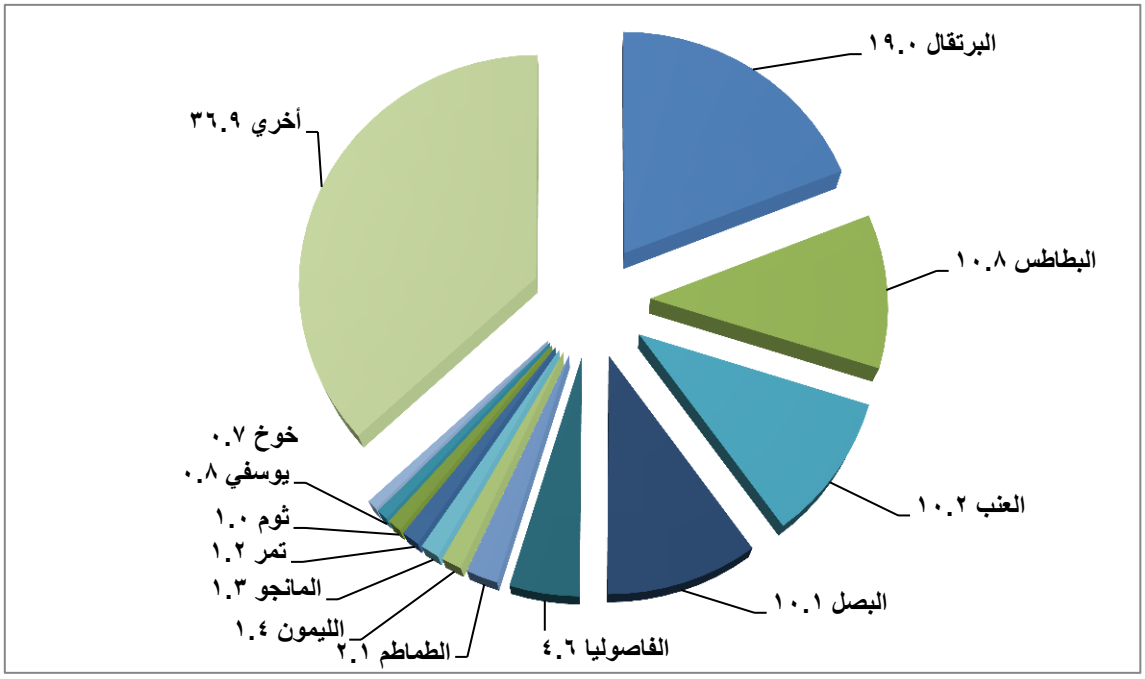

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: UN COMTRADE Statistics, (HS Classification, ٦ Digits). Online Data Access: https://comtrade.un.org/.

شكل (٢-١)

الأهمية النسبية لأهم الحاصلات البستانية % من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية لعام ٢٠٢٠

٢-١-٢ تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير لأهم حاصلات الخُضر والفاكهة:

لتحليل تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير لأهم حاصلات الخُضر والفاكهة التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، والسابق تحديدها من نتائج حساب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، تم التركيز على دراسة بعض الحاصلات من الخضراوات (البطاطس، والبصل، والطماطم)، وبعض الحاصلات من الفاكهة (البرتقال، والعنب، والفراولة). ويبين الشكل (٢-٢) نتائج هذا التحليل، حيث يتبين منه ما يلي:

أ. بالنسبة للخضراوات شهدت الكميات المصدرة منها سنوياً خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠٢٠ تذبذباً واضحاً، بينما شهدت أسعار التصدير (باستثناء عام ٢٠٢٠) اتجاهاً عاماً متناقصاً بداية من عام

٢٠١٤ بالنسبة للبطاطس، ومن عام ٢٠١٥ بالنسبة لكل من البصل، والطماطم، والذي قد يعزي في جانب كبير منه إلى البيع بنظام العمولة – أحياناً المضاربة على الأسعار– في العديد من أسواق استيراد السلع الزراعية المصرية – كما سيناقش لاحقاً– كما قد يعزي كذلك إلى انخفاض جودة السلع المصدرة وشدة المنافسة.

ب. بالنسبة للفاكهة حققت الصادرات من البرتقال اتجاهاً عاماً متزايداً بداية من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٩، وبينما شهد عام ٢٠٢٠ انخفاضاً كبيراً في الكمية المصدرة، إلا أن أسعار التصدير قد قفزت بصورة كبيرة، وقد يعزي ذلك إلى دخول الصادرات من البرتقال إلى أسواق جديدة (مثل السوق الياباني) والتي يمكن التصدير إليها بأسعار مرتفعة وبجودة عالية.

ج. وبينما لم يختلف كثيراً الاتجاه العام لتطور كمية الصادرات وبأسعار التصدير للعنب عن مثيلتها بالنسبة للبرتقال، فإن الصادرات من الفراولة، شهدت تذبذباً سنوياً كبيراً في كل من الكميات المصدرة، وأسعار التصدير، كما يظهر من الشكل المشار إليه، الأمر الذي يحتاج إلى دراسة ذلك الوضع للوقوف على الأسباب وراء ذلك سعياً للعمل على الحد من تلك التذبذبات.

شكل (٢-٢أ) تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير للبطاطس المصرية

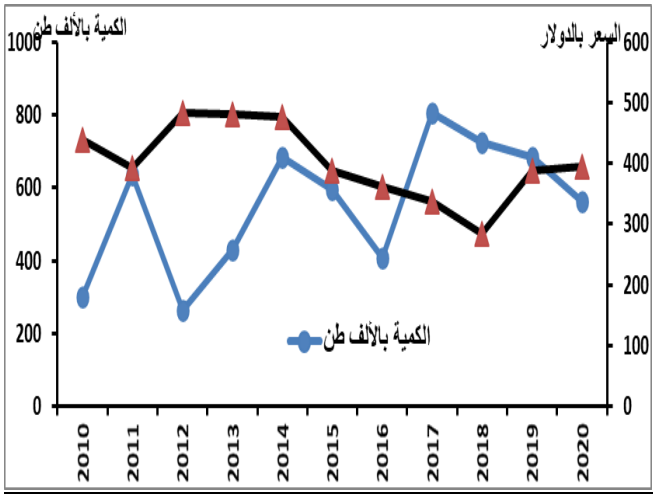

شكل (٢-٢ب) تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير للبصل المصري

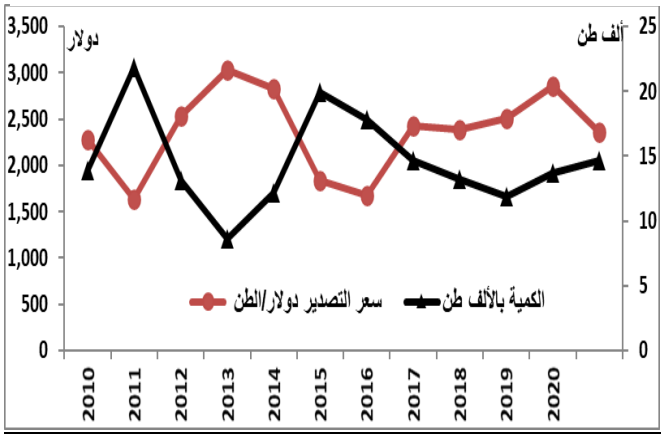

شكل (٢-٢ج) تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير للطماطم المصرية

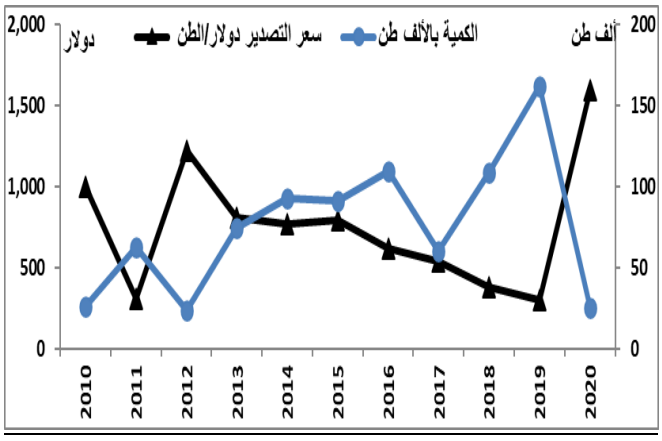

المصدر: بيانات الجدول رقم (١) بملحق الجداول

شكل (٢-٢د) تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير للعنب المصري

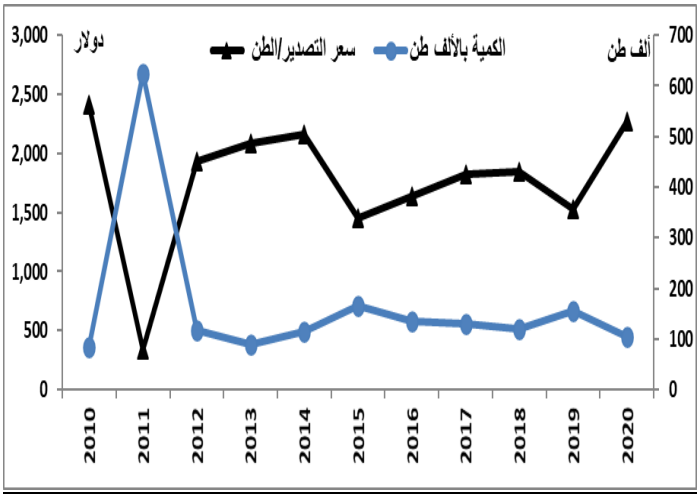

شكل (٢-٢هـ) تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير للبرتقال المصري

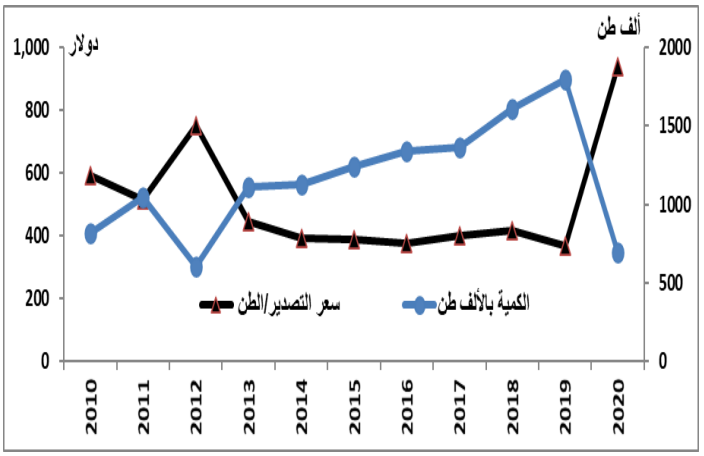

شكل (٢-٢و) تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير للفراولة المصرية

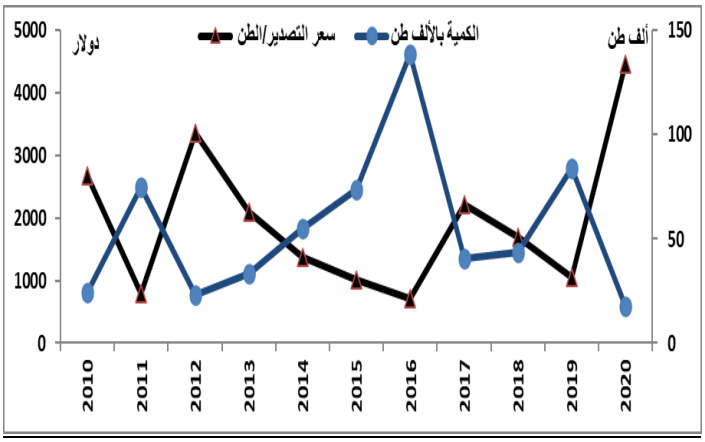

المصدر: بيانات الجدول رقم (٢) بملحق الجداول

شكل (٢-٢)

تطور كمية الصادرات وأسعار التصدير لأهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

٢-١-٣ – التوزيع الجغرافي لأهم الصادرات المصرية من الخضراوات والفاكهة الأسواق العالمية:

تشير الإحصاءات بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من الخضراوات والفاكهة على المستوى الإقليمي إلى أن الدول العربية تستحوذ على ٣٣% من تلك الصادرات، بينما تستحوذ الدول الأوروبية –خارج الاتحاد–، والاتحاد الأوروبي على نحو ٢٦% و٢٥%، ويصل نصيب آسيا إلى ١١% من الصادرات الزراعية، أما الدول الأفريقية فلم يتعد تصيبها ١%، في حين تستحوذ باقي الأقاليم على النسبة الباقية. أما على مستوى الدول، فإنه بتتبع التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من المحاصيل الزراعية موضع الدراسة في أهم الأسواق العالمية المستوردة لهذه المحاصيل شكل رقم (٢-٣)، يلاحظ ما يلي:

أ. بالنسبة للتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من الخضراوات خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠٢٠، فتلاحظ أنه بالنسبة للبطاطس تستحوذ روسيا على النصيب الأكبر من صادرات مصر منها، بنسبة تصل إلى ٣٧%، يليها كل من هولندا (٢١%) واليابان (٩,٦%). وبصفة عامة، وكما يتضح من الشكل المشار إليه، فإن الدول الأوروبية والبالغ عددها تسع دول تستحوذ على ٧٣% من متوسط إجمالي صادرات مصر من البطاطس، أما الصادرات إلى الدول العربية فتشكل حوالي ٢٤% فقط.

ب. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل فإن الدول الأوروبية والبالغ عددها ١١ دولة تستحوذ على ٧٣,٥% من متوسط الصادرات منه، ويأتي في مقدمتها كل من ألمانيا (٢٨,٦%)، وهولندا (٢١,٢%).

ج. أما هيكل الصادرات المصرية من الطماطم فيشير إلى استحواذ السعودية على النسبة الأكبر منها (٣٥%)، كما أن الجانب الأعظم من الصادرات والتي تصل إلى ٨٠% تصدر إلى تسع دول عربية، بينما لا تمثل صادرات مصر من الطماطم إلى سبع دول أوروبية إلا نحو ٧,٣%. ويرجع ذلك في الأساس إلى غياب سفن النقل السريعة (شارتر) التي تساعد على تصدير السلع سريعة التلف كالطماطم إلى الدول الأوروبية (فبينما يتساوى إنتاج مصر من الطماطم مع إنتاجها من البطاطس فإن صادرات مصر من الطماطم لا تتعدى مساهمتها ٢% من إجمالي قيمة الصادرات، في حين تشغل البطاطس المركز الثاني في صادرات مصر بنسبة تصل إلى ١١% من قيمة الصادرات).

د. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الفاكهة خلال الفترة من ٢٠١٠- ٢٠٢٠، يلاحظ أن الدول الأوروبية تستحوذ على الجانب الأكبر من صادرات العنب حيث تستحوذ سبع دول أوروبية على ٧٦,٧%، يأتي في مقدمتها المملكة المتحدة، وهولندا، بينما لا تستقبل الدول الخمس العربية المشار

إليها في الشكل (٢-٣) سوى ١١% من صادرات مصر من العنب.

هـ. أما صادرات مصر من البرتقال فيتقاسم الجانب الأكبر منها بين الدول العربية، والدول الأوروبية، حيث تستحوذ خمس دول عربية (تأتي السعودية في مقدمتها) على حوالي ٣٢% من صادرات مصر منه، بينما تستحوذ خمس دول أوروبية (تأتي روسيا في مقدمتها) على ٣٦% من الصادرات.

و. وبالنسبة للفراولة تعتبر السعودية من أهم الدول المستوردة لها (٢٥,٦% من إجمالي صادرات مصر من الفراولة)، وتستحوذ الدول العربية على نحو نصف الكمية المصدرة منها، بينما بلغ نصيب سبع دول أوروبية نحو ٤٩% من متوسط إجمالي صادرات مصر منها، وذلك على النحو المبين بالشكل (٢-٣).

وبصفة عامة يمكن القول بأن التوزيع الجغرافي لأهم الصادرات الزراعية المصرية من الخضراوات والفواكه (التي تتسم بميزة نسبية ظاهرة) يتركز في الدول التالية:

١. الدول الأوروبية (هولندا، وفرنسا، والمانيا، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وإيطاليا، وأوكرانيا، واليونان، وروسيا، وسلوفينيا، وليتوانيا).
٢. الدول العربية (الإمارات، والسعودية، والكويت، والبحرين، والعراق، ولبنان، وعمان).
٣. دول أسيوية (الصين، والهند، وماليزيا، وباكستان، وسنغافورة).
٤. دول أفريقية أخري (جنوب أفريقيا، كينيا، ونيجيريا، والسودان).

ويعد هذا مؤشرًا على إمكانية زيادة فرص صادرات هذه المحاصيل لتلك الدول، وللاتحاد الأوروبي بصفة خاصة.

التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الخضراوات

شكل (٢-٣أ) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البطاطس لأهم ١٥ دولة

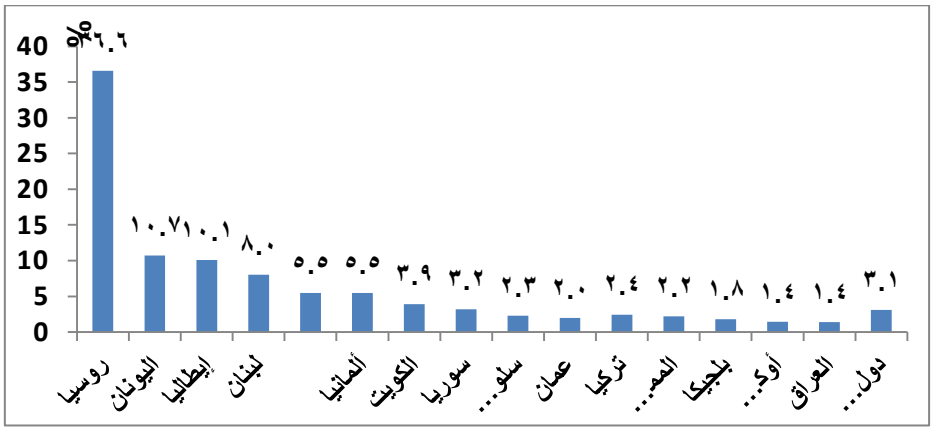

شكل(٢-٣ب) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البصل لأهم ١٥ دولة

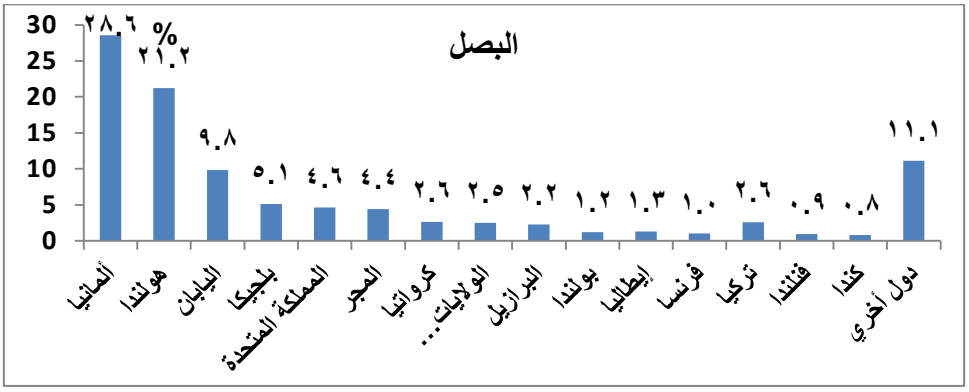

شكل (٢-٣ج) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الطماطم لأهم ١٥ دولة

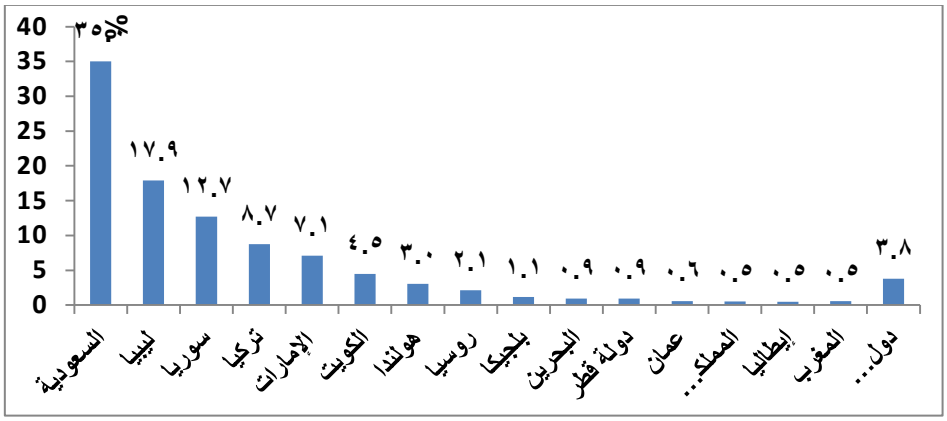

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق

شكل (٢-٣)

التوزيع الجغرافي لأهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الفاكهة

شكل (٢-٣د) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من العنب لأهم ١٥ دولة

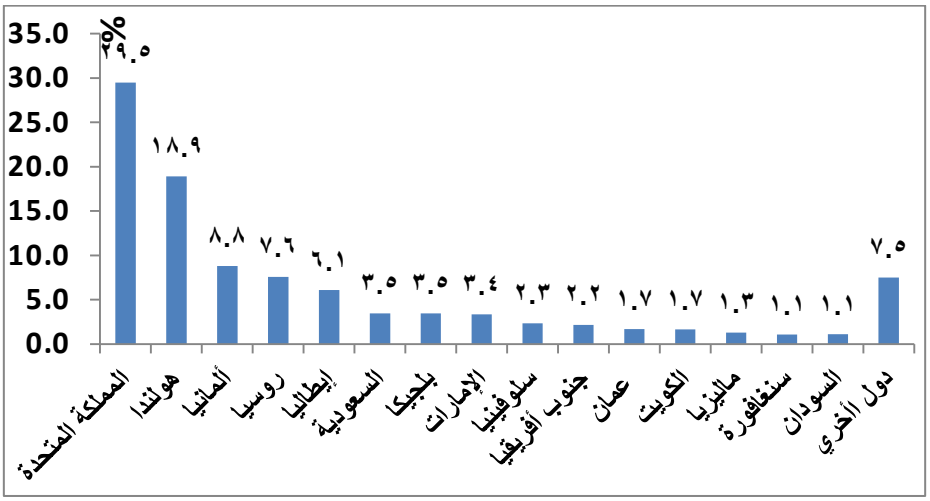

شكل (٢-٣هـ) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البرتقال لأهم ١٥ دولة

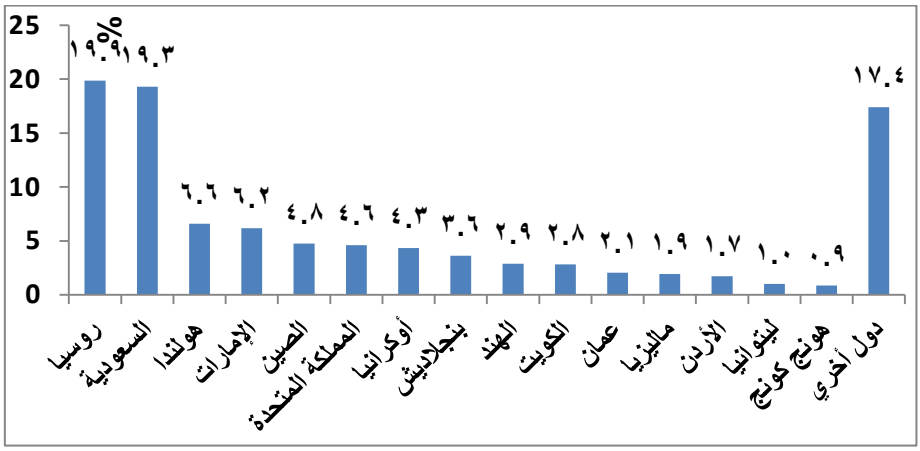

شكل (٢-٣و) التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من الفراولة لأهم ١٥ دولة

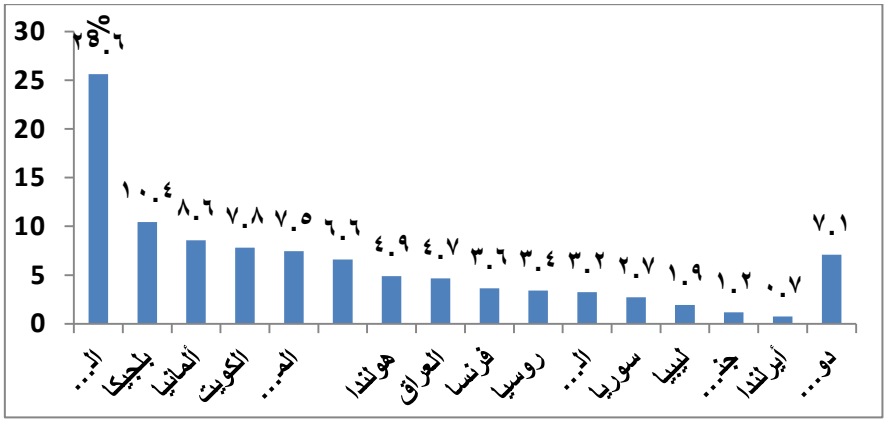

المصدر: مصادر بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق

تابع : شكل (٢-٣)

التوزيع الجغرافي لأهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

٢-٢ مؤشر النصيب السوقي Market Share (MS):

يعبر مؤشر النصيب السوقي عن النسبة المئوية لصادرات دولة ما من سلعة معينة لسوق محدد (دولة معينة) إلى إجمالي واردات هذا السوق (الدولة) من جميع دول العالم من هذه السلعة،

ولا يخفي أن ارتفاع النصيب السوقي يمثل أهم الأهداف الرئيسية لعملية توسع حجم الصادرات لأي دولة.

ويحسب بالمعادلة التالية (Moe& Zhang,٢٠٢٢):

$$MS_{ji} = \frac{X_{jci}}{M_{cwi}} \times 100$$

حيث إن:

MSji: النصيب السوقي للدولة j(مصر) من السلعة I في سوق معين.

Xjci : كمية/قيمة صادرات الدولة (j) إلى الدولة C من السلعة (I)

Mcwi: كمية/قيمة واردات الدولة C من جميع دول العالم من السلعة (I)

وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على زيادة النصيب السوقي للدولة المصدرة للسلعة محل الدراسة فى السوق الخارجي، وزيادة قدرتها على المنافسة مقارنة بالدول المنافسة.

٢-٢-١ النصيب السوقي للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات محل الدراسة في أهم الأسواق المستوردة:

يتضح من نتائج حساب مؤشر النصيب السوقي الواردة بالجدول رقم (٥) بالملحق، والمتعلقة بمتوسط النصيب السوقي لصادرات مصر من محاصيل البطاطس والبصل والطماطم في أهم الأسواق الدولية المستوردة لها خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ما يلي:

أ. أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من البطاطس حوالي ثماني دول هي لبنان، وأوكرانيا، وروسيا، واليونان، والكويت، وتركيا، وسلوفينيا، وعمان، حيث بلغ النصيب السوقي لكل منها حوالي ٥٤.٦% و٤٤% و٣٨.٣% و٣٦% و٢٠.٣% و١٨.٣% و١٦.٧% و١٣.٩% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠). وتأتي دول أخري في مراكز متأخرة مثل إيطاليا، وألمانيا، والمملكة المتحدة حيث بلغ النصيب السوقي لمصر فى كل منها حوالي ٨.٦% و٤.٥% و٤% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال نفس الفترة.

ب. أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من البصل حوالي سبع دول هي ألمانيا، وتركيا، وكرواتيا، والمجر، واليابان، وهولندا، وبلجيكا، حيث بلغ النصيب السوقي لكل منها حوالي ٤٥.٦% و٣٧% و٣٣.٥% و٢٢.٩% و٢١.٩% و١٨.٧% و١٣.٧% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠). وتأتي دول أخري في مراكز متأخرة مثل إيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل، والمملكة المتحدة، وفرنسا، حيث بلغ النصيب السوقي لمصر فى كل منها حوالي ٩.٥% و٦.٧% و٦.٥% و٤.٣% و٣.٢% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال نفس الفترة.

ج. أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من الطماطم حوالي ثماني دول هي السعودية، وسوريا، والإمارات، والكويت، والبحرين، وعمان، وقطر، وهولندا، حيث بلغ النصيب السوقي لكل منها حوالي ١٥.٥% و٩.٦% و٧.٧% و٤.٥% و٢.٤% و١.٦% و١.٢% و١% على الترتيب من

متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠). وتأتي دول أخري في مراكز متأخرة مثل بلجيكا، وتركيا، وروسيا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا. حيث بلغ النصيب السوقي لمصر في كل منها أقل من ١% من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال نفس الفترة.

٢-٢-٢ النصيب السوقي للصادرات المصرية من محاصيل الفاكهة محل الدراسة في أهم الأسواق المستوردة:

يتضح من نتائج حساب مؤشر النصيب السوقي الواردة بالجدول رقم (٦) بالملحق، والمتعلق بمتوسط النصيب السوقي لصادرات مصر من محاصيل العنب والبرتقال والفراولة فى أهم الأسواق الدولية المستوردة لها خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ما يلي:

أ. أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من العنب حوالي سبع دول هي جنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وعمان، وإيطاليا، والكويت، والسودان، والمملكة المتحدة، حيث بلغ النصيب السوقي لكل منها حوالي ٥١.٣% و٤٦.٩% و٣١.٣% و٢٢.٩% و٢١.٦% و١٥.٥% و١٢.٥% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠). وتأتي دول أخري في مراكز متأخرة مثل سنغافورة، والسعودية، وبلجيكا، وماليزيا، حيث بلغ النصيب السوقي لمصر في كل منها حوالي ٩.٩% و٩.٥% و٨.٧% و٥.٤% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال نفس الفترة.

ب. أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من البرتقال حوالي ثماني دول هي الأردن، والهند، والسعودية، وعمان، وروسيا، وأوكرانيا، والكويت، وليتوانيا، حيث بلغ النصيب السوقي لكل منها حوالي ٦٥.٥% و٦٣% و٥٧.٤% و٥١.٨% و٤٩.٣% و٤٨.٩% و٣٨% و٣٧.٣% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠). وتحظى دول أخري بأهمية نسبية أقل مثل بنجلاديش، والإمارات، وماليزيا، والمملكة المتحدة، والصين حيث بلغ النصيب السوقي لمصر في كل منها حوالي ٢٧.٨% و٢٧.٦% و٢٣% و١٩% و١٥.٢% على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال نفس الفترة.

ج. أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من الفراولة حوالي سبع دول هي جنوب إفريقيا، والسعودية، والإمارات، والكويت، وبلجيكا، وماليزيا، وإيرلندا، حيث بلغ النصيب السوقي لكل منها حوالي ٦٦.٣% و٥٥.٣% و٣٩.٢% و٣٠.٥% و١٩.٧% و١٤.٢% و١١.٩%على الترتيب من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠). وتحظى دول

أوروبية أخري بأهمية نسبية أقل مثل المملكة المتحدة، وروسيا، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا، حيث بلغ النصيب السوقي لمصر في كل منها حوالي ٨.٣% و٤.٨% و٤.٥% و٤.٣% و٢.٥% على الترتيب

د. من متوسط إجمالي واردات هذه الدول من العالم الخارجي لهذه السلعة خلال نفس الفترة.

٢-٣ مؤشر اختراق السوق Market Penetration (MP):

يعد مؤشر اختراق السوق لسلعة ما من أهم المقاييس استخدامًا لقياس القدرة التنافسية لأي دولة في تصدير سلعة ما، وهو مقياس لمدى قبول واستيعاب السلعة المصدرة بالأسواق الخارجية موضع الدراسة، الأمر الذي يوضح أيضاً إمكانية زيادة الصادرات من هذه السلعة للسوق المستورد، ومن ثم يسهم في وضع السياسات الخاصة بالتسويق الخارجي للسلعة بكل سوق خارجي، وبعبارة أخري يدل مؤشر اختراق السوق على وجود سوق خارجي حقيقي للسلعة ومدي قابليته لاستيعاب كميات إضافية من السلعة.

وهو عبارة عن النسبة بين واردات أهم الدول المستوردة لسلعة ما والاستهلاك الفعلي لهذه الدولة من نفس المنتج/ السلعة. ويحسب بالمعادلة التالية (Moe& Zhang,٢٠٢٢):

$$MPRjci = Mcij / (Qci + Mci-Xci)$$

حيث إن:

MPRjci: معدل اختراق الدولة صادرات الدولة j(مصر) من السلعة I في سوق الدولة C.

Mjci : كمية واردات الدولة Cمن الدولة (j) من السلعة (I)

Qci: كمية إنتاج الدولة C من السلعة (i)

Mci: إجمالي كمية واردات الدولة C من السلعة (i)

Xci: إجمالي كمية صادرات الدولة C من السلعة I

وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على قدرة صادرات الدولة محل الدراسة (مصر) على الحصول على حصة أكبر من واردات السوق المستهدف (الدولة المستوردة)، وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة مقارنة بالدول المنافسة.

٢-٣-١ معدل اختراق الأسواق للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات محل الدراسة في أهم الأسواق المستوردة:

يتضح من نتائج حساب مؤشر اختراق الأسواق الواردة بالجدول رقم (٥) بالملحق، والذي يبين معدل اختراق صادرات مصر من محاصيل البطاطس والبصل والطماطم في أهم الأسواق الدولية المستوردة لها خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ما يلي:

أ. بلغت أعلي قيم لمعدل اختراق البطاطس المصرية في أسواق سبع دول هي عمان، والكويت، والإمارات، ولبنان، واليونان، وسلوفينيا، وإيطاليا، حيث بلغ اختراق السوق في كل منها حوالي ٠.٢٧١، و٠.١٤٨، و٠.١٤٦، و٠.١٠٣، و٠.٠٨٣، و٠.٠٧٨، و٠.٠٢٩ على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من البطاطس خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، مقارنة بدول أخري مثل ألمانيا وتركيا والمملكة المتحدة وبلجيكا حيث بلغ النصيب السوقي لمصر في كل منها حوالي ٠.٠٠٣، و٠.٠٠٢، و٠.٠٠٢، و٠.٠٠١ على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من البطاطس خلال نفس الفترة. ويدل هذا على صعوبة اختراق الأسواق التي يضعف فيها قيم هذا المؤشر.

ب. بلغت أعلي قيم لمعدل اختراق البصل المصري في أسواق سبع دول هي كرواتيا، والمجر، وبلجيكا، وألمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، واليابان، حيث بلغ معدل اختراق السوق في كل منها حوالي ٠.٠١٤، و٠.٠١١، و٠.٠٠٨، و٠.٠٠٨، و٠.٠٨٣، و٠.٠٧٨، و٠.٠٢٩ على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من البصل خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠). مقارنة بدول أخري مثل ألمانيا (٠.٠٠٣)، وتركيا والمملكة المتحدة (٠.٠٠٢)، وبلجيكا (٠.٠٠١) خلال نفس الفترة.

ج. بلغت أعلي قيم لمعدل اختراق الطماطم المصرية في أسواق سبع دول هي السعودية، وهولندا، والإمارات، والكويت، والبحرين، وقطر، وسوريا، حيث بلغ معدل اختراق السوق في كل منها حوالي ٠.٠٥٤، و٠.٠٣٤، و٠.٠٢٩، و٠.٠٢٢، و٠.٠١٩، و٠.٠١٠، و٠.٠١٠ على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من الطماطم خلال متوسط الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٠)، مقارنة بدول أخري مثل بلجيكا (٠.٠٠٧)، وروسيا، وتركيا (٠.٠٠٥)، والمملكة المتحدة (٠.٠٠١) خلال نفس الفترة.

٢-٣-٢ معدل اختراق الأسواق للصادرات المصرية من محاصيل الفاكهة محل الدراسة في أهم الأسواق المستوردة:

يتضح من نتائج حساب مؤشر اختراق الأسواق الواردة بالجدول رقم (٦) بالملحق، والذي يشير إلى معدل اختراق صادرات مصر من محاصيل العنب والبرتقال والفراولة في أهم الأسواق الدولية المستوردة لها خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ما يلي:

أ. بلغت أعلي قيم لمعدل اختراق العنب في أسواق ست دول هي هولندا، والسودان، والكويت، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، حيث بلغ اختراق السوق في كل منها حوالي ٠.٢٩١، و٠.٢٨٤، و٠.٢١٧، و٠.٢١٥، و٠.١٢٧، و٠.١١٨ على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من العنب خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، مقارنة بدول أخري مثل الإمارات وماليزيا وسلوفينيا وروسيا حيث بلغ مؤشر الاختراق السوقي لمصر في كل منها حوالي ٠.٠٧٨، و٠.٠٥٧، و٠.٠٣٤، و٠.٠١٤ على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من العنب خلال نفس الفترة.

ب. بلغت أعلي قيم لمعدل اختراق البرتقال في أسواق ثماني دول هي ليتوانيا، والسعودية، والكويت، وروسيا، وأوكرانيا، والإمارات، وبنجلاديش، وهولندا، حيث بلغ مؤشر اختراق السوق في كل منها حوالي ٠.٩٦١، و٠.٥٩٠، و٠.٥٣٥، و٠.٤٩٧، و٠.٤٨٩، و٠.٤٢٥، و٠.٣٩١، و٠.٣٣١ على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من البرتقال خلال متوسط الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)، مقارنة بدول أخري مثل الأردن (٠.٢٧٤)، والمملكة المتحدة (٠.٢١٦)، وماليزيا (٠.٢٠٧) خلال نفس الفترة.

ج. بلغت أعلي قيم لمعدل اختراق الفراولة في أسواق سبع دول هي الكويت، وإيرلندا، وبلجيكا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، وهولندا، وروسيا، حيث بلغ مؤشر اختراق السوق في كل منها حوالي ٠.٢٦٢، و٠.١٣١، و٠.١٠٤، و٠.١٠٢، و٠.٠٩٠، و٠.٠١٣على الترتيب من إجمالي استهلاك هذه الدول من الفراولة خلال متوسط الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠)، مقارنة بدول أخري مثل المملكة المتحدة (٠.٠٠٨)، وفرنسا (٠.٠٠٥) خلال نفس الفترة.

٢–٤ مؤشر التنافسية السعرية Price Competitiveness:

يستخدم هذا المؤشر للحكم على الوضع التنافسي السعري للدولة محل الدراسة (مصر) مقارنة بالدول المنافسة لها فى سوق معين ولسلعة معينة. ويمكن حسابه باستخدام المعادلة التالية:

$$PA_j = \frac{pc}{pj}$$

حيث:

PAj: تشير إلى نسبة سعر الدول المنافسة لمصر إلى سعر تصدير مصر لسلعة ما (السلع محل الدراسة).

Pc: سعر تصدير الدولة المنافسة لمصر لسلعة معينة فى السوق العالمي أو داخل سوق معين.

Pj: سعر تصدير مصر لنفس السلعة فى السوق العالمي أو داخل سوق معين.

وكلما ارتفعت القيمة دل ذلك على تحسن الوضع التنافسي السعري لمصر بالنسبة للدول المنافسة لها.

٢–٤–١– التنافسية السعرية للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات محل الدراسة مقارنة بأهم الدول المنافسة لها فى تصدير هذه المحاصيل:

يتضح من نتائج حساب مؤشر التنافسية السعرية الواردة بالجدول رقم (٧) بالملحق، بشأن الوضع التنافسي السعري لمصر فى محاصيل البطاطس والبصل والطماطم فى السوق العالمي مقارنة بأهم الدول المنافسة لها خلال متوسط الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠) ما يلي:

أ. أن مصر تتفوق على بعض الدول المنافسة لها (سعرياً) في تصدير البطاطس مثل الصين، والولايات

المتحدة، وكندا، وإسبانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، بينما تتفوق دول أخري على مصر فى هذا المجال.

أهمها: روسيا، وألمانيا، وفرنسا، وباكستان، وبلجيكا، والهند.

ب. بالنسبة للبصل، تتفوق مصر على بعض الدول المنافسة لها من حيث السعر النسبي، وأهمها المجر، وروسيا، وبلجيكا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تتفوق دول أخري على مصر فى هذا المجال، وأهمها: باكستان، وماليزيا، واسبانيا، وبولندا، والهند.

ج. أما بالنسبة للطماطم، فيلاحظ أن مصر لديها ميزة سعرية مقارنة ببعض الدول المنافسة لها، وأهمها: هولندا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإسبانيا، والمغرب، وبلجيكا. بينما تتفوق دول أخري على مصر مثل الأردن، والصين، وتركيا.

٢-٤-٢- التنافسية السعرية للصادرات المصرية من محاصيل الفاكهة محل الدراسة مقارنة بأهم الدول المنافسة لها فى تصدير هذه المحاصيل:

يتضح من نتائج حساب مؤشر التنافسية السعرية الواردة بالجدول رقم (٨) بالملحق، بشأن الوضع التنافسي السعري لمصر فى محاصيل العنب والبرتقال والفراولة فى السوق العالمي مقارنة بأهم الدول المنافسة لها خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ما يلى:

أ. أن مصر تتفوق على بعض الدول المنافسة لها (سعرياً) في تصدير العنب مثل الصين، والولايات المتحدة، وإسبانيا، وهولندا، بينما تتفوق دول أخري على مصر في هذا المجال، أهمها: تشيلي، والهند، وإيطاليا، وتركيا، وجنوب إفريقيا.

ب. بالنسبة للبرتقال، تتفوق مصر على جميع الدول المنافسة لها، مثل الصين، وإيطاليا، والمغرب، وهولندا، وتركيا، واليونان، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا.

ج. أما بالنسبة للفراولة فيلاحظ أن مصر لديها ميزة سعرية مقارنة ببعض الدول المنافسة لها، وأهمها: هولندا، وفرنسا، وألمانيا، والمغرب، وبلجيكا، وإيطاليا، والمكسيك. بينما تتفوق دول أخري على مصر مثل هولندا، والمكسيك واليونان، وتركيا، وبولندا.

ويتبين مما سبق أن مصر تتمتع بتنافسية سعرية في السلع محل الدراسة مقارنة بالعديد من الدول المنافسة، إلا أن كميات صادرات بعض هذه الدول من السلع محل الدراسة أعلى من الصادرات المصرية، مما يتطلب البحث عن الأسباب غير السعرية (التنافسية غير السعرية)، وراء ذلك من أجل المحافظة على الأسواق الاستيرادية الحالية، والعمل على زيادة نسبة الأنصبة السوقية ومعدل اختراق الأسواق بها، مقارنة بالدول المنافسة.

الفصل الثالث

الجهود الحكومية، وغير الحكومية الداعمة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية

٣-١ جهود الحكومة المصرية، والمنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز الصادرات الزراعية:

شهدت منظومة التصدير وسلاسل التوريد للحاصلات الزراعية عامة وحاصلات الخضراوات والفاكهة خاصة تطوراً مشهوداً خلال السنوات القليلة الماضية بفضل التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص، والمساندة الحكومية للصادرات الزراعية، وما تم اتخاذه من إجراءات وسياسات والتي يأتي في مقدمتها التوسع في المشروعات الزراعية القومية، وتطوير وتحديث منظومة الري، وتطويع التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي، ورقمنة الخدمات المقدمة للفلاحين، وتقديم القروض الميسرة لهم، وتكويد المزارع التصديرية، وغيرها من الإجراءات المساندة للصادرات الزراعية.

الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على توفير حياة كريمة للفلاح، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة الصادرات الزراعية المصرية– وخاصة من الحاصلات البستانية– مما أسفر عنه وصول كمية الصادرات الزراعية خلال موسم التصدير من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢١ إلى نحو ٥,٦ مليون طن تم تصديرها إلى أكثر من ١٣٨ دولة، وتربع مصر على قائمة الدول المصدرة لمحصول البرتقال للعام الثالث على التوالي، كما مصر احتلت المراكز الأولى في تصدير الموالح، والفراولة، والزيتون، والعديد من حاصلات الخضراوات، واستطاعت مصر التفوق على جنوب أفريقيا باعتبارها المصدر الرئيسي للبرتقال إلى الاتحاد الأوروبي.

وفيما يلي نستعرض أهم الإجراءات والسياسات الحكومية– وغير الحكومية– التي اتخذت لمساندة الصادرات من السلع الزراعية:

٣-١-١ تميزت الجهود الحكومية خلال حقبة التسعينيات بتنفيذ مجموعة من البرامج والمشروعات والأنشطة العامة التي تتضافر معاً لتحقيق الأهداف المرجوة لتنمية الصادرات الزراعية المصرية بصفة عامة، ومن الحاصلات البستانية على وجه الخصوص. وقد ساهم في تمويل وتنفيذ تلك البرامج والمشروعات بعض وكالات التنمية الدولية وفي مقدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وقد تركزت اهتمامات تلك البرامج والمشروعات حول تعزيز وتطوير القدرات الإنتاجية والتصديرية لمصر من الحاصلات البستانية ذات المزايا التنافسية الواعدة، يدخل في هذا الإطار تطوير السياسات والكيانات المؤسسية ذات العلاقة، وإدخال أصناف نباتية جديدة ومتميزة، ودعم مجالات التدريب وبناء القدرات لذوي العلاقة في مجالات البحث والإرشاد والإنتاج التصديري، وفي مجال تطوير معاملات ما بعد الحصاد على نحو خاص. وتأسيس كيانات

جديدة تهتم بتنمية الصادرات البستانية، والنهوض بالجوانب الداعمة في مجال المعلومات والبيانات. وإجراء الدراسات وتحليل السياسات. كما امتدت هذه المجالات إلى النهوض بالجوانب المعرفية والعملية لصغار المزارعين ودعم تنظيماتهم الإنتاجية والتسويقية.

وكان من بين أهم البرامج والمشروعات التي ساهمت في ذلك خلال حقبة التسعينيات من القرن الماضي ما يلي(INC, ٢٠٠٢; Ender& S.Holtzman, ٢٠٠٣):

١. Agricultural Technology Utilization and Transfer (ATUT).
٢. Agriculture-Led Export Business (ALEB).
٣. Agricultural Policy Reform Program (APRP).
٤. The AgReform Project (CARF).
٥. Center for Business Support (CBS).
٦. Horticultural Export Improvement Association (HEIA).
٧. Egyptian Exporters Association/ Export Link (EEA).

٣-١-٢- شهد أيضاً عقد التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي عقد الحكومة المصرية العديد من الاتفاقيات التجارية التي تُفيد في تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال الحصول على إعفاءات، أو تخفيضات جمركية للمصدرين المصريين للسلع المختلفة ومن بينها الخضراوات، والفاكهة، أو الاستفادة من الحصص المتفق عليها بين الدولة المصرية والجهات الموقع معها الاتفاقيات، وقد عقدت مصر العديد من الاتفاقيات لتعزيز صادراتها إلى التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، نذكر منها ما يلي:

أ. الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "أغادير": تم توقيع هذه الاتفاقية المتوافقة مع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "الجات"[١] في مدينة أغادير المغربية يوم الثامن من مايو في عام ٢٠٠١ بين حكومات المملكة العربية المغربية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية التونسية، وجمهورية مصر العربية من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية الواقعة على البحر المتوسط. وتم الاتفاق فى الفقرة الثانية من الاتفاقية على أن تدخل حيز التنفيذ فى الأول من يناير لعام ٢٠٠٥. وقد نصت الفقرة الرابعة من الاتفاقية على أن يتم تحرير المحاصيل الزراعية والسلع الزراعية المصنعة المنصوص عليها

[١] The General Agreement of Tariffs and Trade (GATT)

في الأقسام من ١ إلى ٢٤ من النظام المنسق (HS)[١] ، وفقًا لبرنامج تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي تستهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ب. الكوميسا[٢]: وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) في ١٩٩٨/٦/٢٩، وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء اعتبارا من ١٩٩٩/٢/١٧ على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة (بوابة الصادرات المصرية، ٢٠٢١). وتضم الكوميسا حالياً دول: مصر، وكينيا، والسودان، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوى، وجيبوتى، ومالاوى، ومدغشقر، ورواندا، وبوروندى. وتقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها، شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا. وتُعد الصناعات الغذائية والسكر والزيوت والشحوم، والأرز، والفواكه، والخضراوات من أهم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا. ومن أهمية اتفاقية الكوميسا فتح العديد من الأسواق الأفريقية أمام السلع الزراعية، حيث تمتاز الأسواق الإفريقية بأن اشتراطاتها المتعلقة بالجودة وسلامة الغذاء ليست مُقيدة لوصول الصادرات المصرية، بالإضافة إلى مناسبة أسعارها أيضاً.

ج. اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية: وقعت مصر والاتحاد الأوروبي في ٢٥ يونيو ٢٠٠١ ببروكسل اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين في مدة أقصاها اثنا عشرة عاماً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وتنقسم السلع الزراعية المصرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي إلى أربع مجموعات:

١. سلع لها حصص كمية ومواسم تصدير محددة (إعفاء الحصص من التعريفة الجمركية) وأهمها: زهور القطف، والبطاطس، والبصل، والثوم، والكرنب، والقرنبيط، والخس، والجزر، والخيار، والفاصوليا الخضراء، والكنتالوب، والخوخ، والبرقوق، والفراولة.

٢. سلع لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير (إعفاء جمركي داخل الحصص) وأهمها: البصلات والدرنات، والخضراوات المجمدة والمحفوظة، والخضراوات المجففة، والبطاطا، والبرتقال، والكمثرى، والفواكه، والأرز، وزيت السمسم، والعسل الأسود، والفول السوداني.

---

[١] هو تسمية دولية لتصنيف المنتجات، يسمح للدول المشاركة بتصنيف البضائع المتداولة على أساس مشترك للأغراض الجمركية، على المستوى الدولي. ويمكن القول أيضاً أنه نظام كود مكون من ستة أرقام، يتضمن مسميات البضائع وتوصيفها وتميزها وفئات الرسوم الجمركية التي تخضع لها، ويستخدم في تصنيف السلع وتحديد تعرفتها الجمركية.

[٢] Common Market for East and Southern Africa

٣. سلع لها مواسم تصدير وليس لها حصص كمية (إعفاء من الرسم الجمركي داخل مواسم التصدير) وأهمها: الخرشوف، وعيش الغراب، والاسبرجس، والفلفل الحلو، والعنب الطازج، والبطيخ.

٤. سلع ليس لها حصص كمية ولا مواسم تصدير وأهمها البلح، والجوافة والمانجو، واليوسفي، والجريب فروت، والفلفل الأسود، والينسون، والشمر، والكزبرة، والكراوية، والبذور والنباتات المستخدمة فى صناعة العطور والأدوية، والليمون المالح والحلو (بوابة الصادرات المصرية، ٢٠٢١).

د. اتفاقية الميركسور: وقعت مصر على اتفاقية تجارة حرة تفضيلية مع السوق المشتركة الجنوبية (ميركسور[١]) في عام ٢٠١٠ (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢١)، والميركسور هي عملية تكامل إقليمي أنشأتها الأرجنتين، والبرازيل، وباراجواي، وأوروجواي، وانضم إليها: فنزويلا، وبوليفيا، وإن كانت الأخيرة ما زالت لم تتوافق مع شروط الانضمام.

ووفقاً للموقع الرسمي للاتفاقية، فإن الميركسور تستهدف منذ إنشائها تعزيز خلق الفرص للأعمال والاستثمار فيما بين الدول الأعضاء من خلال التكامل التنافسي للاقتصادات في السوق الدولية. وعلى الرغم من أهمية اتفاقية الميركسور إلا أن بعض المصدرين المصريين للخضر والفاكهة قد يعتبرونها غير مفيدة لانخفاض مستوى دخل مواطني معظم تلك الدول، ولارتفاع تكاليف الشحن نتيجة لبعد المسافة بين مصر والدول الأعضاء في الاتفاقية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المخاطرة للنقل البحري طويل المسافة والذي لا يناسب السلع الزراعية سريعة التلف، أو ذات فترات الصلاحية قصيرة الأمد.

هـ. اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا): أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٣١٧ د ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتتماشي هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في الأول من يناير ١٩٩٨، بنسبة تخفيض ١٠% سنوياً، وقد تم تحرير جميع السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٥، وإعفاؤها من كافة الرسوم الجمركية، والرسوم، والضرائب ذات الأثر المماثل. وبلغ عدد الدول المنضمة للاتفاقية حتى الآن، سبع عشرة دولة، هي: الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والسعودية، وسوريا، والعراق، وسلطة عمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والسودان، وفلسطين، واليمن (بوابة الصادرات المصرية، ٢٠٢١).

[١] The Southern Common Market (MERCOSER for its Spanish initials).

و. الاتفاقيات الثنائية[١]: كما لا يمكن إغفال أهمية الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الدولة مع الشركاء التجاريين من مختلف دول العالم، ومنها اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا، والتي تم توقيعها في ٢٧ ديسمبر عام ٢٠٠٥، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من مارس لعام ٢٠٠٧، وقد كان لتلك الاتفاقية الأثر في إزالة المعوقات والقيود الخاصة بتجارة السلع الزراعية، وقد نصت الاتفاقية على الإعفاء الكلى، أو الجزئي للسلع الزراعية، أو الزراعية المصنعة من الرسوم الجمركية التي تتراوح بين ٣٢ % و ٤٥%، بالإضافة إلى فتح السوق التركي لبعض المنتجات ذات الميزة النسبية، والتي كانت تعاني ارتفاع الرسوم الجمركية مثل البطاطس (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٢).

ز. اتفاقيات الاعتراف[٢]: وهي من الاتفاقيات الحديثة التي توقعها الهيئة القومية لسلامة الغذاء مع الهيئات الدولية ذات الصلة في البلدان المختلفة، والتي يتم الاعتراف بموجبها بالمنشآت المعتمدة من الهيئة القومية، وفتح الأبواب لصادراتها. وهو الأمر الذي ما زال يحتاج إلى المزيد من الجهود فى هذا الشأن، فعلى سبيل المثال، مازالت الهيئة السعودية للغذاء والدواء لا تعتمد المنشآت المصرية المُدرجة في القوائم البيضاء لهيئة سلامة الغذاء المصرية، حيث تعتبر الهيئة السعودية هذه القوائم بمنزلة قاعدة بيانات أولية لحصر الشركات المحتمل أن يسمح لها بالتصدير إلى المملكة، ولكن بعد اعتمادها من الهيئة السعودية نفسها من خلال زيارات ميدانية والتفتيش من قبل خبرائها.

تجدر الإشارة إلى أنه ما زالت هناك المزيد من الجهود المطلوبة لضمان حقوق المصدرين في أسواق الدول التي تندرج في إطار الاتفاقيات التجارية مع مصر، والعمل على تحديد جهات للاحتكام إليها في حال مواجهة المصدر المصري تعنتاً من قبل الجهة المستوردة للحاصلات المصرية، أو عدم التزامها بالعقود، كما توجد حاجة إلى تسهيلات أكثر فيما يتعلق بإجراء المعاملات المالية وتمويل عقد الصفقات التجارية.

استمرت الجهود الحكومية وغير الحكومية خلال السنوات التالية، إلا أنها تركزت بشكل أكثر قوة وتأثيراً على النهوض بالصادرات الزراعية بداية من النصف الثاني من العقد الثاني من القرن الحالي، وكان أهمها ما يلي:

٣-١-٣- قيام البنك الزراعي المصري في إطار مبادرة البنك المركزي بتوفير قروض بفوائد ميسرة لا تزيد على ٥% لتنفيذ مشروعات زراعية متنوعة، من بينها زراعة محاصيل الخضراوات والفاكهة. وفي هذا الإطار قام البنك الزراعي بتوقيع بروتوكول تعاون مع الشركة الخاصة " أبت اسوسيتس إيجيبت" المنفذة لمشروع "

---

١ Bilateral agreement.
٢ Recognition agreements.

تعزيز الأعمال الزراعية في الريف المصري" الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، يستهدف تحسين القدرات الإنتاجية للمزارعين والمنتجين والجمعيات الزراعية، وتعزيز نظام التسويق للمحاصيل عالية القيمة في مصر. وذلك بجانب تنفيذ برامج دعم وتمويل مشروعات إنتاج وتصنيع المحاصيل البستانية مثل الخضراوات والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية، بما يزيد القيمة المضافة لتلك المحاصيل وتحسين مستوى دخل المنتجين وصغار المزارعين وخلق مزيد من فرص العمل للشباب والمرأة على وجه الخصوص.

وفي إطار جهود البنك الزراعي حرص البنك على مساندة صغار المزارعين من خلال عدد من البرامج التمويلية ومنها برنامج "باب رزق" الذي يوفر تمويلاً لصغار المزارعين تبدأ من ٢٠٠٠ جنيه، وذلك بجانب تطوير وتعميم منتجات إئتمانية جديدة توفر آليات تمويل تلبي مختلف الاحتياجات التمويلية. فضلاً عن اتباع البنك لسياسات من شأنها دعم مدخلات الإنتاج، ونظم الري الحديث، واستخدام الطاقة الشمسية في الزراعة، والتصنيع الزراعي بما يحقق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، ويزيد من الصادرات الزراعية.

وللتخفيف من الأعباء المالية التي يتحملها الفلاح نتيجة لتداعيات فيروس كوفيد-١٩ قام، البنك الزراعي بإسقاط الديون عن عدد كبير من الفلاحين، كما تم تأجيل الأقساط المستحقة عن نحو ٣٢٨ ألف مزارع، وإعفاء المتعثرين بإجمالي مديونية قدرها ٨,٩ مليار جنيه (المجلس الإعلامي لمجلس الوزراء،٢٠٢١).

٣-١-٤- تنفيذ مشروع تعزيز الأعمال الزراعية في الريف المصري من خلال شركة "أبت اسوسيتس ايجيبت" الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" ويستهدف هذا المشروع بناء قدرات المنتجين والمصنعين بما يساهم في تعزيز الاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات السوق سواء محلياً أو دولياً من خلال تطبيق النظم المعتمدة على آليات السوق، كما يستهدف المشروع تحسين الدخول والحياة المعيشية لعدد ١٢٠ ألفا من المزارعين والأسر الريفية في صعيد مصر والدلتا بمن في ذلك صغار المزارعين، وأصحاب الحيازات الصغيرة، والعمال الزراعيون، والنساء، ورواد الأعمال، بالإضافة إلى دمج الشباب من خريجي الجامعات والمدارس الثانوية الزراعية بسوق العمل.

٣-١-٥-يتولى البنك الأهلي في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتعاون مع شركة تنمية الريف المصري تمويل المستثمرين المستفيدين من المشروع القومي لاستصلاح واستزراع وتنمية المليون ونصف المليون فدان في العديد من المناطق، ومنها على سبيل المثال المغرة، وغرب المنيا، وامتداد غرب المنيا، والفرافرة القديمة، ومنطقة آبار توشكى والطور، وغيرها وذلك في كافة

مجالات النشاط الزراعي سواء كان التوسع في إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة، أو بتنفيذ شبكات الري الحديث، أو الميكنة الزراعية، وكذا تمويل العمليات الزراعية منها.

٣-١-٦-هناك كذلك جهود ملموسة في مجال الزراعة خاصة على مستوى المحاصيل البستانية (التي تعد الأكثر توفيراً لفرص العمل وتحسين مستوى معيشة الشريحة الأكبر من المزارعين) للمنظمات الدولية المعنية، وفي مقدمتها منظمة الأغذية والزراعة "فاو"، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد"، وهيئة كير، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والوكالة الإيطالية للتعاون والتنمية، وغيرها، وقد تركزت جهود هذه الجهات على تقديم الدعم الفني وتنظيم الدورات التدريبية، وتنفيذ مشروعات مدرة للدخل للمزارعين، بجانب مشروعات تقليل الفاقد والهدر في الغذاء، وتطوير سلسلة القيمة لعدد من محاصيل الخضر والفاكهة، كما حدث في محاصيل الطماطم والعنب في النوبارية ومحافظة الشرقية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشروعات الزراعية التي تم تمويلها من خلال القروض والمنح المقدمة من شركاء التنمية من المنظمات والهيئات الدولية قد بلغ خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقط ٥٦ مشروعاً تنموياً زراعياً، تحصلت على مبلغ قدره ١٤,٤ مليار جنيه (المجلس الإعلامي لمجلس الوزراء،٢٠٢١).

٣-١-٧-الجهود الكبيرة التي تقوم بها الإدارة المركزية للحجر الزراعي – بعد تطويرها- بالتعاون مع المجلس التصديري للحاصلات البستانية بشأن رفع الحظر الذي تفرضه بعض الدول على الصادرات الزراعية الطازجة. وتشديد الرقابة والتعامل القانوني مع مصدري السلع الزراعية غير الملتزمين بالقواعد والاشتراطات التصديرية. وأيضا بشأن فتح الأسواق الجديدة خلال الفترة السابقة، حيث تم فتح نحو ٥٥ سوقاً جديداً بالعديد من الدول (منها ٣٨ سوقاً خلال الثلاث سنوات الأخيرة فقطً) مثل اليابان، وأمريكا، والصين (وهي من الدول ذات القواعد والاشتراطات التصديرية المشددة وخاصة السوق اليابانية)، وأندونيسيا، وفيتنام، وتيمور الشرقية، وجنوب أفريقيا، وكندا، وأستراليا، ويعمل حالياً الحجر الزراعي على فتح أسواق جديدة لدول الفلبين ونيوزيلاندا، وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات فتح سوق جديد أمام الصادرات الزراعية المصرية تستغرق ١,٥- ٣ سنوات، في حين استغرق فتح السوق الياباني أمام الصادرات المصرية من الموالح حوالي ثماني سنوات[١]. ويجري حاليا تصدير الحاصلات الزراعية لنحو ١٣٨ سوقاً خارجياً وفقاً لإحصائيات الإدارة المركزية للحجر الزراعي ٢٠٢١، ومن المستهدف وفقاً لخطة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الوصول بعدد الأسواق إلى ١٥٨ سوقاً بحلول عام ٢٠٢٥، وإلى ١٨٣ سوقاً في ٢٠٣٠، مع العمل على تفعيل

[١] تصريح تليفزيوني لرئيس المجلس التصديري للحاصلات البستانية في ٢٠٢١/١٠/٣٠ ببرنامج المصري أفندي.

الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر والعديد من الدول الخارجية، ومواكبة مع فتح الأسواق الجديدة تسعى الدولة إلى إدخال وإنتاج محاصيل تصديرية جديدة ذات ميزة تنافسية مثل الكينوا والكسافا وأصناف النخيل المطلوبة بالأسواق الخارجية مثل البارحي والمجدول، وذلك بالتوسع في زراعتها بمحافظات الوادي الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء، بالأراضي التي تم استصلاحها في إطار المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان، وذلك تحت إشراف لجنة مكونة من كل من الحجر الزراعي، والمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، وجمعية تنمية وتطوير الصادرات البستانية "هي".

٣-١-٨-تطبيق منظومة لتكويد مزارع الإنتاج التصديري ومحطات التعبئة والتصدير وفقاً للقانون رقم ٦٧٠ لعام ٢٠١٧ لضمان التحقق من الالتزام بالمعايير والضوابط العالمية المحددة من قبل الدول المستوردة، وضمان الحفاظ على جودة الحاصلات الزراعية المصرية أمام نظيرتها المنافسة، وتعتمد هذه المنظومة على تتبع المحاصيل التصديرية بداية من وضع البذرة، مروراً بالمراحل المختلفة لسلسلة القيمة، حتى مرحلة جني الثمار ووصولاً للبلد المستورد، إضافة إلى تقديم الإرشادات الفنية، ووضع ضوابط محددة تتعلق بالممارسات الزراعية، وبنسب المبيدات والأسمدة. وذلك بجانب فحص الحاصلات في مرحلة الحصاد داخل معامل مراكز بحثية متخصصة تعطي شهادة الجودة للمنتج الزراعي ومدى التزامه بالمواصفات القياسية والمحلية والعالمية للدول المستوردة. ولذا تقوم هذه المنظومة في الأساس على ترقيم وتكويد الثمار ب "باركود" لمعرفة مصدر السلعة، ومكان الإنتاج، والممارسات الزراعية المعمول بها منذ بداية الزراعة وحتى مرحلة الحصاد. يتم إخطار الأجهزة الرقابية- الحجر الزراعي المصري، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - بقائمة بالمزارع، ومحطات التعبئة ومراكز التجميع المعتمدة، وأكوادها لعدم السماح بالتصدير من خارج هذه الأكواد، تشمل منظومة التكويد كذلك إجراء الفحص الطبي الشامل والدقيق للعاملين بمزارع التكويد باعتبار أن هناك اشتراطات ومواصفات وضعتها الدول المستوردة للتعامل الآمن مع الحاصلات الزراعية بعد مرحلة الإنتاج، وخاصة أن وجود أي أمراض لدى العاملين في منظومة الجمع أو التعبئة للحاصلات التصديرية يمكن أن تسبب مشكلة في الثمرة عند التلامس.

ولا شك أن تكويد مزارع الخضر والفاكهة من شأنه تحسين تنافسية الحاصلات الزراعية المصرية في أسواق الدول المستوردة، لما تتيحه من توفير نظم أكثر فاعلية للتتبع، والذي يعد من أهم اشتراطات أنظمة سلامة الغذاء الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الزراعة -من خلال إدارة الحجر الزراعي- أصدرت قرار رقم ٣٨٦ لسنة ٢٠٢١ بشأن رسوم تكويد المزارع التصديرية، حيث تم تصنيفها إلى خمسة مستويات حسب المساحة بديلاً عن النظام الموحد الذي كان سائداً، حيث تتراوح رسوم التكويد بين ألف جنيه لمساحات المزارع التصديرية التي تقل عن

خمسة أفدنة، وعشرة آلاف جنيه للمزارع التي تزيد مساحتها على ٥٠٠ فدان، وتبلغ تكلفة اعتماد محطة التعبئة، ومركز الفرز نحو ألفي جنيه.

ويذكر أن منظومة تكويد المزارع تتتبع شحنة الصادرات من المزرعة حتى المنفذ التصديري بالاستعانة بالأقمار الصناعية. وهيئة الاستشعار عن بُعد. ومن أول المحاصيل التصديرية التي تم تطبيق منظومة التكويد عليها هى الرمان، والعنب، والجوافة، والفراولة، والفلفل.

٣-١-٩ إطلاق مبادرات رد المستحقات المتأخرة من دعم الصادرات لدى صندوق تنمية الصادرات، (والتي بدأت منذ أكتوبر ٢٠١٦) ومستمر تنفيذها حتى الآن، حيث يجري حالياً استكمال المرحلة الرابعة من مبادرة السداد النقدي الفوري، وذلك اعتباراً من ٣٠ يناير ٢٠٢٢ إلى ١٠ فبراير ٢٠٢٢.

٣-١-١٠-زيادة حجم الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة بأكثر من خمسة أضعاف خلال خمس سنوات، حيث ارتفعت من ٥,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى نحو ٢٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ارتبط إنفاق هذه الاستثمارات بتنفيذ عدد كبير من المشروعات القومية التي تساهم في النهوض بالصادرات الزراعية بصورة مباشر وغير مباشرة، ومنها مشروع تطوير وتحديث منظومة الزراعة والري، والمشروع القومي لتأهيل وتبطين الترع، ومشروع الزراعة الآلية وتسوية الأراضي بالليزر، ومشروع المليون ونصف المليون فدان، ومشروع الـ ١٠٠ ألف فدان صوب زراعية، ومشروع الدلتا الجديدة، ومشروع تطوير المعامل المركزية (تحليل متبقيات المبيدات)، والمشروع القومي لتنمية المحاصيل البستانية.

٣-١-١١-إجراء تطوير تشريعي لعديد من القوانين منها قانون التعاونيات الزراعية، وقانون الزراعة التعاقدية، وقانون الزراعة العضوية، وقانون صندوق التكافل الزراعي، إلا أن العديد من تلك القوانين لم يُفعل بعد على أرض الواقع.

٣-١-١٢-إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء: وافق مجلس النواب في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ الإثنين الموافق ٢ يناير ٢٠١٧ على قانون إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء، كما صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة بموجب قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٢ لسنة ٢٠١٩ (الموقع الرسمي للهيئة القومية لسلامة الغذاء، ٢٠٢١)، ووفقاً للمادة الثانية من ذات القانون، تتولى الهيئة دون غيرها الاختصاصات المقررة للوزارات والهيئات العامة والمصالح الحكومية ووحدات الإدارة المحلية فيما يخص الرقابة على تداول الأغذية، وتحديداً في إصدار التشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء (الجريدة الرسمية، ٢٠١٧).

وقد قامت الهيئة القومية لسلامة الغذاء بإصدار القرار رقم (١) لعام ٢٠٢٠ المتعلق بالقواعد الفنية الملزمة بشأن إصدار شهادة صلاحية للصادرات الغذائية (الوقائع المصرية، ٢٠٢٠). حيث تنص المادة الثانية من القرار على أن تُصدر الهيئة شهادة صلاحية للصادرات الغذائية بناء على طلب من السلطة المختصة بالبلد المستورد، أو بناء على طلب المُصدر للرسالة الغذائية، بالشكل والنسق المتفق عليه. ومن الشروط الأساسية لإصدار شهادة صلاحية الصادرات هو الإدراج في القائمة البيضاء التي تُصدرها الهيئة.

وقد يُبين انخفاض عدد المنشآت المعتمدة في القائمة البيضاء المصرية عموماً، وفى قائمة محطات فرز وتعبئة الخضر والفاكهة على وجه الخصوص حقيقة تضارب الرؤى بين الهيئة والمصنعين، والمصدرين، فالهيئة في حرصها على الحفاظ على سمعة المنتج الغذائي المصري، تُلزم المصنعين والمنتجين باشتراطات يرونها من وجهة نظرهم غير مرنة وغير ضرورية، ولا تراعى أنها تؤثر من الناحية الاقتصادية على عوائد الشركات، وتعرضها لمخاطر قد تصل إلى الإغلاق.

٣-١-١٣- تطوير الإمكانيات اللوجستية وخطوط الشحن: أولت الدولة اهتماماً كبيراً بجانب تحسين شبكة الطرق الداخلية، بعقد العديد من الاتفاقيات لإنشاء الجسور التجارية الإقليمية، وهي وسائل ضرورية لتحسين التجارة الداخلية والخارجية. ويعد "جسر الملك سلمان"، وطريق القاهرة– كيب تاون من أبرز الطرق التي من شأنها تعزيز الصادرات بين مصر والدول العربية والإفريقية:

أ. جسر الملك سلمان: تم عقد اتفاقية بين مصر والمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٦ أثناء القمة المصرية السعودية التي تم عقدها في ٨ إبريل ٢٠١٦ لمد جسر بين مدينتي شرم الشيخ المصرية وتبوك السعودية. وتوجد عدة سيناريوهات لخط سير الجسر، هي: تبوك– صنافير– تيران– النبأ، أو تبوك– صنافير، وكان متوقعاً أن يتم تنفيذ هذا المشروع خلال ٥–٨ سنوات، وبتكلفة تقدر بحوالي ٤–٥ مليارات دولار، وبطول يبلغ حوالي ٢٣ كيلو مترا، بخلاف خطوط السكك الحديد المرفقة (الأهرام، ٢٠١٦). إلا إن هناك شكوكا حول مدى الإمكانية الهندسية لإنشاء هذا الطريق الحيوي، وتؤكد هذه المخاوف التأخر فى العمليات المتعلقة بتنفيذ المشروع حتى وقت إعداد هذه الدراسة.

ب. طريق القاهرة– كيب تاون: وهو من أهم المشروعات لتمكين ووصول الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية والإفريقية، ويمر الطريق بتسع دول إفريقية، بطول ١٠ آلاف و٢٨٨ كيلو مترا، منها ١١٥٥ كيلو مترا داخل مصر. وكان الرئيس المصري قد دعا خلال فعاليات منتدى إفريقيا –الذي عقد في عام ٢٠١٨، إلى "سرعة الانتهاء من المشروع، بهدف دمج أقطار القارة، إلى جانب توسيع حركة التجارة بين بلدانها. ومن المخطط أن يمر الطريق بدول: مصر، والسودان، وكينيا، وإثيوبيا، وتنزانيا، وزامبيا،

وزيمبابوي، والجابون، وصولاً إلى كيب تاون عاصمة جنوب إفريقيا، وسيوفر الجسر البري زمناً قياسياً لنقل البضائع، يصل إلى أربعة أيام على الأكثر– بدلاً من شهور عبر البحار. وسيتم البدء في تنفيذ المشروع من القاهرة وصولاً إلى قنا وحتى الحدود مع السودان، لينطلق إلى باقي الدول الإفريقية (اليوم السابع، ٢٠٢١).

ج. جسور برية أخرى: مثل إنشاء الطريق الساحلي من السلوم (أقصى شمال غربي مصر) وحتى بنغازي بطول ٨٥ كيلو مترا داخل الأراضي المصرية، وإنشاء طريق مصر– تشاد مروراً بليبيا بطول ١١٠٢ كيلو متر، بتكلفة تقديرية حوالي ١.٤ مليار دولار (اليوم السابع، ٢٠٢١).

٣–١–١٤– إطلاق المنصات الإلكترونية التصديرية: حيث قامت كل من وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الزراعة بتدشين عدد من المنصات الإلكترونية لتعزيز وصول البيانات والمعلومات والفرص التصديرية إلى المصدرين، ومن أهم هذه المنصات:

أ. بوابة الصادرات المصرية: يتبع الموقع هيئة تنمية الصادرات، ويمد الموقع المصدرين بمعلومات عن حجم صادرات مصر من المنتجات المختلفة، والدول المستوردة، والفرص التصديرية المتاحة، ووسائل الاتصال مع مكاتب التمثيل التجاري. كما يتيح الموقع فرصة تقديم طلبات للحصول على خدمات استشارية من الهيئة، مثل: ١) التدريب التطبيقي للتصدير، من خلال التدريب على كيفية فتح أسواق جديدة، والنفاذ بفاعلية إلى الأسواق المستهدفة، والتدريب على العملية التصديرية الكاملة ابتداء من اختيار الأسواق، وانتهاء بالشحن والتحصيل. ٢) المساندة التصديرية، وفيها يتم تعريف الشركات بكافة الإجراءات والأعمال الخاصة بالتصدير مع إمكانية مساعدة الشركة المستفيدة للتواصل مع المستوردين لفتح أسواق جديدة، والنفاذ بفاعلية إلى الأسواق المستهدفة، كما يُعرف الموقع المصدرين بمقدمي الخدمات المرتبطة بالتصدير، مثل خدمات الشحن والتمويل.

ب. ترويج بوابة على بابا للأغذية المصرية: حيث تسعى غرفة الصناعات الغذائية حالياً للتوصل إلى اتفاق أولى مع مسئولي المنصة الصينية "على بابا" لإتاحة فرص الترويج والتسويق للمنتجات المصرية، وتعزيز سبل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأعضاء في غرفة الصناعات الغذائية للنفاذ إلى نحو ٢٠٠ دولة حول العالم، ومن المعلوم أن غرفة الصناعات الغذائية تضم شعبة الخضر والفاكهة ضمن قطاعات الغرفة التسعة.

ج. قامت كذلك وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بإطلاق عدد من المنصات الإلكترونية التصديرية منها منصة مصر الزراعية، ومنصة أجري توداي، ومنصة هدد صديق الفلاح والتي تعد منظومة إرشادية زراعية رقمية تقدم عبر التليفون المحمول من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي، وفي إطار التطوير

الرقمي لقطاع الزراعة قامت الوزارة بإطلاق مشروع كارت الفلاح الذي يمكن الفلاح من الشمول المالي، فضلاً عن حوكمة منظومة الأسمدة ومستلزمات الإنتاج، والتأكد من وصولها لمستحقيها.

٣-٢ بعض التجارب الدولية للنهوض بالصادرات الزراعية

٣-٢-١ تجربة تونس

يعد قطاع الزراعة في تونس قطاعًا اقتصاديًا هامًا، وتوليه الحكومة أهمية كبري لمساهمته المعنوية في الناتج المحلي الإجمالي (حوالي ١٠٪) والتوظيف (١٥٪ من إجمالي العمالة)، كما تمثل الصادرات الزراعية في تونس ١١٪ من إجمالي الصادرات، ويعد الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين لتونس، وتشهد تونس حاليًا ارتفاعا في صادرات منتجات الزراعة العضوية (المركز ٢٤ على مستوي العالم والثاني بعد تنزانيا في أفريقيا)(GIZ, ٢٠١٩).

وعلى مستوي المنتجات تحتل تونس المرتبة الأولي في تصدير التمور بقيمة صادرات بلغت ٢,١٧٣,٤٦١ مليون دولار في عام ٢٠٢٠،[١] وتشير التقارير إلى أن قيام الحكومة التونسية بإنشاء المجمع المهني للتمور كان سببًا رئيسيًا في احتلال تونس لهذه المرتبة، حيث يسعي المجمع إلى الربط بين وتحسين الإنتاج في مختلف مراحل سلاسل القيمة، و التنسيق بين منتجي ومحوّلي ومروّجي المنتجات الفلاحية على العمل بعقود إنتاج، وتيسير التشاور بين المهنيين والإدارة لضبط أهداف مختلف المنظومات، والمساهمة في تعديل السوق باعتماد مختلف الآليات الملائمة وبالتعاون والتّنسيق مع الهياكل المهنية والإدارية المعنيّة، والاهتمام بتجميع وتحليل وتوثيق المعطيات وإرساء بنوك للمعلومات متّصلة بالقطاعات ذات العلاقة. يتولى المجمع كذلك القيام بالدراسات حول واقع وآفاق تلك القطاعات وطنيّا وعالميًا تنظيم موسم جني وترويج التمور، وتكوين مخزون تعديلي سنوي لتعديل الأسعار، وتحسين الترويج عبر المشاركة في المعارض الوطنية والدولية، وتنظيم موسم التصدير، ورصد كل العمليات المخالفة للشروط ومعالجتها لتفاديها، كما يعمل على حث المنتجين على التنظيم في شكل هياكل مهنية أو شركات تعاونية للخدمات الفلاحية أو مجامع تنمية فلاحية (وزارة الفلاحة، ٢٠١٩).

على صعيد آخر تمثل صادرات زيت الزيتون حوالي ٤٥٪ من إجمالي الصادرات الزراعية التونسية، لذا تولي الحكومة التونسية اهتمامًا كبيرًا بهذا المنتج وتصديره، وذلك من خلال تشكيل اللجان الوطنية لتقييم الفرص والمخاطر وتحسين وتنمية الصادرات من هذا المنتج حتى ٢٠٣٠، هذا بالإضافة إلى جهود الديوان الوطني للزيت في: (١) تنمية منظمة لإنتاج الزيتون من خلال عدة أنشطة مثل حماية زراعات الزيتون من الآفات، ودعم

[١] قاعدة بيانات https://www.trademap.org/

كميات من مستلزمات الإنتاج مثل السماد أو الماكينات لمنتجي الزيتون، وتنمية قدراتهم، ودعم البحث العلمي، وإبرام اتفاقيات مع مؤسسات البحث، وتوسعة مساحات الإنتاج وتوفير مشاتل عالية الجودة، و(٢) ترشيد السوق، و(٣) تجميع وتصدير زيت الزيتون بصفة متوازية مع القطاع الخاص بحيث يعمل كضامن لترويج زيت الزيتون من خلال آلية لتأمين شراء زيت الزيتون عند الإنتاج وتصديره عن طريق الشركة المصدرة، بما يحافظ على مصالح المنتجين وخاصة الصغار منهم خاصة في مواسم الركود العالمية (الديوان الوطني للزيت، ٢٠١٨).

هذا بالإضافة إلى المشاريع والبرامج الأخرى التي تهتم بالإنتاج والتصدير الزراعي بصفة عامة ومن ذلك وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية والتي تعد مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية، تم إحداثها سنة ١٩٨٣، وتعمل على تطوير الاستثمار الخاص والإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما من خلال عدة وسائل مؤسسية مثل شباك موحد بالمقر المركزي للوكالة، ومكتب علاقات مع المواطن، ومنح الامتيازات المالية من خلال لجان إسناد الامتيازات على المستوى المركزي وعلى مستوى كل ولاية. وتتميز الوكالة بوجود فريق من المختصين في تقييم عمليات الاستثمار، وحاضنات بأغلب المعاهد العليا للتكوين الفلاحي، بالإضافة إلى موقع إلكتروني يحتوي على معطيات تتعلق بمناخ وفرص الاستثمار وكذلك عروض الشراكة الاقتصادية في الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهم (وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، ٢٠٢٢).

واستكمالا لجهود تنمية هذا القطاع، أطلقت الحكومة التونسية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (٢٠٢٤-٢٠١٩)، والذي تسعي من خلاله الحكومة إلى تحسين وصول الريفيين إلى خدمات الإنتاج والبنية التحتية الأساسية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما يضمن تحسين سلاسل القيمة الزراعية من خلال تدخلات التنمية الريفية الشمولية والتشاركية.

ومؤسسيًا قامت الحكومة بعدة خطوات لاستغلال الفرص ومواجهة التحديات في هذا القطاع ومن ذلك توقيع اتفاقية شراكة بين الشركة التعاونية المركزية للزراعات الكبرى" CCGC" والشركة التعاونية المركزية للقمح "كوسوبلي" والبنك التونسي للتضامن لتمويل أنشطة الشركات التعاونية الناشطة في الزراعات الكبرى، من خلال آليات توفير القروض الموسمية بتمويل من البنك التونسي للتضامن، وكذلك تزويدهم بمستلزمات الموسم الزراعي الضروري (وزارة الفلاحة، ٢٠١٨).

كما تتعاون الحكومة التونسية مع الجهات العالمية الفاعلة في مجال الزراعة والتصدير الزراعي لتنمية عناصر الإنتاج المختلفة في هذا القطاع، ومن ذلك التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منذ عام ١٩٨٠ لدعم التنمية الريفية والسكان الريفين، من خلال عدة آليات منها:

أ. تعزيز الحوار بين الأطراف الفاعلة.

ب. تعزيز الروابط بين القطاع الخاص والقطاع العام.

ج. تعزيز القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين من خلال إدماج المنتجين المنظمين من أصحاب الحيازات الصغيرة وإنشاء مراكز تنمية اقتصادية محلية لتمكينهم.

د. بناء قدرات مقدمي الخدمات في مجالات التجهيز، والتسويق، والاستشارات (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠١٨).

٣-٢-٢- تجربة تركيا

يتم تنمية القطاع الزراعي والإنتاجي والتصديري بتركيا من خلال برنامج رئيسي وهو "المشروع الزراعي القومي" والذي تم إطلاقه في ٢٠١٧، ويقوم بالأساس بتنظيم تقديم مخصصات دعم للقطاع الزراعي لزيادة تنويع الإنتاج وتحسين الإنتاجية، من خلال إعادة هيكلة نظام منح الدعم، بحيث يتم المنح على أساس منطقة الحصاد harvest region وليس وزن المنتج (كما كان معمولا به سابقًا). وتم تقسيم الأراضي الزراعية إلى ٩٤١ حوضاً، ويتم تقديم الدعم للمنتجات الأكثر كفاءة في الإنتاج لمدة ٣ سنوات، مع أخذ ندرة المياه في الاعتبار، ويتم منح الدعم مرتين في السنة، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر الإنتاج في المواسم المختلفة (Kocago& Umut,٢٠١٧).

بالإضافة إلى بعض التشريعات الهامة التي من شأنها إصلاح المنظومة الزراعية وتحسينها مثل تشريع "Indivisible land Size" الذي يمنع تجزئة الأراضي المنتجة الخاصة والأراضي الزراعية الهامشية إلى أقل من ٢ هكتار، والأراضي الزراعية المزروعة إلى أقل من ٠.٥ هكتار، وأراضي الصوب إلى أقل من ٠.٣ هكتار، وكذلك استخدام صور الأقمار الصناعية لمراقبة جميع مراحل سلسلة الإنتاج الزراعي.

على صعيد تحسين الوصول إلى التمويل، قامت الحكومة في عام ٢٠١٣ بخفض الفوائد على قروض القطاع الزراعي لصفر في المائة بالنسبة لتمويل الأنشطة المتصلة بالري، ومحاصيل الأعلاف، ومصايد الأسماك، والبذور المعتمدة، وإنتاج الشتلات، وتحديث الصوبات الزراعية، وأنشطة الثروة الحيوانية، في حين تم تخفيض الفوائد إلى ٨,٢٥٪ لتمويل الأنشطة الأخرى، ويذكر أيضًا أن الحكومة تقوم بتقديم تأمين زراعي للمزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية منذ عام ٢٠٠٦، ويتوسع نطاق هذا البرنامج باستمرار لحماية المزارعين (Tarim& Bakanl, ٢٠١٦).

يضاف إلى ذلك قيام الحكومة بدعم التحول الرقمي في القطاع الزراعي من خلال موقع الوزارة الإلكتروني والذي يقدم منصة تدريب وتعليم للفلاحين صديقة للمستخدم (Tarim& Bakanl, ٢٠٢٢).. على صعيد آخر قدمت

الحكومة برنامجا لدعم مشاريع صغار المزارعين "Support for Young Farmers Projects" عن طريق تقديم منحة تقدر بحوالي ٣٠ ألف ليرة تركية للشباب في مشاريع ريفية محددة (Kan M.,٢٠١٩).

كذلك تقوم الحكومة بتشجيع الزراعة العضوية وتم إنشاء نظام معلومات الزراعة العضوية (OTBİS) من أجل توفير تبادل كامل للمعلومات مع المنظمات المختصة وتوفير أساس للإعانات (Tarim& Bakanl, ٢٠١٣).

٣-٢-٣ تجربة اسبانيا

تندرج كل الجهود المعززة للزراعة والصادرات الزراعية تحت برنامج Common agricultural policy CAP والذي ينفذه الاتحاد الأوروبي منذ عام ١٩٦٢ ويتم إدارته وتمويله على المستوى الأوروبي من موارد ميزانية الاتحاد الأوروبي، والذي يستهدف بشكل عام :

أ. دعم المزارعين وتحسين الإنتاجية الزراعية، وضمان استقرار إمدادات الغذاء بأسعار معقولة.
ب. حماية مستوي دخول مزارعي الاتحاد الأوروبي في مستوي معقول.
ج. المساعدة في معالجة تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
د. الحفاظ على المناطق الريفية والمناظر الطبيعية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.
هـ. الحفاظ على الاقتصاد الريفي من خلال تعزيز الوظائف في الزراعة والصناعات الغذائية الزراعية والقطاعات المرتبطة بها.

وذلك من خلال عدد من الآليات منها:

أ. آلية دعم الدخل الريفي من خلال المدفوعات المباشرة لاستقرار الدخل، ومكافأة المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة الصديقة للبيئة.
ب. تدابير حمائية مثل تدابير السوق للتعامل مع أوضاع السوق الصعبة مثل الانخفاض المفاجئ في الطلب بسبب الخوف الصحي، أو انخفاض الأسعار نتيجة زيادة العرض المؤقت في السوق.
ج. تدابير أخري تستهدف التنمية الريفية بالتعاون مع البرامج الوطنية والإقليمية لتلبية الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجه المناطق الريفية.

بعض المشاريع المنفذة للنهوض بالحاصلات الزراعية في إطار CAP في أسبانيا:

أ. تنفيذ شهادات الجودة في إنتاج الطماطم: نفذت جمعية مانسيرا التعاونية GLOBALG.A.P. شهادة الجودة في محاصيل الطماطم، بهدف إنشاء منتج ذي قيمة مضافة، مع الحفاظ على تعزيز عمليات الإنتاج الآمنة والمستدامة، وتم تكليف هيئة إصدار الشهادات Agrocolor بالاستشارة والعمل الاستشاري لأعضاء

Mancera، لتنفيذ بروتوكولات الجودة والسلامة اللازمة لمنح شهادة الجودة. وقد أدى تطبيق هذه البروتوكولات إلى تحسين تسويق الطماطم خارجيا.

ب. مشروع INNOLAND GO: هي مجموعة تشغيلية تم إنشاؤها لمعالجة المشاكل الهيكلية التي يواجهها قطاع إنتاج الفاكهة التقليدي (الحمضيات ومزارع الكروم والفواكه الأخرى) في إسبانيا. وهي عبارة عن فرق متعدد التخصصات تجمع بين الأساليب المختلفة، كان هدفها تطوير واقتراح آليات جديدة للإدارة المشتركة للأراضي الزراعية، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية بين شركات البستنة، ونظم المشروع سلسلة من الاجتماعات وورش العمل والمناقشات مع الفنيين والخبراء في التنمية الريفية وقطاع الأغذية الزراعية، كما أوجد مساحة لتبادل الخبرات وإنشاء شبكة تعزز روح المبادرة على أساس نهج الإدارة المشتركة للأراضي (ICLM).

ج. حاضنات المزرعة هي عبارة عن برامج تسهل الاندماج التدريجي للوافدين الجدد في الزراعة (الذين ليس لديهم خلفية زراعية) وقد أنشأت هذه المجموعة التشغيلية لبرنامج EIP الأساس لشبكة من حاضنات المزرعة وقدمت جميع الموارد اللازمة لإنشاء حاضنات زراعية جديدة في جميع أنحاء أسبانيا.

٣-٢-٤ تجربة المغرب (https://www.agriculture.gov.ma/ar/programme/exportation):

تأسست المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات سنة ١٩٨٦، وتحولت الآن إلى مسمى "موروكو فودكس"، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع لوصاية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. تتولى مؤسسة "موروكو فودكس" من ضمن اختصاصاتها، مهام المراقبة التقنية، وتنسيق الصادرات، وإعداد الاستراتيجية، وإنعاش صادرات المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية. وقد تطور دور "موروكو فودكس" في ظل بيئة دولية تتميز بمنافسة شديدة وأسواق رائدة بمتطلبات متزايدة.

وأصبحت "موروكو فودكس" رائدة استراتيجياً في مجال ترويج المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية المغربية على الصعيد الدولي. وتعمل على ترسيخ مكانة المغرب كفاعل أساسي في هذا القطاع. وفي هذا الإطار وضعت آلية لترويج صادرات المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية المغربية والتي تتمحور حول الدوافع الأربعة التالية:

أ. تنظيم المشاركة في المعارض المهنية الدولية.

ب. تنظيم بعثات الأعمال.

ج. إعداد وتنظيم حملات تواصلية هادفة.

د. وضع استراتيجية رقمية للتصدير الزراعي.

وقد عملت المؤسسة على المستوى الدولي على تطوير علاقات التنسيق والتكامل مع العديد من الهيئات والفاعلين من خلال العمل على تحقيق انخراط وإشراك المهنيين في مختلف المشاريع والورش الاستراتيجية بشكل خاص، وتكثيف المجهودات من أجل مواكبة تنفيذ المخططات التي تعمل على هيكلة القطاع الزراعي التصديري، وتعتبر هذه الديناميكية مؤشراً على الانخراط في شراكة كبرى من أجل تحقيق الأهداف المحددة وحرص المؤسسة على التجاوب مع مطالب مختلف الأطراف المعنية بذلك.

وباعتبارها مؤسسة استباقية ومبادرة لخدمة الفاعلين في هذا القطاع، تقوم "موروكو فودكس" بإطلاق مبادرات ترويجية وتنموية هادفة تستجيب لتوقعات وتطلعات الفاعلين في مجال تصدير المنتجات الغذائية من القطاعين العام والخاص، وتستهدف هذه المبادرات أساساً تعزيز موقع المغرب في الأسواق الخارجية والتعريف بالعلامة المغربية على المستوى الدولي.

وقد تمكنت مؤسسة "موروكو فودكس" من إظهار وإثبات مدى التزامها بتحقيق الأهداف التي أسندت إليها وترسيخ مكانتها في خدمة قطاع المنتجات الغذائية والبحرية التي تعد للتصدير، وقد انعكس ذلك في دخول المؤسسة في العديد من سلاسل الإنتاج الغذائية منها:

أ. الفواكه والخضر (الحوامض، الطماطم، الفواكه الحمراء، الأفوكادو).

ب. المنتجات الغذائية النصف مصنعة (الفواكه والخضر المجففة أو المجمدة، وزيت الزيتون، والحبوب، والتوابل، والأعشاب).

ج. منتجات الصيد (الأسماك، والمصبرات).

من العرض السابق للتجارب الدولية يمكن الإشارة إلى عدد من السُبل والآليات التي يمكن لمصر محاكاتها منها:

أ. إنشاء المجمع المهني للتمور بتونس والذي يربط بين مختلف مراحل سلاسل القيمة، والتنسيق بين منتجي ومروّجي المنتجات الفلاحية بعقود إنتاج.

ب. تشكيل لجان وطنية لتقييم الفرص والمخاطر وتحسين وتنمية لصادرات من زيت الزيتون (تجربة تونس)، وإبرام الديوان الوطني للزيت اتفاقيات مع مؤسسات البحث.

ج. تعزيز القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين من خلال إدماج المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وإنشاء مراكز تنمية اقتصادية محلية لتمكينهم.

د. إصدار تشريعات تمنع تجزئة الأراضي الزراعية، واستخدام صور الأقمار الصناعية لمراقبة جميع مراحل سلسلة الإنتاج الزراعي (تجربة تركيا).

هـ. خفض الفوائد لصفر لتمويل الأنشطة الزراعية الاستراتيجية (تجربة تركيا).

و. دعم الحكومة التركية للتحول الرقمي في القطاع الزراعي من خلال موقع الوزارة المعنية الإلكتروني والذي يقدم منصة لتدريب وتعليم الفلاحين.

ز. حاضنات المزرعة وهي عبارة عن برامج تسهيل الاندماج التدريجي للوافدين الجدد في الزراعة (تجربة إسبانيا).

ح. الإدارة المشتركة للأراضي الزراعية (تجربة أسبانيا) بما يزيد من القدرة التنافسية بين شركات البستنة.

ط. إنشاء مؤسسة مستقلة تتولى مهمة المراقبة التقنية والتنسيق للصادرات الزراعية، وإعداد استراتيجية لصادرات المنتجات الغذائية الفلاحية والبحرية (تجربة المغرب)، ووضع آلية لترويج الصادرات، وإقامة علاقات تنسيق وتكامل مع هيئات دولية من أجل تعزيز الأهداف التصديرية وموقع المغرب في الأسواق الخارجة، والتعريف بالعلامة المغربية على المستوى الدولي.

الفصل الرابع

الإمكانيات التصديرية للسلع الزراعية في إطار التطورات التكنولوجية والتسويقية

ليس ثمة شك أن قطاع الصادرات الزراعية، يعد من القطاعات الأكثر حساسية والأشد تأثراً بما يجري على الساحة العالمية من متغيرات وتطورات، لاسيما في مجال التكنولوجيا، ونُظم التسويق والتجارة، وأنماط الاستهلاك، وأذواق المستهلكين في الدول المستوردة. وفي السنوات الأخيرة يشهد العالم تطورات واتجاهات غير مسبوقة في مجال التكنولوجيا الزراعية، والسعي الحثيث نحو الاستثمار في التطوير والابتكار في أساليب وتقانات الإنتاج الزراعي والغذائي المتقدمة التي تحقق للعالم – في آن معاً– الوصول إلى أعلى مستويات ممكنة من الإنتاجية والإنتاج، والاستخدام الأدنى للمدخلات والموارد الطبيعية، والتأثير الأقل إضرارًا بالبيئة والمحيط الحيوي.

ومن الطبيعي أن تنعكس تلك التطورات والتوجهات – بالضرورة – على قطاع الصادرات الزراعية، لاسيما في الدول النامية ومن بينها مصر. حيث أن التوسع في التطبيق الفعلي لهذه التقانات سينطوي على العديد من المخاطر، وأيضاً الفرص بالنسبة للدول المصدرة. وسيتوقف حظ كل دولة بما يصيبها من المخاطر أو تجنيه من الفرص على قدرتها على مواكبة مختلف تلك التطورات، والاستشراف المبكر لما يصاحبها من الآثار السلبية أو الإيجابية على صادراتها من المنتجات الزراعية والغذائية، والتهيؤ والاستعداد المسبق للحد من الجوانب السلبية وتعظيم اقتناص الفرص المتوقعة.

٤–١ لمحة حول التطورات التكنولوجية الزراعية المستقبلية:

٤–١–١ تقانات الزراعة (٤,٠) والإنتاج الزراعي

لقد حققت الثورة الزراعية الخضراء Green Revolution، التي انتشرت في شرق آسيا ودول أخرى عديدة من العالم، إنجازات كبيرة في مجال زيادة الإنتاجية، لاسيما من حاصلات الحبوب، وذلك من خلال التركيز على نشر استخدام المدخلات من البذور المحسنة، والأسمدة الكيماوية، والمبيدات. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٦١، ٢٠٠٤ زاد الإنتاج من حاصلات الحبوب في منطقة شرق آسيا بحوالي ٣٠٠% نتيجة لذلك. غير أنه منذ بداية الألفية الثالثة لوحظ تباطؤ معدلات النمو في الإنتاجية للعديد من الحاصلات الزراعية، مع تفاقم الآثار البيئية السلبية للاستخدام غير الرشيد للمبيدات والأسمدة الكيماوية.

وفي واقع الأمر لم يشهد القطاع الزراعي العالمي خلال العقدين الأخيرين سوى القليل من الابتكارات، أو التطورات الهامة، حتى أصبح المجتمع الدولي أكثر قلقاً واهتماماً بمستقبل الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، لاسيما في ظل الضغوط السكانية المتزايدة. انعكس هذا القلق وذلك الاهتمام في التزام المجتمع الدولي، تحت مظلة الأمم

المتحدة، بالقضاء على الجوع في العالم بحلول عام ٢٠٣٠، هذا الالتزام يتطلب زيادة إنتاج الغذاء عالمياً بنسبة تقدر بحوالي ٣٠% عام ٢٠٣٠، ترتفع هذه النسبة إلى ٧٠% عام ٢٠٥٠، وعاماً بعد آخر منذ انطلاق أجندة التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ يتضح أكثر فأكثر أن الأهداف الموضوعة لن يتسنى تحقيقها، أو الاقتراب منها في ظل استمرار النموذج التقليدي لتقانات وأساليب الإنتاج الزراعي.

في السنوات الأخيرة وقف العالم على أعتاب ثورة تكنولوجية زراعية جديدة، وهي ما يطلق عليها الزراعة الرابعة ٤.٠ Agriculture، أو الفلاحة الرابعة ٤.٠ Farming وهي تواكب الثورة الصناعية الرابعة، وتستثمر على نحو متكامل مختلف المنجزات والابتكارات الحديثة في مجالات المعلومات والاتصالات، والمستشعرات، والاستشعار عن بُعد، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والنمذجة الحاسوبية، ومعالجة البيانات الضخمة، وأنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، ومعطيات الأقمار الصناعية، واستخدامات الطائرات بدون طيار، إلى غير ذلك.

ومن أشكال أو أنماط الزراعة الرابعة، تشير الكتابات والتقارير ذات العلاقة إلى: –

أ. الفلاحة أو الزراعة الدقيقة Precision Farming

ب. الزراعة العمودية (الرأسية) Vertical Farming

ج. الزراعة الذكية Smart Farming

د. الزراعة الرقمية Digital Farming

هـ. الزراعة بدون تربة أو الزراعة المائية Hydroponic Culture

وهذه الأنماط، وإن كان كل منها يشير إلى مجال أو آخر من مجالات الاهتمام أو التركيز في التطوير التقني، إلا أنها جميعاً تتداخل وتتكامل معاً بقدر أو آخر، ويتعذر وضع حدود فاصلة فيما بينها. كما أن هذه الأنماط تجمع بين ما هو مستحدث وبين ما يمثل تطويراً وتوسعاً في تقانات بدأ تطبيقها منذ بضع سنوات، أو عقود على نطاق محدود. فهذه التقانات جميعاً تتركز أهدافها حول تحقيق أقصى إنتاجية زراعية (نباتية أو حيوانية) ممكنة، باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات والموارد الطبيعية، وتسفر عن أدنى قدر من الانبعاثات لغازات الدفيئة، وذلك ضمن إطار منظومة إنتاجية عالية التحكم في الظروف المؤثرة على الإنتاج.

ومن الجدير بالذكر أن تقانات الزراعة الرابعة قد بدأت بالفعل على أرض الواقع، وأن الدول الصناعية المتقدمة، وكذلك الدول الغنية كانت السابقة في مجال الاستثمار في تلك التقانات، ليس فقط على مستوى الحكومات، وإنما أيضاً وبدرجة أكبر على مستوى الشركات، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال ذوي الاهتمام بالزراعة والتنمية الزراعية بوجه عام.

في هذا الصدد يمكن الرجوع إلى التقرير الصادر عن القمة العالمية للحكومات في فبراير ٢٠١٨ تحت عنوان "الزراعة ٤.٠: مستقبل تكنولوجيا الزراعة" (World Government Summit, ٢٠١٩) للتعرف على أهم ملامح التقانة الزراعية الرابعة، وأيضاً على ما يعرضه الرؤساء التنفيذيون لبعض الشركات العالمية الرائدة حول إنجازاتهم وحجم أعمالهم في مجال تلك التقانات، ونظرتهم المستقبلية لانتشارها والتوسع فيها. ووفقاً لتقرير (Markets and Markets)، فإن تقانات الزراعة (٤.٠) تنمو من عام إلى آخر على نحو ملحوظ، فقد كانت قيمة الزراعة (٤.٠) تقدر بنحو ٧.٨ مليار دولار عام ٢٠١٩، ارتفعت إلى ١٣.٧ مليار دولار عام ٢٠٢٠ (Regana al. ,٢٠٢١.) وتزخر الشبكة الدولية (الإنترنت) بالمعلومات حول تطبيقات الأنماط المختلفة من التكنولوجيا الزراعية الرابعة، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ. شركة ايروفارمز Aero Farms ومقرها الولايات المتحدة تعمل منذ عام ٢٠٠٤ في مجال الزراعة العمودية ونشرها على نظام تجاري، وكان حاكم دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من بين من وجهوا نحو ٤٠ مليون دولار للاستثمار في هذه الشركة.

ب. تقوم شركة (بلينتي) وهي شركة ناشئة تعمل في تقنيات الزراعة ومقرها مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مشروع ضخم للزراعة العمودية، حيث حصل هذا المشروع على تمويل قدره نحو ٤٠٠ مليون دولار من كل من (إيريك سميث) الرئيس السابق لشركة جوجل و (جيف بيزوس) رئيس شركة أمازون، ومن مصرف (سوفت بنك). وتقول الشركة إن مساحة الحقل الرأسي لن تتجاوز ٢ فدان، ولكنها ستوفر كمية من الخضراوات والفاكهة تعادل إنتاج ٧٢٠ فدانا من الأرض الزراعية، حيث يتم الإنتاج في ظروف مثالية تحت التحكم في المناخ والإضاءة والري بواسطة روبوتات تعمل تحت منظومة للذكاء الاصطناعي، ويتواصل الإنتاج على مدار العام، ويتم تدوير الماء الناتج عن عملية التبخر لاستخدامه مرة أخرى (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ٢٠٢١).

ج. في صناعة المعدات الزراعية في أوروبا، أصبح نحو ٧٠% –٨٠% من المعدات والآلات الزراعية المباعة تتضمن في داخلها شكلاً أو آخر من مكونات تقانات الزراعة الدقيقة.

د. طورت شركة SDF الإيطالية (جرار المستقبل) الذي تعتبره من التطورات الهائلة في مجال (الزراعة ٤.٠). حيث يرتبط الجرار ارتباطاً كاملاً بأحدث الحلول الرقمية من أجل زراعة أكثر تحكماً وأكثر استدامة .(Santi, ٢٠٢٠)

وتتعدد النماذج والأمثلة على البدء الفعلي لتقانات الزراعة الرابعة في عديد من دول العالم المتقدمة، وإن كان ذلك لا يزال على النطاق التجريبي والنماذج الرائدة، أكثر من كونه على النطاق التجاري، كما تسعى بعض الدول في مرحلة التحول الاقتصادي، أو الدول النامية إلى المشاركة في ركب تلك التقانات الحديثة، وإن كانت لا تزال في

مراحل مبكرة للغاية تحاول فيها محاكاة ما يجري في هذا الشأن في الدول المتقدمة، ذلك أن تلك التقانات – في غالبيتها– لا تزال باهظة التكاليف ويتعذر تطبيقها في الدول النامية عامة، ولدى صغار المزارعين على وجه الخصوص.

٤-١-٢- تقانات الزراعة (٤.٠) والتسويق الزراعي:

على الرغم مما حققته الدول المتقدمة من تطورات هامة في مجال التسويق الزراعي، سواء على مستوى النظم والسياسات، أو على مستوى الممارسات والأساليب التكنولوجية المستخدمة في مختلف العمليات والوظائف التسويقية. إلا أن التقانات الزراعية المستقبلية (الزراعة الرابعة) سوف تستوجب تطورات تسويقية أكثر تقدمًا بحيث تصبح العمليات الإنتاجية وما يسبقها من مراحل توفير المدخلات والمستلزمات، وما يليها من معاملات ما بعد الحصاد وحتى مرحلة التوزيع على مستوى التجزئة، كل هذه المراحل والعمليات سوف تزداد تكاملا واتساقًا ضمن منظومة أكثر اندماجًا، ترتقي فيها تلك المراحل من حالة سلاسل الإمداد إلى حالة سلاسل القيمة، ونُظم القيمة وفق ما أشار إليه بورتر في حديثة عن مقومات التنافسية (Porter, ١٩٩٠).

وستصبح تلك المنظومة الإنتاجية التسويقية التوزيعية المتكاملة أكثر استخدامًا للتقانات الحديثة في مجال نظم المعلومات والاتصالات، وفي مجال معالجة البيانات الضخمة، وأساليب الذكاء الاصطناعي، وتطبيقات النمذجة الحاسوبية، إلى غير ذلك.

في هذا الإطار من المتوقع أن يتطور ويتعاظم دور التسويق التعاقدي الزراعي، والتسويق الزراعي الإلكتروني، والتسويق التنبؤي. وستصبح المنافسة بين الشركات وبين الدول أكثر استناداً إلى الاعتبارات الخاصة بجودة المنتجات وسلامتها وطزاجتها، وإلى الدراسات الخاصة بتحليل رغبات المستهلكين وأنماطهم الغذائية بصورة استباقية. كما سيزداد الطلب على الخدمات التسويقية المتطورة والمتميزة في مجالات الفرز والترويج والنقل والتخزين وقنوات التوزيع وسيزداد التنافس في مجال التطوير والابتكار في مواد التعبئة والعبوات الاستهلاكية، والبيانات والملصقات، إلى غير ذلك.

خلاصة القول أن تقانات الزراعة الرابعة لن تقتصر على الجوانب الخاصة بالممارسات المزرعية والإنتاجية، وإنما ستكون ذات طبيعة شاملة ومتكاملة لمختلف الحلقات في سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية والغذائية، بما في ذلك الأنشطة والمجالات الداعمة والمساندة مثل البحث والتطوير والابتكار الزراعي، وإدارة منظومات سلاسل القيمة، وتجارة التجزئة، وغيرها. لتصبح جميعها أكثر كفاءة واتساقاً، وأكثر تحكماً وانضباطاً.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن نظم التسويق الزراعي والغذائي في الغالبية العظمى من الدول النامية، ومن بينها مصر، لا تزال تعد نظماً غير منظورة، وتمثل إحدى أهم العقبات التي تعرقل مختلف الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، والحد من الفقر الريفي، وتنمية الصادرات الزراعية، وتعوق انطلاق التنمية الزراعية الريفية بوجه عام.

٤-٢ التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها في تحسين تنافسية حاصلات الخضر والفاكهة "في إطار الدراسات والتطبيقات والتجارب الدولية"

يتعين على العاملين في سلاسل إمداد الخضر والفاكهة الوصول إلى مستوى الكفاءة التي تمكنهم من تحقيق متطلبات العملاء في أسواق الصادرات لتحسين تنافسيتهم. ويتطلب الوصول إلى ذلك المزيد من استخدام البيانات والمعالجة الرقمية في المستقبل. وقد أدت جائحة COVID-١٩ وعمليات الإغلاق المصاحبة لبدايتها إلى تكثيف استخدامات التكنولوجيا في التجارة عموماً، وفى الزراعة وقطاع صادرات الخضر والفاكهة على وجه الخصوص. ويهتم هذا الجزء من الدراسة بإلقاء الضوء على أهم الدراسات والتطبيقات، والتجارب الدولية حول التقنيات المستخدمة حديثاً في قطاع الزراعة، والتي من شأنها تحسين تنافسية الصادرات الزراعية عموماً، والصادرات من الخضر والفاكهة على وجه الخصوص.

٤-٢-١ المستويات المختلفة من الرقمنة في قطاع الخضراوات والفاكهة:

اقترحت إحدى الدراسات (Prins, ٢٠٢١) ثماني نصائح لرقمنة شركات إنتاج وتجارة الخضراوات والفاكهة، وهي:

أ. الاختيار الواقعي لأكثر أنواع الرقمنة شيوعًا في قطاعات الخضر والفاكهة.

ب. استكشاف منصات التجارة الإلكترونية للعثور على قنوات مبيعات جديدة.

ج. جمع البيانات عما يسمى "بالزراعة الدقيقة[١]"، والخدمات اللوجستية لمنع التلف.

د. استخدام تكنولوجيا ما بعد الحصاد لتحسين إدارة الجودة.

هـ. البدء برقمنة العمليات الداخلية.

و. التواصل مع تقنيات الدفع الرقمي[٢] وتمويل التجارة.

ز. الانضمام إلى تقنية "البلوك تشاين[٣]" لتحسين إمكانية التتبع والشفافية.

---

١ Precision Agriculture.
٢ Digital Payment.
٣ Block chain.

ح. استخدم طرق مختلفة لإيجاد حلول رقمية.

ويوضح الشكل التوضيحي رقم (٤-١) المستويات المختلفة من التكنولوجيا الممكن استخدامها في رقمنة شركات الخضر والفاكهة على مستوى العمليات ذات الصلة بالإنتاج، والتجارة، وتُعد الزراعة الدقيقة، وجمع البيانات رقمياً، وبرامج تخطيط الموارد[١]، وتقنيات ما بعد الحصاد من أكثر تطبيقات الرقمنة استخداماً على مستوى تلك الشركات ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

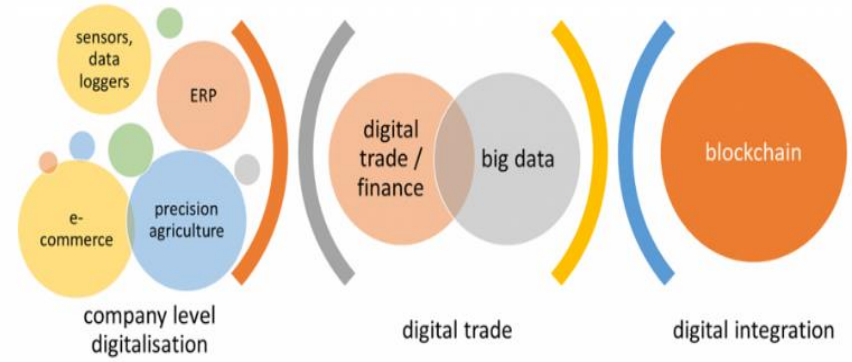

Source: Prins, B. (٢٠٢١, July ١٣). *٨ tips to go digital in the fresh fruit and vegetable sector*. Retrieved from CBI is the Centre for the Promotion of Imports from developing countries (CBI): https://www.cbi.eu/market-information/fresh-fruit-vegetables/go-digital

شكل (٤-١)

المستويات التكنولوجية المختلفة لرقمنة شركات الخضر والفاكهة

أ. **الزراعة الدقيقة:** يمكن أن يؤدي استخدام البيانات الدقيقة أثناء إنتاج الفاكهة والخضراوات، وكذلك في جميع أنحاء سلسلة التوريد، إلى تحسين إدارة الجودة ومنع التلف. ولقد أصبحت الزراعة الدقيقة ممارسة شائعة في إدارة المحاصيل، فهي لا تُحسن الإنتاجية وجودة المنتج فحسب، بل إنها تُلبي أيضًا متطلبات الإنتاج المستدام (Prins, ٢٠٢١). والزراعة الذكية هي التي تُتيح استخدام بيانات مختلفة من مراقبة التربة والبيئة والمحاصيل الخاصة من أجل اتخاذ قرارات أفضل في إدارة المحاصيل.

ب. **جمع البيانات رقمياً:** توجد صور شتى لاستخدام التكنولوجيا في جمع البيانات في سلاسل إمداد الخضراوات والفاكهة منها الحساسات[٢]، والطائرات بدون طيار[٣]، وصور الأقمار الصناعية، ومسجل البيانات[٤].

[١] Resources Planning Software (ERP).
[٢] Sensors.
[٣] Drones.
[٤] Data loggers.

ج. **برامج تخطيط الموارد:** تُمكن برامج مراقبة العمليات الداخلية وأتمتتها الشركات من أداء الأعمال بشكل أسرع وإزالة الأخطاء البشرية، كما تُمكن هذه البرامج المنشآت أيضاً من الاتصال بشكل أفضل أو دمج أنشطة المبيعات مع المشترين، وغيرها من التسهيلات.

د. **تقنيات ما بعد الحصاد:** ومن أهم تقنيات ما بعد الحصاد استخداماً: الذكاء الاصطناعي[١]، وتعلم الآلة[٢]، والبيانات من الأشعة تحت الحمراء القريبة[٣].

هـ. **الذكاء الاصطناعى:** الذكاء الاصطناعي هو جزء من علوم الكمبيوتر يستهدف بشكل خاص تصميم أتمتة ذكية للسلوك والأنشطة. والنظام الخبير كجزء من تطبيقات الذكاء الاصطناعي هو الجمع بين المعرفة والحقائق وتقنيات البحث لحل مشكلة تتطلب عادة خبرة من خبير (Suhartini, dewi, & Wijaya, ٢٠٢٠). وأوضحت دراسة كورية (Hyunjin, ٢٠٢٠) أن هناك استثمارات ضخمة في المزارع الذكية للتغلب على النقص الحاد في العمالة الزراعية ولتعزيز قدراتها الإنتاجية والتنافسية. والمزرعة الذكية هي مزرعة يمكنها إدارة المحاصيل والثروة الحيوانية تلقائيًا من خلال الاستفادة من التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعى، وتُمكن تلك المزارع المزارعين من إدارة حقولهم بغض النظر عن الزمان والمكان بناءً على بيانات بيئية دقيقة. ولا يستخدم الذكاء الاصطناعي فقط في إنتاج المحاصيل، ولكن أيضًا في تغليف ونقل المنتجات الزراعية بناءً على البيانات الضخمة.

وتتنوع استخدامات الذكاء الاصطناعى في الزراعة، حيث صممت إحدى الدراسات الإندونيسية (Suhartini, dewi, & Wijaya, ٢٠٢٠) نظاماً خبيراً مستنداً على شبكة الإنترنت[٤] للاكتشاف المبكر لأمراض نباتات الفلفل الحار باستخدام طريقة نهج الاستدلال القائم على شبكات الويب[٥].

كما استخدمت دراسة صينية تطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تحليل مدخلات ومخرجات التصنيع الزراعي (Zhang & Wang, ٢٠٢٠). واستخدمت دراسة هندية (Swetha & Balaji, ٢٠٢١) الذكاء الاصطناعي في اختيار المحصول الأنسب للزراعة، وتوقع إنتاجية الفدان اعتماداً على معالم تحليل التربة والمناخ. ودمجت دراسة صينية تقنية الذكاء الاصطناعي في نظام الإدارة الزراعية، حيث تم التعرف على الأعشاب الضارة في مرحلة شتلة الذرة باستخدام تقنية معالجة الصور الرقمية للأعشاب والتعرف عليها، وذلك من

---

١ Artificial intelligence.
٢ Machine Learning.
٣ Data from Near Infrared (NIR).
٤ Web-based expert system
٥ Rule Base Reasoning Approach.

أجل رش مبيدات الأعشاب بدقة، وزيادة الإنتاجية الزراعية، وتعزيز التنافسية التصديرية (Zhang J. , ٢٠٢٠).

و. **البيانات الضخمة:** ابتكرت بعض الجامعات الأمريكية البيانات الضخمة في بداية هذا القرن، ثم بدأت أمازون، وجوجل، وآي بي إم، وشركات أخرى في استخدام البيانات الضخمة وتحسين تكنولوجيا البيانات الضخمة لتحسين قدرتها التنافسية. وقد أدى التطور الهائل لتكنولوجيا البيانات الضخمة إلى ظهور مجموعة متنوعة من تقنيات جمع وتخزين البيانات، وتلعب تكنولوجيا البيانات الضخمة دورًا مهمًا في الزراعة الحديثة، ولكن تواجه استخدامات هذه التقنية عدداً من المشكلات، منها ارتفاع تكلفة الحصول على البيانات الزراعية الكبيرة، واحتكار البيانات، لذا من الضروري أن تتخذ الحكومات زمام المبادرة لتبنى هذه التقنية في قطاع الزراعة (Jie,, Jiabin, Zhongjun, & Xiaoguang, ٢٠١٩).

ز. **التجارة الإلكترونية**[١]:يُمكن تعريف التجارة الإلكترونية بأنها "تقديم المنتجات، أو الخدمات، أو المعلومات، أو المدفوعات من خلال الاتصال بالإنترنت"، وفى التجارة الإلكترونية يتم القيام بأنشطة من شأنها تبادل المعلومات والمعاملات المختلفة رقمياً. وتتضمن التجارة الإلكترونية العديد من الوسائط، مثل البيانات، والنصوص، وصفحات الويب، والإنترنت.

ح. **منصات الدفع**[٢]: وتعني التسهيلات التي يوفرها البنك بالاشتراك مع الوسطاء للعميل، وفقًا لشروط وأحكام معينة، وتمكن هذه المنصات العميل من إجراء مدفوعات من حسابه المصرفي إلى المؤسسات التجارية لشراء المنتجات/ الخدمات من خلال الرسائل القصيرة باستخدام هاتفه ضمن تسهيل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك (Handayani, et. al., ٢٠١٩).

٤-٢-٢أهم تطبيقات الرقمنة المستخدمة في تحسين تنافسية الخضراوات والفاكهة

تتنوع التقنيات المستخدمة في تحسين تنافسية الصادرات الزراعية سواء من خلال زيادة الإنتاجية، أو تقليل تكاليف الإنتاج، أو خفض مستوى المخاطر الغذائية على طول سلسلة الإمداد، والفرز والتدريج، والتعبئة والتغليف، والتخزين، ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

أولا: **تقنيات تحسين إنتاجية وجودة الخضر والفاكهة**

بذر البذور آلياً: صممت تجربة هندية (Devaraj, Raja, & Janarthanan, ٢٠٢٠) آلة لبذر البذور ملحق بها وحدة تحكم بالتردد اللاسلكى تعمل بالطاقة الشمسية.

---

[١] On-line trading or E-commerce.
[٢] Payment platform.

استخدام تعلم الآلة في ضبط نسب الأسمدة: نظراً لأن تكلفة الأسمدة تُعد عبئا على المزارعين وكذلك الحكومات. استخدمت إحدى الدراسات الهندية (Singh & Namdeo, ٢٠٢٠) تقنية التعلم الآلي كأداة مهمة يمكن استخدامها للتنبؤ بدقة بالنيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم المطلوب للتسميد.

رصد الآفات بشبكات الاستشعار اللاسلكية: وظفت دراسة هندية (Hussain & Hussain, ٢٠٢١) تقنية تعلم الآلة في تصميم شبكات استشعار لا سلكية للحشرات يمكنها توفير مصدر تيار كهربائي غير متقطع.

التقنيات الأكثر فاعلية للكشف عن بقايا المبيدات: هناك العديد من طرق التحليل المستخدمة حاليًا للكشف عن بقايا مبيدات الآفات على سطح الثمار[١]، ومع ذلك، فإن هذه الأساليب بها الكثير من نقاط الضعف، حيث يجب أن يكون لدى المرء معرفة مسبقة بنوع مبيد الآفات الذي سيتم فحصه مسبقًا، وعادةً ما يكون المحلول العضوي المستخدم في المعالجة سامًا أيضًا، وهو أيضًا غير صديق للبيئة. وتوضح دراسة صينية (Zhang, Zhou, Cheng, & Fang, ٢٠٠٦) أن تقنية "مطيافية رامان"[٢]هي طريقة ذات حساسية أعلى، وتستغرق وقتاً أقل، وغير مدمرة ولا تتطلب الكثير من إعداد العينات، والميزة الأكثر أهمية هي أن الفحص يمكن إجراؤه على الفور وفي نفس الوقت يمكن اكتشاف العديد من أنواع مبيدات الآفات[٣].

تقييم جودة الخضراوات والفاكهة بالتصوير بالليزر: يعتبر تقييم جودة الفاكهة والخضراوات أمراً هاماً خاصة فى حال تصديرها. فالفاكهة والخضراوات ذات الأنسجة الرخوة لا يمكن تخزينها لفترات أطول بسبب التغيرات الفيزيائية والكيميائية، ووصفت دراسة هندية (Samuel, Retheesh, Ansari, & Nampoori, ٢٠١٧) استخدام تقنية "تصوير البقع الديناميكية بالليزر[٤]" كأداة إلكترونية ضوئية قوية لتقييم جودة بعض الفواكه والخضروات الموسمية في السوق الهندية.

توقع كميات الإنتاج: استخدمت دراسة هندية (Prabakaran, Vaithiyanathan, & Ganesan, ٢٠٢٠) مفاهيم ما يسمى "آلة متجه الدعم المتكاملة"[٥] ونظرية الرسم البياني، ونماذج البيانات، وهي أدوات حسابية للتنبؤ بإنتاجية هيكل الزراعة في الهند.

---

[١] : مثل كروماتوغرافيا الغاز (GC)، والكروماتوجرافيا السائلة عالية الأداء (HPLC)، وكروماتوجرافيا الغاز – الطيف الكتلى (GC–MC)، والرحلان الشعري(CE) ، والمناعة المرتبطة بالإنزيم امتزاز التشبع (ELISA).

[٢] Raman Spectra.

[٣] وهى أحد المطيافيات التى تختص بدراسة أنماط الاهتزاز الجزيئى قليلة التردد فى نظام ما، وتعتمد في ذلك على ظاهرة التبعثر المرن للضوء على الجزيئات، والتي تعرف باسم تبعثر رامان، وسميت هذه التقنية على شرف العالم تشاندراسيخارا رامان، والذى اكتشف إحدى ظواهر تبعثر الضوء.

[٤] A laser dynamic spackle imaging technique.

[٥] Fuzzy integrated support vector machine.

ثانياً: التقنيات الحديثة في تعبئة وتغليف الخضر والفاكهة

التعرف التلقائي على الصور: تتعدد التطبيقات التكنولوجية في تعبئة وتغليف الخضراوات والفاكهة. ومن هذه التطبيقات التعرف التلقائي على الصور، والذي يُعد خيارًا مناسبًا لتصنيف الفواكه والخضراوات في محلات السوبر ماركت. ولقد اقترحت ورقة كولومبية مكسيكية (Alvarez-Canchila, Arroyo-Perez, & Patino-Saucedo, ٢٠٢٠) تصميم وتنفيذ نظام تصنيف آلي للفاكهة يمكن من التعرف على صور نفس النوع من الفاكهة في سيناريوهات ومواضع متباينة من الإضاءة، والألوان، وداخل الحقائب. وبنفس المنهج السابق معدلاً[١] ميزت دراسة صينية (Yuhui, et al., ٢٠٢١) أثنى عشر نوعاً، وثمانية أنواع من الفاكهة والخضراوات الشائعة. كما استخدمت دراسة أخرى (Rajasekar, Babu, & Sharmila, ٢٠٢١) أحد تقنيات الاستشعار[٢] للتعرف على الفاكهة وتقدير المحصول.

ثالثاً: تقنيات التخزين والتوزيع والتتبع

التخزين المبرد: وظفت إحدى الدراسات الإندونيسية (Sitorus, Lubis, Sembiring, Christopel, & Siagian, ٢٠٢٠) أنظمة التبريد "بلتيير" القائمة على الطاقة الشمسية لتخزين الخضراوات والفاكهة.[٣]

تحسين نظام التوزيع اللوجيستي باستخدام البيانات الضخمة: حددت دراسة صينية (Cui & Xie, ٢٠٢٠) أفضل طريقة لنظام التوزيع اللوجستي للمنتجات الزراعية الطازجة باستخدام تقنية البيانات الضخمة، والتي يمكن أن تقلل بشكل فعال من إهدار المنتجات الزراعية الطازجة خلال الخدمات اللوجستية ووسائل النقل. ويتم ذلك من خلال بناء منصة لوجستية عبر الإنترنت، وتحميل البيانات اللوجستية إلى منصة الإنترنت لمعالجة البيانات وتحليلها، وفحص المعلومات المطلوبة، من أجل توقع نوايا الشراء لدى المستهلكين، ووضع خطط الإنتاج والتجهيز والنقل المطلوبة، وتقليل تكلفة التشغيل.

التتبع[٤]: يعاني نظام التتبع التقليدي من مشاكل الإدارة المركزية، والبيانات غير الموثوقة، وللتغلب على هذه المشكلات صممت ورقة صينية (YANG, et al., ٢٠٢١) نظامًا للتتبع يعتمد على تقنية البلوك تشان[٥] لتخزين

---

[١] Deep Convolutional Neural Networks.

[٢] Embedded Sensors.

[٣] وهي أنظمة تعمل على تحويل الطاقة الكهربية إلى حرارية، وتتكون هذه الأنظمة من جانبين: ساخن وبارد، وتعمل وحدات بلتير على نقل الحرارة من الجانب البارد إلى الجانب الساخن، وتتطلب هذه الأنظمة تركيب مكون إضافي لإزالة الحرارة باستمرار من الجانب الساخن حتى تعمل الوحدة بشكل صحيح.

[٤] Tractability.

[٥] Block chain.

معلومات المنتج، والاستعلام عنها في سلسلة التوريد للمنتجات الزراعية. وتدعى الدراسة أن هذا النظام يحسن كفاءة الاستعلام وأمن المعلومات، ويضمن مصداقية وموثوقية البيانات في إدارة سلسلة التوريد.

٤-٢-٣بعض التجارب الدولية في توظيف التكنولوجيا لتعزيز صادرات الخضر والفاكهة

- **تجربة جمهورية الصين الشعبية:**

تمتاز الصين بميزة نسبية وتنافسية في إنتاج الخضراوات والفاكهة، والصين دولة زراعية كبرى تتمتع بظروف مناخية ذات تنوع حيوي كبير (YANG, et al., ٢٠٢١). ولقد شهدت التكنولوجيا المستخدمة في معاملات ما بعد الحصاد في الصين تطورات كبيرة على مدى العقود القليلة الماضية، وقد أدى ذلك إلى تحسن كبير في إنتاج وإنتاجية وجودة المحاصيل الغذائية خاصة القابل للتلف منها مثل الخضراوات والفاكهة. وقد تم إجراء تحسينات في العديد من جوانب تقنيات ما بعد الحصاد بما في ذلك مؤشرات الحصاد، وطرق الحصاد، وطرق التبريد الأولى،[١] وتقنيات التخزين، والتعبئة، والتغليف، وأنظمة الحجر الصحي، وأنظمة النقل خاصة عن طريق البر والبحر. ويمكن بيان أهم ملامح هذه التجربة فيما يلي:

أ. **استخدامات البيانات الضخمة في الزراعة الصينية:** لقد تغير الإنتاج الزراعي في الصين من النمط التقليدي إلى الزراعة الحديثة التي تستخدم تقنيات تعلم الآلة، وثورة البيانات في تحسين الأصناف، وإدارة المياه والأسمدة، وحفظ وتحليل المعلومات، وتستخدم الزراعة الصينية تكنولوجيا المعلومات المتطورة مثل الحوسبة السحابية،[٢] والتخزين الموزع،[٣] وتكنولوجيا الإنترنت الزراعية للأشياء[٤]، كما تلعب البيانات الزراعية الضخمة[٥] دورًا متزايد الأهمية في تلبية المتطلبات المتزايدة للمعلوماتية الزراعية. وقد أدت هذه التقنيات إلى تحسين مستوى الذكاء وزيادة القدرة على اتخاذ القرار بشكل كبير (Jie,, Jiabin, Zhongjun, & Xiaoguang, ٢٠١٩).

ب. **دور التجارة الإلكترونية في تعزيز الصادرات الصينية:** في السنوات الأخيرة، أولت الحكومة الصينية أهمية كبيرة لتطوير التجارة الإلكترونية في المناطق الريفية. حيث تم إصدار سلسلة من المبادئ التوجيهية بشأن الإسراع في تطوير التجارة الإلكترونية في المناطق الريفية، مثل خطة العمل الثلاثية "الإنترنت بلس" لتنفيذ الزراعة الحديثة[٦]، وسلسلة من السياسات لتوجيه تنمية الزراعة الصينية. ومع

---

١ Pre-cooling.
٢ Cloud computing.
٣ Distributed storage.
٤ Agricultural internet of things.
٥ Agricultural big data.
٦ Internet plus modern agriculture.

التطور السريع للتجارة الإلكترونية الريفية في الصين، أتيح للمستخدمين كمية كبيرة من البيانات على المنصات الإلكترونية. ووظفت إحدى الدراسات الصينية (Chao & Defu, ٢٠١٩) مفاهيم البيانات الضخمة للاستفادة من بيانات المستخدم للتجارة الإلكترونية الزراعية وتحليلها.

ج. **تطبيقات إنترنت بلس:** هو منهج اقترحه رئيس الوزراء الصيني في تقرير العمل الحكومي الصادر في الخامس من مارس ٢٠١٥، وذلك لمواكبة ثورة المعلومات. ويشير مصطلح "إنترنت بلس" إلى تطبيق الإنترنت وتقنيات المعلومات الأخرى في الصناعات التقليدية. ويشير الاقتصاد الريفي عبر الإنترنت[١] "إلى ظاهرة اقتصادية لتطبيق تكنولوجيا الإنترنت – على سبيل المثال، الإنترنت عبر الهاتف المحمول، وإنترنت الأشياء (IOT)، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة – لتحسين كفاءة القطاع الاقتصادي الريفي، مثل الإنتاج، ومعالجة وتجارة المنتجات الزراعية، والخدمات الاجتماعية الزراعية (تمويل الزراعة، التشغيل الدقيق للزراعة، الخدمات الفنية)، والسياحة الريفية، والاستهلاك اليومي للمزارعين (ADB, ٢٠١٨).

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز تطوير نموذج "إنترنت بلس" بالتطبيق على الاقتصاد الريفي، أصدرت حكومة جمهورية الصين الشعبية (من المستوى الوطني إلى مستوى المقاطعة) سلسلة متتالية من وثائق السياسات للاسترشاد. كما تم تمويل العديد من المشاريع الإيضاحية لتنفيذ مشاريع الزراعة الذكية باستخدام تطبيقات إنترنت الأشياء. وتشمل هذه المشروعات:

١.) مشروع بيدو الزراعي الحديث[٢] في مقاطعة هوبي، والذي يستخدم نظام بيدو للفلاحة عبر الأقمار الصناعية الذي يجمع بين تقنية تحديد المواقع عالية الدقة، وتكنولوجيا الاستشعار لتحقيق مراقبة دقيقة لرطوبة التربة، والتحكم الآلي في الآلات الزراعية، ودقة زراعة البذور.

٢.) نظام إنتاج براعم الأرز الذكي في مقاطعة هيلونغجيانغ[٣]، والذي يقوم بجمع البيانات في الوقت الفعلي من خلال مستشعرات درجة الحرارة والرطوبة في البيوت الزجاجية لتحقيق الرش الدقيق الذكي والتحكم في التهوية.

٣.) نظام تتبع الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية، والذي يطبق تقنية "البلوك تشان" في الزراعة على طول سلسلة القيمة.

---

[١] "Internet plus rural economy".
[٢] The Beidou Modern Agriculture Project.
[٣] the intelligent rice bud production system in Heilongjiang Province.

كما ركزت المشاريع التجريبية الأخرى على تحسين الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية،[١] والمعلومات المتنقلة،[٢] وخدمات الاتصالات العالمية سواء للأسر الريفية، أو للقرى الإدارية الريفية[٣]. ويشجع إنشاء منصات البيانات هذه على تبادل البيانات حول الإنتاج الزراعي، والتجهيز والخدمات اللوجستية، بما في ذلك معلومات عن اختبار جودة التربة، والتسميد، والوقاية من الآفات ومكافحتها، وخدمات التأمين الزراعي، وتغليف المنتجات، وتتبع الجودة، والتدريب على التجارة الإلكترونية، وغيرها. كما وفرت الإدارة المالية المركزية بالصين ما مجموعه مليار يوان (CNY) لدعم إطلاق ثورة شاملة للتجارة الإلكترونية الريفية في ٤٩٦ مدينة فى ٢٦ مقاطعة ومناطق تتمتع بالحكم الذاتى. وقد تضمنت الخطة الخمسية (٢٠١٦–٢٠٢٠) استثمارات تجاوزت ١٤٠ مليار يوان لتوفير شبكات إنترنت فائقة السرعة في المناطق الريفية والنائية (ADB, ٢٠١٨).

- **تجربة جمهورية الهند:**

يُعد قطاع الزراعة أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الهندي. وعلى مر السنين، اتخذت الحكومة الهندية خطوات رئيسية لمساعدة وتعزيز قطاع الزراعة بالتقنيات الرقمية من أجل ضمان زيادة إنتاجية المحاصيل، وتعزيز الاستدامة عن طريق تقليل كلٍ من استهلاكات المياه، واستخدامات الكيماويات الزراعية، يعرض فيما يلي بعضاً من تلك التقنيات:

المبادرات الحالية في إطار الزراعة الرقمية في الهند: أعلن وزير الزراعة الهندي في سبتمبر ٢٠٢١ بدء مهمة الزراعة الرقمية للفترة (٢٠٢١–٢٠٢٥)[٤]، من خلال المشاريع التجريبية بالتعاون مع الشركات المتخصصة. وتهدف مهمة الزراعة الرقمية (٢٠٢١–٢٠٢٥) إلى دعم وتسريع المشاريع القائمة على التقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، والبلوك تشان، والاستشعار عن بعد، وتكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية، واستخدام الطائرات بدون طيار والروبوتات.

البنية التحتية الرقمية الزراعية (ADI)[٥]: طورت شركة Cisco ما يُعرف بالبنية التحتية الرقمية الزراعية في أغسطس ٢٠١٩ من أجل تعزيز الزراعة، والمزيد من مشاركة المعرفة من خلال تسهيل عملية تجمع البيانات الزراعية.

---

[١] E-commerce platforms.
[٢] Mobile information.
[٣] Rural administrative villages.
[٤] Digital Agriculture Mission (٢٠٢١-٢٠٢٥).
[٥] Agricultural Digital Infrastructure (ADI).

رقمنة النظام البيئي: أطلقت منصة Jio Agri (JioKrishi) الهندية في فبراير ٢٠٢٠ ما يُعرف برقمنة النظام البيئي الزراعي، وهو تطبيق يُمكن المزارعين على طول سلسلة القيمة من استخدام الوظيفة الأساسية للمنصة في إمدادهم بالبيانات الزراعية من مصادرها المختلفة، وتقديم الاستشارات المتخصصة.

استشارات المحاصيل المتميزة في كل موقع[١]: اقترح مركز التجارة الدولية فى الهند إنشاء خدمة "استشارات المحاصيل الخاصة في كل موقع" من أجل تحويل النصائح العامة التقليدية على مستوى المحاصيل إلى استشارات للمزارعين تتعلق بالمحاصيل التي يتميز بها كل موقع جغرافي، باستخدام منصة رقمية لمراقبة المحاصيل، مستضافة على منصة e-Choupal ٤.٠ الرقمية الخاصة بمركز التجارة الدولية.

التطبيقات الرقمية: طورت وزارة الزراعة ورعاية المزارعين تطبيقات رقمية رئيسية من أجل تعزيز تبني التكنولوجيا بين المزارعين، منها:

سوق الزراعة الرقمية: تم إطلاق السوق الزراعية الوطنية في أبريل ٢٠١٦، وهي بوابة تجارية إلكترونية لعموم الهند تساعد المزارعين على بيع المنتجات من خلال المزادات الإلكترونية دون تدخل أي وسطاء.

بوابة الزراعة المركزية للتحويل المباشر للمنافع[٢]: أطلقت بوابة الزراعة المركزية للتحويل المباشر للمنافع في يناير ٢٠١٣، وهي بوابة مركزية تساعد المزارعين على تبني آليات زراعية حديثة من خلال الإعانات الحكومية.

واجهة خدمات المزارعين الموحدة: وقعت وزارة الزراعة الهندية في يونيو ٢٠٢١ مذكرة تفاهم مع Microsoft لتشغيل برنامج تجريبي لنحو ١٠٠ قرية في ٦ ولايات. وبموجب مذكرة التفاهم، ستنشئ Microsoft "واجهة خدمات المزارعين الموحدة" من خلال خدمات الحوسبة السحابية. ويعد هذا جزءًا رئيسيًا من الخطة المستقبلية للوزارة لإنشاء منصة موحدة لتقديم خدمات شاملة عبر سلسلة القيمة الغذائية الزراعية للمزارعين.

هـ. تجارب أخري

تشهد كينيا (جمال صيام وآخرون، ٢٠٢١) طفرة في التطبيقات التي تستفيد من البيانات المفتوحة التي يجري تشجيعها في إطار مبادرة كينيا للبيانات المفتوحة، وتقود كينيا حاليا أفريقيا في ميدان التكنولوجيا الزراعية بفضل نظام رقمي هو الأعلى تطبيقا، حيث تستحوذ على حوالي نصف استثمارات التكنولوجيا الزراعية في جنوب القارة.

هذا، وتتركز التطبيقات التكنولوجية في استخدام الهاتف المحمول في تحويل الأموال عبر منصة Agri Fim للتمويل الزراعي، وفى الإرشاد التسويقي والإنتاجي، حيث تتوفر بشكل كبير شفافية البيانات، وكان للمنظمات

---

١ Site Specific Crops Advisory
٢ DBT Agri Portal.

غير الحكومية دور في تطوير سلاسل القيمة من خلال تطبيقات مفتوحة على الهاتف المحمول مع التجار الزراعيين داخل كينيا، بالإضافة إلى التوسع في المنصات المختلفة، وقد كان لمشروع قانون ضمان البيانات ٢٠١٨ دور كبير، لهذا التطوير.

أما تجربة زامبيا (جمال صيام وآخرون، ٢٠٢١) فقد اعتمدت على تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الزراعة، وخصوصا تكنولوجيا الهاتف المحمول للوصول إلى المعلومات والتقنيات الزراعية المتقدمة مما ترتب عليه (على سبيل المثال) انخفاض تكلفة إنتاج الذرة بشكل كبير (١٠%)، وزيادة إنتاج الذرة بنسبة ٢١,٣% لكل هكتار.

من العرض السابق للدراسات وللتطبيقات التكنولوجية ولتجارب الدول يتضح ما يلي: –

أ. تعدد صور وأشكال تقنيات البيانات والمعلومات المستخدمة (إنترنت الأشياء، والبيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي.....وغيرها).

ب. اعتماد آليات الوصول إلى تلك البيانات والمعلومات على الهواتف المحمولة والمنصات الإلكترونية والروبوتات، والمسيرات، والرصد الآلي وغيرها.

ج. أن التطبيقات التكنولوجية لم تقتصر على النشاط الزراعي الإنتاجي (تحسين الأصناف، وإدارة المياه والأسمدة، ومكافحة الأمراض الآفات..... وغيرها)، لكنها امتدت إلى معاملات الحصاد، وما بعد الحصاد (التبريد، والتعبئة والتغليف.....)، وإلى التجارة الإلكترونية كذلك.

د. الكثير من التقنيات الرقمية المشار إليها سابقا إما ما زالت في مرحلة البحث العلمي، أو التطبيق التجريبي ببعض الدول، أو اقتصر تطبيقها على بعض المناطق ولبعض المحاصيل في البعض الآخر من الدول، غير أن البعض من تلك التقنيات قد تم تطبيقها وتعميمها بالفعل على مستوي القومي في القليل من الدول.

هـ. من أهم التطبيقات التقنية بتلك التجارب والتي يمكن لمصر الاستفادة منها لتعزيز الصادرات الزراعية: منصات الدفع، والتجارة الإلكترونية، استخدام تقنية "بلوك تشان" في تتبع جودة وسلامة الحاصلات الزراعية، ورقمنة النظام البيئي الزراعي وهو نظام يمد المزارعين على طول سلسلة القيمة بالبيانات الزراعية من مصادرها المختلفة، وتقديم الاستشارات المتخصصة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي الفرص المتاحة أمام مصر للاستفادة من تلك التجارب وتطبيقها محلياً، وما هي التقنيات الرقمية المطبقة حاليا في قطاع الزراعة في مصر؟ وسنحاول فيما يلي الإجابة على بعض تلك التساؤلات.

٤-٣الوضع الراهن للتطوير التكنولوجي ورقمنة الزراعة المصرية

اتخذت مصر خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الخطوات نحو تحديث ورقمنة الزراعة سواء في مجال الإنتاج، أو الإرشاد، أو الميكنة، أو التسويق والتي لا تنعكس نتائجها الإيجابية على الإنتاج الزراعي الموجه للسوق المحلى فقط، ولكن على ذلك الموجه منه للسوق الخارجي كذلك، ويمكن بيان أهمها فيما يلي: -

أ. مشروع كارت الفلاح، وهو مشروع تحويل الحيازة الرقمية إلى كارت ممغنط يمكن الفلاح من الشمول الرقمي، بالإضافة إلى حوكمة منظومة الأسمدة ومستلزمات الإنتاج، والتأكد من وصولها إلى مستحقيها، وقد تم تطوير الكارت بتزويده بخاصية ميزة لبناء قواعد بيانات إلكترونية للإنتاج الزراعي، كما يمكن قبول الكارت للتعامل مع آلات نقاط البيع الطرفية للشبكة الحكومية (GOV POS)، بجانب استخدام هذا الكارت في صرف القروض الميسرة، وسداد السلف الزراعية الخاصة بالحيازات المرتبطة بكارت الفلاح.

ب. هناك أيضا إطلاق تجريبي لمشروع التعرف على مساحات الأراضي الزراعية، والتركيب المحصولي في كل موسم زراعي وبكل محافظة بواسطة صور الأقمار الصناعية ومنظومة الذكاء الاصطناعي، مما يدعم عمليات التخطيط للاحتياجات من الموارد المائية ومستلزمات الإنتاج على وجه الخصوص.

ج. الإطلاق التجريبي لمشروع المساعد الذكي للفلاح " هدهد" بنهاية شهر سبتمبر ٢٠٢١، وهو تطبيق الهاتف المحمول –باللغة العربية – الذى يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لخلق تواصل أكثر فاعلية مع المزارعين من خلال توفير محتوي إرشادي رقمي لمساعدتهم، وتقديم الدعم الفني لهم حول الممارسات الزراعية الحديثة والجيدة، بداية من وضع البذرة داخل التربة حتى الحصاد، وتتسم هذه المساعدة بأنها لحظية، ودقيقة، ومباشرة، حيث يستطيع المزارع في حالة وجود إصابة في محصوله أثناء الموسم الزراعي التقاط صورة لهذه الإصابة من خلال تليفونه المحمول وإرسالها للمنظومة التي ستتعرف بدورها على نوع، وأسباب الإصابة من خلال الذكاء الاصطناعي، وتتواصل مع المزارع لإمداده بالإرشادات اللازمة لعلاج ومواجهة تداعيات هذه الإصابة. هذا ومن المتوقع أن يستفيد من هذا التطبيق خلال العام الأول من تنفيذه نحو مليون مستفيد (المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، ٢٠٢١).

د. البدء في تجريب وإطلاق عدد من المنصات الإلكترونية، حيث تم في يوليو ٢٠٢١ إطلاق منصة "أجري مصر" كأول منصة الكترونية ضمن الشبكة الزراعية الرقمية المصرية بهدف توفير خدمات الدعم والتمويل، والتجارة، والبحوث، والإمدادات للقطاع الزراعي، كما تم البدء في التجهيز لإطلاق بوابة الزراعة المصرية لتكون مصدراً لكافة المعلومات الزراعية التي يحتاجها المزارع، كما يتم

الاستعداد لإطلاق المنصة الزراعية الرقمية والتي ستساعد المزارع على بيع منتجاته، وشراء كافة مستلزمات الإنتاج من المصادر الموثوقة (المركز الإعلامي لمجلس الوزراء، ٢٠٢١).

هـ. التوسع في تطبيقات النظم الخبيرة والتي تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، والنظام الخبير يبحث في كيفية محاكاة التفكير البشري في المجالات الزراعية المختلفة، حيث يتم تغذية الحاسب الآلي بقاعدة معرفية من الخبرات البشرية، والنصائح، والتوصيات التي يتم نقلها إلى المزارعين لحل ما يواجههم من مشاكل، ولبيان أفضل السبل لإدارة ولتسويق المحاصيل محليا، وفرص تصديرها للخارج.

و. البدء في نشر منظومة تكويد المزارع التصديرية، وتعتمد هذه المنظومة –كما سبق الإشارة– على استخدام تكنولوجيا الأقمار الصناعية (GPS) في تتبع المحاصيل التصديرية، بداية من وضع البذرة مرورًا بالمراحل المختلفة لسلسلة القيمة، حتى نهاية مرحلة الحصاد والفرز والتعبئة، وصولا إلى البلد المستورد. ووفقا لهذه المنظومة يتم ترقيم وتكويد " باركود" المحاصيل التصديرية، حيث يمكن من خلال هذا الكود معرفة مكان الإنتاج، ومحطات التعبئة، والممارسات الزراعية المستخدمة.

من العرض السابق نخلص إلى أن صور وأشكال التقنيات الحديثة المستخدمة في إنتاج وتسويق الحاصلات الزراعية في مصر ما زالت بعيدة عن تلك المستخدمة في العديد من الدول، وأن ما يطبق منها في مصر إما مازال في نطاق التطبيق التجريبي، أو أنها ما زالت في مراحل التطبيق الأولى أكثر من كونه على النطاق التجاري، ومن ثم فهي لا تحقق كافة أغراضها، ولا تغطى كافة المناطق، ولا تغطى كافة المستهدفين من المزارعين أو من المصدرين. ويرجع ذلك إلى وجود عدد من المعوقات والتحديات التي تواجه تطبيق التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة المصرية، وخاصة ما يتعلق منها بالتحول الرقمي لقطاع الزراعة. ويأتي في مقدمة تلك المعوقات التفتت الحيازي وصغر حجم الحيازات حيث يتراوح مساحة الجانب الأعظم من المزارع بين عدة قراريط وثلاثة أفدنة، فضلاً عن أن أصحاب تلك الحيازات بالإضافة إلى صعوبة الوصول إليهم، فإنه يصعب على العديد منهم التعامل مع التقنيات الحديثة، ويزيد من صعوبة ذلك الأمر ضعف المؤسسات الزراعية الداعمة لهذا التوجه ومنها التعاونيات والجمعيات الزراعية. تعد كذلك محدودية الموارد المالية أحد محددات التطوير التكنولوجي لقطاع الزراعة، وخاصة تلك الداعمة لمجالات البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي، وتصنيع وتوفير أنظمة التوجيه الآلي اللازمة (الروبوتات، المسيرات، أجهزة الاستشعار والرصد الآلي، والطائرات بدون طيار وغيرها).

٤–٤–الانعكاسات المرتقبة للتطورات التكنولوجية على قطاع الصادرات الزراعية المصرية:

ليس ثمة شك أن القطاع التصديري للمنتجات الزراعية يمكن له أن يعد القطاع القيادي الرائد في مجال التطوير والابتكار ونقل التكنولوجيا للقطاع الزراعي، سواء كان ذلك على مستوى الممارسات الإنتاجية الزراعية، أو على

مستوى الممارسات التسويقية، ذلك أن هذا القطاع يمكن أن يمثل حلقة الوصل بين الدائرة المحلية المحدودة، وبين الأفق العالمي الواسع. وهكذا فإن الدور التنموي لقطاع الصادرات لا يقف عند كونه مصدراً من مصادر العملات الأجنبية، وإنما يتعدى ذلك إلى ما هو أبعد مدى وأدوم أثراً على القطاع الزراعي بوجه عام. ولعل من بين أهم جوانب التأثير والتفاعل المتبادل فيما بين القطاع التصديري المحلي للمنتجات الزراعية وبين التطورات التكنولوجية والتسويقية العالمية ما يلي: –

أ. إدخال الأصناف الجديدة من الحاصلات التصديرية، وخاصة الحاصلات البستانية.

ب. إدخال الأساليب المتطورة، وإنتاج التقاوي المنتقاة للممارسات الزراعية والإدارة المزرعية والمعاملات الزراعية الجيدة.

ج. المساهمة في نشر الوعي التصديري لدى قطاع المزارعين، وفي تقديم الرسائل الإرشادية والتدريبية غير التقليدية التي تواكب ما يجري على الساحة العالمية.

د. إدخال ونشر الأساليب والطرق والأدوات والمعدات الحديثة التي تستخدم في مختلف عمليات ومعاملات ما بعد الحصاد للمنتجات الزراعية، متضمناً ذلك ما يتعلق بعمليات الفرز، والترويج، والمماثلة، والتعبئة.

هـ. المساهمة في تطوير المرافق والخدمات التسويقية كالتخزين والنقل المبرد، وما يرتبط بذلك من ممارسات الشحن والتفريغ والتداول.

و. المساهمة في إدخال ونشر مواد التعبئة والعبوات الحديثة والمتطورة التي تستخدم في مختلف المراحل فيما بين الحصاد وحتى المستهلك النهائي. مشتملاً ذلك على عبوات الجمع في المزرعة، وعبوات الشحن والنقل الداخلي والخارجي، والعبوات الاستهلاكية في حالة المنتجات عالية القابلية للتلف.

ز. المساهمة في إدخال ونشر ثقافة الاهتمام بمعايير الجودة والسلامة للمنتجات الزراعية عامة، والغذائية على وجه الخصوص، وما يرتبط بذلك من استخدام الملصقات ووضع البيانات والمعلومات والعلامات التجارية.

ح. إقامة نظام تسويق وإرشاد زراعي إلكتروني يعزز كفاءة عملية التصدير للحاصلات الزراعية.

ط. بناء قاعدة بيانات دقيقة وحديثة وكاملة للمنظومة الزراعية التصديرية.

ي. إدخال تقنيات وتطبيقات التحول الرقمي لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي والتسويق للسلع التصديرية من خلال اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بإدارة المياه، والتسميد، ومكافحة الآفات، ومعاملات ما بعد الحصاد، واستكشاف طرق جديدة لتسويق المنتجات الزراعية والتي تستند على بيانات دقيقة توفرها تلك التقنيات.

ك. التحديث والتطوير لمختبرات المعامل المركزية، وخاصة تلك المتخصصة في قياس متبقيات المبيدات في الحاصلات والسلع التصديرية.

ل. إدخال نظام الزراعة التصديرية المتخصصة في مساحات واسعة نسبياً، بما ينطوي عليه ذلك من استخدام أحدث أساليب الإدارة المزرعية المتكاملة، والآلات والمعدات الحديثة.

م. الإدخال التدريجي لنظام الزراعة العضوية، والزراعة التعاقدية –الموثقة أو غير الموثقة– بما يشتمل عليه هذا النظام من إدماج صغار ومتوسطي المزارعين في العملية التصديرية، ومن تقديم بعض المساعدات المادية أو العينية للمزارعين، فضلاً عن الخدمات الإرشادية والتوعية التصديرية.

وحتى يكون القطاع التصديري الزراعي المصري متفاعلاً ومواكباً لكل جديد من مجال التطورات التكنولوجية الإنتاجية والتسويقية، ومن ثم قطاعاً قيادياً ورائداً في مجال إدخال التكنولوجيات الأحدث التي يتضمنها ما يطلق عليه (الزراعة ٤.٠)، فإن ذلك سيتوقف بدرجة كبيرة على دعم الدولة، وتوافر البيئة المواتية، والمحفزة للقطاع التصديري.

الفصل الخامس

تحديات ومحددات تنمية الصادرات الزراعية المصرية

٥-١ خلفية:

يطرح البحث تساؤلا مفاده: هل هناك مشكلة خاصة بالصادرات الزراعية المصرية؟، وللإجابة على هذا التساؤل: في حالة الصادرات الزراعية، يمكن النظر إلى المشكلة –إذا كان هناك أي مشكلة– على مستويين، وذلك من منظور الأداء الكلي العام لقطاع الصادرات الزراعية المصرية:

الأول: أن تكون قدرة القطاع التصديري على زيادة وتنمية الصادرات من عام إلى آخر قد تراخت، أو تراجعت.

الثاني: أن يكون مستوى الأداء الراهن أقل مما هو ممكن، أو مستهدف.

وسواء كان الأمر يتعلق بالمستوى الأول أو المستوى الثاني. فهناك العديد من الأدلة والشواهد على أن هناك مشكلة خاصة بالصادرات الزراعية المصرية. ويمكن عرض تلك الأدلة والشواهد على النحو التالي:

١. بالنسبة للمستوى الأول (تحسن وزيادة الصادرات من السلع الزراعية من عام إلى آخر): –

في مؤتمر صحفي لوزارة الزراعة في أوائل شهر يناير ٢٠٢٢، حول الإنجازات التصديرية للحاصلات الزراعية لعام ٢٠٢١، جرى الحديث عن إنجازات غير مسبوقة، وفي هذا المؤتمر جرى عرض كمية الصادرات لعام ٢٠٢١ لمجموعة الحاصلات التصديرية الرئيسية، وذلك على النحو الذي يوضحه العمود الأخير من الجدول رقم (١–٣) السابق ذكره. وبالنظرة التحليلية المقارنة لما يتضمنه هذا الجدول فإن ما تحقق من إنجاز غير مسبوق يكاد يقتصر على صادرات غير زراعية كعلف البنجر، وصادرات كل من محصولي البطاطا والرمان. أما باقي الحاصلات التصديرية الرئيسية التي أشار إليها المؤتمر الصحفي المذكور، فقد شهدت قدراً أو آخر من التراجع في كمية الصادرات من كل منها بالمقارنة بما تحقق في أعوام سابقة. ينطبق ذلك على الموالح التي بلغت الصادرات منها أعلى مستوياتها في عام ٢٠١٨ بحوالي ١٨١٧.٩ ألف طن، تراجعت في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ١٨٠٥.٩ ألف طن. والبطاطس التي يبلغ حجم صادرتها أعلى مستوياته في عام ٢٠١٩ بحوالي ٨٣١.٨ ألف طن، تراجعت إلى ٦١٤.٤ ألف طن في عام ٢٠٢١. والبصل حيث بلغ حجم صادراته أعلى مستوياته في عام ٢٠١٩ بنحو ٦٠١.٨ ألف طن، تراجعت إلى حوالي ٢٧٦.١ ألف طن في عام ٢٠٢١. وتتعدد الأمثلة لباقي أهم الحاصلات التصديرية، كما يوضحها الجدول السابق الإشارة إليه والتي تشير إلى تراجع حجم الصادرات عن مستوياته القياسية لكل من العنب والمانجو والفراولة والفاصوليا والثوم والجوافة والبطيخ والفلفل.

وتكمن خطورة ما يحدث من التراجع في الصادرات من أي محصول، في كونه يمثل فقداناً لقدر أو آخر من النصيب السوقي في أحد، أو بعض الأسواق، وهو الأمر الذي يتعذر تداركه ويصعب استعادته في أغلب الأحوال سواء كانت العوامل وراء ذلك ترجع إلى القدرات والإمكانيات التصديرية المصرية على المستوى المحلي، أو إلى اعتبارات خاصة بتراجع القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

٢. بالنسبة للمستوى الثاني: (الواقع التصديري أدنى بكثير من الإمكانيات والطموحات):

١. خلال ورشة العمل التي تم عقدها في إطار هذه الدراسة، أجمعت الآراء على أن الصادرات الزراعية المصرية يمكن مضاعفتها إذا أزيلت المعوقات وعولجت المشكلات التي تحول دون ذلك. وهي في غالبيتها مشكلات ومعوقات داخلية.

٢. أوضحت دراسة للبنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠٢٠) أن مصر لا تحقق سوى ٣٠%–٤٠% من إمكاناتها التصديرية من السلع الزراعية الرئيسية. وأن هناك ما يقدر بعشرة مليارات من الدولارات من الإمكانيات التصديرية من المنتجات الزراعية والغذائية لا تزال غير مستغلة.

٣. وفقاً لمركز التجارة الدولية فإن حوالي ٦٠% من إمكانيات مصر التصديرية من حاصلات الفاكهة لا تزال غير مستغلة، بالإضافة إلى نحو ٥٧% من الإمكانيات التصديرية من حاصلات الخضر.

٤. تحدد دراسات وتقارير صادرة عن كل من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات التابع لمجلس الوزراء، وأيضاً وزارة التجارة والصناعة(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢١) وجود إمكانيات واسعة لتصدير أنواع مختلفة من الصادرات الزراعية إلى دول وأسواق بعينها.

فقد أوضح تقرير مركز التجارة العالمي أن هناك فرص تصديرية عديدة أمام الصادرات الزراعية وخاصة لأربعة أسواق مستهدفة هي الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا تشمل محاصيل البرتقال، والبصل، والبطاطا وبقيم تتراوح بين ١٣٥,٥ مليون دولار للبرتقال، و٢٣ مليون دولار للبطاطا سنوياً. كما أشار تقرير وزارة التجارة والصناعة إلى وجود فرص تصديرية أمام الحاصلات البستانية المصرية في كل من الأجل القصير (لأسواق روسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، وتركيا، ومنطقة التجارة الحرة العربية، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول الجنوب الأفريقي)، بجانب فرص تصديرية في الأجل المتوسط والطويل (لكل من أسواق الشرق الأوسط، وآسيا، ودول الاتحاد الأوروبي، والإمارات العربية، والسعودية، وليبيا، والولايات المتحدة الأمريكية).

وهكذا تبدو هناك مشكلة في إنجازات وأداء قطاع الصادرات الزراعية المصرية، برغم ما شهده من تطورات إيجابية ملحوظة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. لا تتمثل هذه المشكلة في وجود إمكانيات تصديرية إضافية يتعذر استغلالها فحسب، وإنما تمتد إلى الشكوك في قدرة هذا القطاع على الحفاظ على ما تحقق من

الإنجازات في كمية الصادرات القياسية التي بلغها بالفعل لأهم الحاصلات التصديرية، والحفاظ على الأنصبة السوقية لمصر من هذه الصادرات في الأسواق التقليدية التي يجري التصدير إليها. وقد عبر بعض الخبراء والمسؤولين في قطاع تصدير الحاصلات الزراعية خلال ورشة العمل التي جرى عقدها في إطار هذه الدراسة عن عمق ما تواجهه الصادرات الزراعية في السنوات الأخيرة وفي المستقبل المنظور من معوقات بقولهم" أن الصادرات المصرية الزراعية ستواجه كارثة محدقة إذا استمرت المشكلات التي تواجهها والظروف التي تحيط بها على ما هي عليه".

ما هي المشكلات التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية؟

للوقوف على إجابات موضوعية وتحديد واضح للمشكلات المختلفة التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب ومصادر البيانات والمعلومات –كما سبق الإشارة في المقدمة– التي تساعد في هذا الشأن. تمثلت هذه الأساليب والمصادر في كل مما يأتي: –

١. الدراسات والتقارير الصادرة عن جهات مختلفة– محلية ودولية– والحديثة نسبياً وذات العلاقة بالموضوع.
٢. المواقع ذات العلاقة على الشبكة الدولية (الإنترنت) التي تناولت –على نحو أو آخر– ما يتعلق بموضوع الدراسة، سواء منها ما يتمثل في معلومات إخبارية، أو تقارير صحفية، أو نتائج مؤتمرات وندوات ذات علاقة.
٣. عقد لقاء معمق مع مجموعة مختارة من ذوي الخبرة والعاملين في مجالات مختلفة في حقل النشاط التصديري للحاصلات الزراعية، شملت إلى جانب الباحثين، ممثلين عن كبار مصدري الحاصلات الزراعية، وصغار مصدري الحاصلات الزراعية، والمسئولين الحكوميين من ذوي العلاقة المباشرة بالشأن التصديري للحاصلات الزراعية، وكبار المزارعين وصغار المزارعين المنتجين للحاصلات المعدة للتصدير. (يتضمن الملحق رقم (٩) قائمة بأسماء المشاركين في هذا اللقاء).
٤. إجراء استبيان إلكتروني لعينة محدودة نسبياً – وفق ما أتاحته إمكانيات وزمن الدراسة، ووفق ما تحقق من استجابات من جانب من شملهم الاستبيان من مصدري الحاصلات الزراعية الذين تم اختيارهم عشوائياً من قائمة مجتمع المصدرين لتلك الحاصلات [والبالغ عددهم ١٨٤٢ مصدراً، منهم ١٣٨٠مصدراً أعضاء في المجلس التصديري للحاصلات البستانية] ، (يتضمن الملحق رقم (١٠) نموذج الاستبيان).
٥. إجراء اتصالات ومناقشات تليفونية مع العديد من المصدرين ومنتجي الحاصلات التصديرية.

ويتضمن الجزء التالي عرضاً لما استخلصته الدراسة حول المشكلات التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية عامة، والحاصلات البستانية خاصة من خلال مختلف الأساليب والمصادر التي اعتمدت عليها. وقد ارتأت الدراسة تمييز المشكلات إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وهي المشكلات ذات الطبيعة الجوهرية والعامة التي لا ترتبط بمرحلة أو حلقة بعينها ضمن حلقات السلاسل التصديرية، وفي ذات الوقت تمثل عقبات رئيسية حاكمة تهدد مستقبل الصادرات الزراعية. فضلاً عن كونها كانت محل توافق عام وشامل من جانب المشاركين في اللقاءات والاستطلاعات، ومن جانب مختلف التقارير والدراسات ذات العلاقة.

المجوعة الثانية: وهي لا تقل في أهميتها عن مشكلات المجموعة الأولى، غير أنها قد تقترن بمرحلة، أو أخرى، أو فئة، أو أخرى في منظومة العملية التصديرية، وبعضها قد يبدو ذا طبيعة طارئة أو مؤقته، وربما لم يكن هناك ذلك القدر من التوافق العام حولها من جانب المصادر المختلفة التي اعتمدت عليها الدراسة في تحديد المشكلات.

٥-٢ أهم مشكلات المجموعة الأولى: مشكلات ذات طبيعة عامة وجوهرية

أ. غياب أو انسداد قنوات التواصل والحوار مع صانعي السياسات ومتخذي القرارات:

ذلك أن المصدرين لديهم العديد من المشكلات، وربما العديد من مقترحات الحلول، غير أنهم لا يجدون القنوات الفعالة والمنتظمة للتواصل والحوار مع المستويات العليا لصنع السياسات واتخاذ القرارات، هؤلاء بدورهم يضعون سياساتهم ويتخذون قراراتهم دونما مشاركة أو حوار مع أصحاب المصلحة، ودونما عقد لقاءات موسمية أو سنوية للاستماع إليهم والوصول إلى حلول لمشكلاتهم، والتي هي في واقع الأمر مشكلات الدولة الخاصة بتنمية الصادرات الزراعية.

في هذا الإطار يعتقد المصدرون أن أمرهم موكل لفئات المسئولين التنفيذيين بمختلف مستوياتهم الوظيفية الذين لا تخرج صلاحيتهم عن تنفيذ ما يوكل إليهم تنفيذه من السياسات والقوانين والقرارات، دونما أي صلاحيات لمعالجة مشكلة أو التخفيف من حدتها. فضلاً عن وصفهم للبعض من هؤلاء الموظفين أو المسئولين التنفيذيين بقصور الوعي التصديري، وربما ينصب اهتمامهم فقط في تحصيل الرسوم المفروضة، أو التكاليف المطلوبة.

ب. ضعف وانكماش دور الدولة:

يرتبط بالمشكلة السابقة، ويترتب عليها ضعف وانكماش دور الحكومة – ممثلة في مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة بالشأن التصديري– في تحقيق طموحات الدولة في تنمية الصادرات الزراعية، بعدما كانت

الإنجازات التصديرية التي تحققت منذ أواسط العقد الأول من القرن الحالي تعزي في معظمها إلى ما بذلته الدولة من عناصر ومجالات الدعم والمساندة من خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي.

ومما يستخلص من اللقاءات والاستبيانات وغيرها من المصادر التي اعتمدت عليها هذه الدراسة، أن الدور الحكومي قد تراجع كثيراً، وكاد يقتصر على الجانب الفني الرقابي الخاص بضمان شروط الجودة والمواصفات من خلال الحجر الزراعي. وأما الجوانب المادية واللوجستية فإما أنها محدودة وربما عديمة الجدوى، كما هو الحال بالنسبة للدعم المقدم من صندوق دعم الصادرات. أو أنها منعدمة في الجوانب اللوجستية كالخدمات الإرشادية (وخاصة الإرشاد التسويقي) والتدريبية، وتوفير ما يلزم من بعض المدخلات الإنتاجية كالأسمدة، فضلاً عن دعم ومساندة صغار المزارعين في بناء قدراتهم في مجالات المعاملات الزراعية الجيدة، ومعاملات ما بعد الحصاد، ونشر الوعي الخاص بمعايير الجودة التصديرية. ويمتد الأمر إلى مجالات التمويل والبحث، وتوفير ونشر المعلومات التسويقية المحلية والخارجية، وإلى دور التمثيل التجاري، وإلى القدر غير القليل من الروتين والبيروقراطية في إنجاز المعاملات التصديرية لدى الجهات الحكومية، وإلى عدم تفعيل العديد من التشريعات مثل قانون التعاونيات، وقانون الزراعة العضوية، وقانون الزراعة التعاقدية، وقانون صندوق التكافل الزراعي.

ج. يترتب على انسداد قنوات التواصل، وعلى ضعف الدور الحكومي، تفاقم المشكلة الحادة ذات الآثار سلبية الوخيمة على الصادرات الزراعية المصرية. تلك المشكلة المتمثلة في القصور الحاد في وسائط وفراغات الشحن الخارجي. بما في ذلك عدم توافر أسطول وطني للنقل البحري، لاسيما المراكب السريعة (الشارتر حمولة من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ طن)، وعدم توافر فراغات للشحن الجوي بالقدر الكافي، وتوقف عمل الشاحنات والمبردات البرية إلى الدول العربية.

وتعتبر هذه المشكلة من المشكلات الحاكمة والمقيدة لتدفق وزيادة الصادرات من الحاصلات الزراعية، لاسيما في توقيتات ومواسم الذروة للنشاط التصديري. وتسفر عن نتائج بالغة السلبية فيما يتعلق بالقدرة التنافسية للحاصلات الزراعية في الأسواق الخارجية، أو التوسع في التصدير إلى أسواق جديدة. ومن تلك النتائج على سبيل المثال لا الحصر:

١. الزيادة المتكررة في تكلفة (نولون) الشحن كنتيجة مباشر لاختلال التوازن بين الطلب على طاقات الشحن في مختلف الوسائط، البحرية والجوية والبرية، وبين المتاح منها، بجانب ارتفاع أسعار الطاقة.
٢. تكدس الحاويات والبرادات في بعض الموانئ المصرية (وخاصة ميناء الإسكندرية)، ومن ثم تأخر وصولها في التوقيتات المتعاقد عليها مع المستوردين، و/ أو وصولها في حالة غير جيدة بما يترتب على ذلك تراجع سمعة الصادرات المصرية من الحاصلات، وضعف موقفها التنافسي، وربما فقدان بعض الأسواق، أو الأنصبة السوقية في بعضها الآخر.

٣. تعرض المصدرين لخسائر كبيرة في الحالات المتعددة لعدم إمكانية الحصول على فراغات شحن جوي للحاصلات سريعة التلف (وأهمها الفراولة).

٤. طول مدة الإبحار لصعوبة دخول السفن الكبيرة Mother Vessel لبعض الموانى المصرية، ومن ثم التحايل على ذلك بالشحن عن طريق Feeders إلى موان أوروبية بها محطات حاويات كبيرة، ثم إعادة تحميلها مرة أخرى.

د. ضعف الروابط فيما بين حلقات السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية:

وفق أدبيات التنافسية الدولية، فإن من أهم مقومات دعم وتعزيز تلك التنافسية أن تتأسس المنظومة التسويقية التصديرية على فكر ومنهج سلاسل القيمة. حيث تعمل مختلف الحلقات والهيئات ضمن هذه السلسلة في إطار من الترابط والتعاون والاعتماد الإيجابي المتبادل، كما لو كانت منظومة واحدة متكاملة أفقياً ورأسياً. وفي حالة الصادرات الزراعية المصرية يتعذر القول بتوافر مقومات التكامل والترابط بين مختلف الحلقات والهيئات. ذلك أن صغار ومتوسطي المزارعين – على نحو خاص– لا يزالون بمنأى عن المشاركة الفاعلة والعادلة ضمن السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، وتتسم روابطهم بالحلقات الأمامية بقدر كبير من الضعف. حيث تبدو تلك الروابط –وبخاصة مع حلقة المصدرين– أبعد ما تكون عن الاستقرار والاستدامة والثقة المتبادلة والالتزام المتبادل، فضلاً عن التشاركية في تحمل المخاطر، والعمل في إطار من الشفافية وانسياب المعلومات، إلى غير ذلك من عناصر الروابط التي تستوجبها سلاسل القيمة التصديرية التي تتميز بالكفاءة والقادرة على بلوغ المستويات المأمولة من التنافسية.

هـ. تواضع مستويات الجودة والمواصفات ومعايير السلامة لنسبة غير قليلة من الصادرات:

تعتبر قضية الجودة والمواصفات والسلامة للمنتجات الزراعية مسألة حاسمة وبالغة الحساسية في مجال التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية. في ذات الوقت تعتبر هذه القضية نموذجاً مثالياً لما يجب أن يكون عليه منهج سلاسل القيمة، والترابط والتكامل بين مختلف حلقاتها وهيئاتها. فالجودة مسئولية مشتركة لمختلف تلك الحلقات والهيئات، لا تبدأ فقط من مرحلة المزرعة، وإنما تبدأ قبل ذلك من الحلقة الخاصة بموردي ومقدمي الخدمات والمدخلات الزراعية، وبخاصة البذور والشتلات والأسمدة والمبيدات وغيرها. يلي ذلك حلقة الإنتاج المزرعي شاملة مختلف العمليات والممارسات فيما قبل وبعد الحصاد. ويمتد الأمر بطبيعة الحال إلى مرحلة الفرز والتدريج والتعبئة والمماثلة، وما يرتبط بتلك الحلقات من عمليات النقل الداخلي والخزن المؤقت. يلي ذلك أو يتواكب معه مرحلة الفحص والرقابة بواسطة الجهات الرسمية المختصة، ثم الشحن التصديري حتى وصول المنتجات إلى المستورد الخارجي. في كافة تلك الحلقات والمراحل تتوقف الجودة على مستوى كفاءة الأداء الفني لكل مرحلة، والزمن الذي يستغرقه إنجازها، والوعي التصديري للقائمين عليها.

وتعتبر الجودة الشاملة من أهم العناصر في مزيج المنتج التصديري. فهي تمثل الخط الفاصل بين النجاح والفشل في النشاط التصديري، والعامل الأكثر أهمية في تعزيز التنافسية، وفي الارتقاء بقيمة الوحدة التصديرية من المنتجات، فضلاً عن تأثيرها المباشر على سمعة الدولة المصدرة لدى الدول المستوردة.

في هذا الإطار المركب والمتكامل لمسئولية الجهات المختلفة عن الجودة، وفي إطار ما يتكرر كثيراً من حالات الرفض للشحنات من الحاصلات المختلفة في العديد من الدول المستوردة [بلغ عدد إخطارات الرفض للصادرات الزراعية والغذائية في أسواق الاتحاد الأوروبي فقط خلال الفترة من يناير– ديسمبر ٢٠٢١ نحو ١٢٨ إخطاراً وهو عدد كبير مقارنة بنظيره بالدول المنافسة مثل المغرب (٢٣ إخطاراً)، وتونس (عشرة إخطارات)، وكان نصيب الخضر والفاكهة منها ٦٧ إخطاراً، وأهم أسباب الرفض كان وجود متبقيات للمبيدات]، تعذر إلى حد كبير القول بأن الصادرات الزراعية المصرية قد بلغت المستويات المأمولة من الجودة. فلا تزال هذه المشكلة من بين العوامل الرئيسية –منها البيع بنظام العمولة– في اختلال التناسب بين الكميات التي تصدرها مصر من معظم الحاصلات الزراعية، وبين القيمة أو العائد التصديري لها. ومن الأدلة على ذلك – على سبيل المثال لا الحصر– أن مصر تعتبر الأولى عالمياً في حجم (كمية) ما تصدره من الموالح، يليها في ذلك كل من إسبانيا والمغرب، ومع ذلك تأتي مصر في المرتبة الثالثة بعد إسبانيا والمغرب من حيث قيمة ما تصدره منها. ينسحب ذلك على حاصلات عديدة أخرى كالتمور وغيرها.

ومن الأدلة على ذلك أيضاً أن هناك حاصلات زراعية مصرية ذات وفره وفوائض إنتاجية، إلا أن ما يصلح منها للتصدير يظل محدوداً لانخفاض جودته ومواصفاته، كما هو الحال بالنسبة للبصل على سبيل المثال.

وإذا كانت الهيئات والحلقات المختلفة في السلاسل التصديرية للمنتجات الزراعية ذات مسئولية مشتركة عن مستويات الجودة والمواصفات والسلامة لتلك المنتجات، إلا أن الدور الحكومي يظل حاسماً وبالغ الأهمية في هذا الصدد إذا ما جرى أداء هذا الدور على النحو الأمثل، سواء في المجالات البحثية أو الإرشادية، أو في مجال التكويد، ومجال الرقابة على الجودة في مختلف مراحل وعمليات السلاسل التصديرية للمنتجات الزراعية.

٥-٣ أهم مشكلات المجموعة الثانية: مشكلات ذات خصوصية مرحلية أو فئوية

أ. القصور الكبير في بعض مستلزمات الإنتاج وبخاصة الأسمدة الكيماوية، مع تكرار الارتفاعات في أسعارها، هذا القصور يعاني منه بدرجة أكبر المزارعين التصديريين ذوي الحيازات الكبيرة نسبياً، حيث يسمح لهؤلاء بصرف أسمدة تكفي فقط لمساحة ٢٠ فدانا كحد أقصى. الأمر الذي يضطرهم إلى شراء كميات كبيرة تفي بباقي احتياجاتهم من السوق غير الرسمية (من صغار المزارعين) وبأسعار السوق السوداء. برغم ما ينطوي عليه ذلك من مخالفات قانونية تعرضهم للمساءلة، وبرغم ما ينطوي عليه ذلك

أيضاً من آثار سلبية على زراعات صغار المزارعين ممن يبيعون حصصهم المدعمة من الأسمدة. ومما يذكر في هذا الشأن أن رئيس الوزراء وجه بتخصيص ١٠% من إنتاج الأسمدة من المصانع لكبار الشركات الزراعية، غير أن هذا الأمر لم يلق أي استجابة من المصانع.

ب. عدم استقرار الأوضاع الحيازية لمساحات غير قليلة من الأراضي التي يحوزها كبار وصغار المنتجين التصديريين، ممن يحوزون تلك الأراضي بصفة "وضع اليد"، وتقاعس الدولة في تقنين أوضاعهم برغم استعدادهم للوفاء بكل الشروط والمتطلبات التي يستلزمها هذا الأمر.

ج. قصور التمويل المخصص لصغار المزارعين التصديريين وشروطه التجارية المجحفة، حيث يتطلب الإنتاج التصديري نفقات أعلى بدرجة ملحوظة بالمقارنة بالإنتاج غير التصديري. الأمر الذي يعوق هؤلاء المزارعين دون الإنفاق الكافي واللازم لإنتاج ذو مواصفات تصديرية جيدة. تمتد هذه المشكلة – مشكلة التمويل– أيضاً إلى أصحاب الحيازات الكبيرة وإلى المصدرين، مما يلجئهم إلى التمويل التجاري بشروطه وأعبائه المرتفعة، ومن ثم ترتفع تكاليف المنتج التصديري من جهة، وتقل القدرة على التوسع في النشاط التصديري من جهة ثانية.

د. معاناة متوسطي وصغار المزارعين التصديريين من رسوم وأعباء وإجراءات عملية "التكويد" مما يضعف كثيراً من إقبالهم عليها برغم الأهمية البالغة لهذه العملية في الارتقاء بمعايير الجودة من جهة، واستقرار العلاقة التصديرية بين المصدرين وبين متوسطي وصغار المزارعين، واستقطاب أعداد متزايدة منهم لدعم وزيادة الإنتاج القابل للتصدير من جهة ثانية. يرتبط بذلك ويضاف إليه ضعف دور الجهات الرسمية– مثل المديريات والإدارات الزراعية، والجمعيات التعاونية في إقناع وجذب صغار ومتوسطي المزارعين التصديريين للانضمام لمنظومة التكويد.

هـ. ضعف الثقة المتبادلة بين من يعرفون بكبار المصدرين ونظرائهم من صغار المصدرين. فمن جهة يشكو صغار المصدرين من أن كبار المصدرين أصحاب محطات الفرز والتدريج والتعبئة، لا يقدمون لهم يد المساعدة في استخدام هذه المحطات. كما يعتقدون بتحيز بعض الجهات الرسمية –مثل الحجر الزراعي وشركات النقل البحري والجوي– لكبار المصدرين دون صغارهم. من جهة ثانية، وفي المقابل يرى كبار المصدرين أن بعض صغار المصدرين يمارسون شكل أو آخر من المضاربة الحرة في الأسواق الخارجية، خاصة في حالات قيامهم بالتصدير بنظام الأمانة –العمولة–، وما يرتبط بذلك من عدم وجود قيود قانونية تمنع أو تحجم من ممارسة البيع بهذا النظام، فضلاً عن تصدير كميات كبيرة قد تفوق احتياجات السوق الخارجي، مما يزيد المعروض، ويخفض أسعار التصدير. كما أن ذلك غالباً ما يقترن بالاهتمام غير الكافي من جانب هؤلاء بمعايير الجودة والسلامة وبالفحص المسبق للمتبقيات من المبيدات والمعادن الثقيلة. الأمر الذي يسفر عن تعدد حالات الشحنات المرفوضة، أو التي تصل تالفة

من جهة، وتدني أسعار تصدير الحاصلات الزراعية المصرية في الأسواق الخارجية من جهة أخرى، ومحصلة ذلك تراجع سمعة الصادرات في عدد من الأسواق الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الصادرات الزراعية التي يتم التعامل معها وفقاً لنظام العمولة تقدر بنحو ٥٠% من إجمالي صادرات مصر الزراعية إلى الأسواق العربية.

و. ضعف الالتزام من جانب قطاع عريض من متوسطي وصغار المزارعين بتوريد الحاصلات للمصدرين في حالات الارتفاع النسبي للأسعار في السوق المحلية التي تتميز بالتقلبات السعرية الواسعة. وتعكس هذه المشكلة مشكلة أكبر تتمثل في ضعف الروابط وعلاقات المصالح المشتركة والمتبادلة بين الفئتين، بالإضافة إلى عد الاستقرار في النشاط التصديري.

ز. وجود – قدر أو آخر – من التضارب والازدواجية المؤسسية، من ذلك وجود أكثر من جهة تمارس عملية الرقابة على الحاصلات التصديرية. برغم الدور الأساسي للحجر الزراعي في القيام بالدور الفني في التحقق من معايير الصلاحية للمنتجات التصديرية، فهناك أيضا هيئة سلامة الغذاء التي تمارس دوراً مماثلاً برغم عدم الاعتداد بالشهادات الصادرة عنها في الدول المستوردة التي تهتم فقط بالشهادات الصادرة من الحجر الزراعي. وعلى الرغم من أن فحص الحاصلات المعدة للتصدير لا يدخل في نطاق اختصاص هيئة سلامة الغذاء –التي ينصب دورها في اعتماد محطات التعبئة، وفي ضمان سلامة الغذاء للمواطنين المصريين وليس لمواطني الدول الأخرى التي لديها قوانينها ومؤسساتها المسئولة عن ذلك– فإن هذا التدخل يعد من وجهة نظر المصدرين مزيداً من الأعباء والتكلفة في صورة رسوم تسجيل مرتفعة لدى الهيئة، بالإضافة إلى رسوم الفحص على كل شحنة معدة للتصدير (والتي تقدر بحوالي ١٣٠٠ جنيه لكل حاوية) يتم بموجبها الحصول على شهادة من الهيئة يتم تقديمها للجمارك تفيد بسلامة الشحنة.

ح. تعدد الجهات وتعقد الإجراءات ذات العلاقة باستيراد بعض مستلزمات النشاط التصديري، مثل مواد التعبئة والشموع والمطهرات، وما إليها. مما ينعكس في صورة زيادة الجهد المبذول والزمن اللازم للتخليص عن تلك المستلزمات، مع زيادة الأعباء والغرامات والأرضيات والرسوم ذات العلاقة.

ط. التخلف والقصور البالغ في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في العديد من المجالات التي يمكن أن تدعم وتعزز النشاط التصديري، لاسيما دورها في مجال تنظيم متوسطي وصغار المزارعين في إطار العمل الجماعي الذي يمكنهم من الاندماج الفعال في المنظومة التصديرية. فضلاً عن دورها في مجال الإرشاد والتوعية التصديرية، وفي مجال التكويد إلى غير ذلك من المجالات. يضاف إلى ذلك ما يراه غالبية المصدرين من عقم وتخلف قانون الجمعيات التعاونية الزراعية الذي يرجع إلى زمن الحقبة الاشتراكية. هذا القانون يحول دون قيام شراكات ناجحة وعادلة بين المستثمرين والشركات التصديرية

وبين تلك الجمعيات، ويضع شروطاً غير واقعية، أو عملية، أو محفزة في سبيل ذلك. وفي هذا الصدد يرى البعض أن قانون التعاونيات عامة، والجمعيات التعاونية الزراعية خاصة يحتاج إلى إعادة تعديله، وبنائه وفق أسس مواكبة لتطورات العصر، ومسايرة لما يجري في عديد من الدول التي نجحت في مجال التنظيمات التعاونية الزراعية.

ي. ضعف دور التمثيل التجاري لمصر في الدول المستوردة، واقتصار هذا الدور على الأعمال الروتينية مثل تحويل المراسلات وكتابة التقارير، دونما إسهام ذي شأن في المجالات الخاصة بدراسة الأسواق، والمساعدة في فتح أسواق ونوافذ تصديرية جديدة، والمساهمة الفاعلة في معالجة وحل ما قد يطرأ من خلافات أو مشكلات بين المصدرين المصريين والمستوردين في الدول الخارجية، والدفاع عن مصالح مصر والشركات التجارية والتصديرية في تلك الدول.

ك. يشكل غياب البروتوكولات والاتفاقيات التجارية مع بعض الدول عائقاً دون إمكانية أو سهولة التصدير إليها. من أمثلة ذلك أن التصدير إلى دولة مثل الفلبين في ظل غياب الاتفاقيات الثنائية يدفع شركات الشحن البحري للذهاب إلى هونج كونج وتغيير الملصقات والبيانات على المنتجات المصرية ليتسنى إدخالها إلى الفلبين. والأمر ذاته ينطبق على حالات دول عديدة في أفريقيا مثل غانا، حيث تلجأ السفن التي تحمل الصادرات من الحاصلات المصرية للتصدير إليها عبر ميناء ثالث غالباً ما يكون من الموانى الأوروبية مثل أسبانيا أو هولندا. في حين تكاد تسيطر بعض الدول التي لها اتفاقيات مع الدول الأفريقية على أسواق تلك الدول وبخاصة في تصدير الموالح، مثل أسبانيا، والمغرب، ولبنان. أخذاً في الاعتبار أن الأسواق الأفريقية تعتبر من الأسواق الواعدة لزيادة الصادرات المصرية من مختلف الحاصلات إليها.

ل. تأخر رد المستحقات للمصدرين من صندوق دعم الصادرات، برغم المبادرات التي أعلنها رئيس الجمهورية ووزارة المالية للوفاء بتلك المستحقات في توقيتاتها. فضلاً عن الارتفاع المبالغ فيه في نسب الخصم التي تفرض على تلك المستحقات–حال الوفاء بها– يضاف إلى ذلك انعدام العدالة في مخصصات الدعم فيما بين لجنة الحاصلات الزراعية وباقي اللجان التصديرية، برغم ما تنطوي عليه الصادرات الزراعية من الارتفاع في نسبة ما تتعرض له من عوامل المخاطرة، واللايقين. كما يعتبر بعض المصدرين أن الدعم المقدم للصادرات من الحاصلات الزراعية من صندوق دعم الصادرات يعد عملية شكلية ليست ذات أثر ذى شأن على حفز وتشجيع الصادرات، حتى أنه يمكنهم الاستغناء عن هذا الدعم في حالة ما إذا جرى معالجة العديد من المشاكل الفنية واللوجستية التي تواجههم.

م. تواجه الصادرات الزراعية عدداً آخر من التحديات تتعلق بالأسواق الخارجة منها فرض بعض الأسواق رسوماً إضافية على الحاويات الصادرة من مصر، كما يصعب التصدير المباشر لبعض الدول خاصة

الأفريقية لعدم وجود خطوط ملاحية مباشرة، أو التشدد في بعض الإجراءات، أو لوجود بعض التشريعات التي تعوق التصدير المباشر لبعض الدول. فضلاً عن ذلك قد تتراجع بعض الدول العربية والأفريقية عن تنفيذ بعض بنود الاتفاقيات الجمركية المشتركة مثل اتفاقية التجارة العربية (الجزائر، والسودان، وليبيا)، واتفاقية الكوميسا (السودان، وبعض دول الشرق الأفريقي). ومن التحديات المتعلقة بالأسواق الخارجية كذلك اشتراط بعض الدول التي توقع مصر معها اتفاقيات ثنائية ضرورة توثيق الأوراق الخاصة بالصادرات بسفارتها في مصر، مما يحمل المصدرين رسوماً إضافية، فضلاً عن عدم جدية بعض الدول العربية في التأكد من صحة شهادة المنشأ مما يحول دون لجوء بعض الشركات الأجنبية لعمل شهادة منشأ لمنتج مصري للتمتع بالحماية الجمركية (سوريا/ الأردن/ ليبيا)، وذلك بجانب غياب الموانى المؤهلة لتلقي الشحنات المصدرة في بعض الدول الأفريقية (السودان، وإثيوبيا)، وكثرة الطرق غير الممهدة أو المأمونة لنقل البضائع (السودان، والعراق، وبعض الدول الأفريقية)، بجانب غياب الضمانات الكافية ضد المخاطر بالعديد من الأسواق الأفريقية.

ن. غياب المعلومات والبيانات التفصيلية والدقيقة والحديثة المتعلقة بتسويق الحاصلات الزراعية خارجياً، مما يترتب عليها لجوء المصدرين للحصول عليها من خلال مسارين:

١. المسار الأول: وهو الأقل تكلفة وذلك من خلال:
   - ~ الاتصال بسفارات الدول المستوردة من خلال الملحق التجاري لها بالقاهرة.
   - ~ الاتصال بمكاتب التمثيل التجاري بالخارج.
   - ~ استخدام شبكة المعلومات الدولية.

وغالباً ما تكون المعلومات المتحصل عليها عبر هذا المسار غير دقيقة، وغير كافية، وغير حديثة أو تفصيلية.

٢. المسار الثاني: وهو الأعلى تكلفة وغالباً ما يلجأ إليه كبار المصدرين للسلع الزراعية حيث يتم من خلال إرسال مندوبين لهم إلى الأسواق الخارجية لجمع البيانات والمعلومات المطلوبة.

س. يمكن أن يضاف إلى المشكلات السابقة، مشكلة هامة أخرى تتعلق بالبيانات والمعلومات الخاصة بالصادرات الزراعية المصرية. هذه المشكلة تؤدي إلى إضعاف إمكانية الباحثين والدارسين في الرصد والتحليل الدقيق لأوضاع تلك الصادرات، من حيث تطورها، نقاط ضعفها، وجوانب قوتها، ومستويات الأداء لهذا القطاع التصديري، ومن ثم تحديد المشكلات المطلوب مواجهتها وعلاجها. فالمعلومات والبيانات ذات العلاقة بالصادرات من الحاصلات الزراعية المصرية تصدر عن أكثر من جهة، ومن تصنيفات وتقسيمات سلعية مختلفة ووفق مواسم مختلفة (أعوام ميلادية أحياناً، ومواسم تصديرية أحياناً

أخرى)، وبعض الجهات تصدرها لكميات، وجهات أخرى تصدرها بالقيمة التصديرية، ومنها ما هو بالجنيه المصري، ومنها ما هو بالدولار. يضاف إلى هذا التعدد والتضارب وعدم الاتساق في البيانات والمعلومات التصديرية مشكلة أخرى تتمثل في ضعف الشفافية وبخاصة فيما يتعلق بالبيانات التفصيلية غير المنشورة التي تعتبر هامة وضرورية ليس فقط للباحثين والدارسين ولكن للمخططين وواضعي السياسات كذلك، وذلك لإعطاء صورة حقيقية عن تلك الصادرات ومستويات الأداء وسُبل التطوير والتنمية لها.

الفصل السادس

سبل وآليات النهوض بالصادرات الزراعية

٦-١- خلفية:

في ضوء ما سلفت الإشارة إليه من وجود إمكانيات لا تزال واسعة لتنمية وزيادة صادرات مصر الزراعية، والتي تصل إلى حد إمكانية مضاعفتها حتى نهاية العقد الحالي (٢٠٣٠)، وفى ضوء اهتمام الدولة بتنمية الصادرات، ليس فقط من أجل زيادة الحصيلة التصديرية من العملات الصعبة، وإنما أيضا من أجل المزيد من التفاعل والاندماج في الاقتصاد العالمي، بما يستتبعه ذلك من فرص التطوير ونقل الأساليب والتقانات الحديثة التي تنعكس إيجابياً على القطاع الزراعي بوجه عام.

في ضوء كل ذلك تبرز الأهمية الكبيرة للسعي نحو النهوض بالصادرات الزراعية ضمن الإطار العام للأهداف الخاصة بتنمية الصادرات المصرية بكافة أنواعها وقطاعاتها لتحسين الميزان التجاري المصري، وذلك ضمن الإطار الأشمل والأعم لتحقيق طموحات التنمية الاقتصادية الشاملة وبلوغ معدلات النمو الاقتصادي المنشودة وفق الاستراتيجية الوطنية " **رؤية مصر ٢٠٣٠** ".

في هذا المضمار، مضمار تنمية وزيادة الصادرات، تتسابق دول العالم في سعيها لتعزيز إمكانياتها التصديرية، والارتقاء، بقدراتها التنافسية في الأسواق العالمية. وتقوم الحكومات المختلفة من أجل ذلك بتوفير مختلف أشكال الدعم، والوسائل والأساليب التي تدفع في هذا الاتجاه. لا يقتصر ذلك فقط على الدول المتقدمة، وإنما يمتد إلى العديد من الدول النامية والدول في مرحلة التحول الاقتصادي.

وفى مصر، لاسيما في حقبة التحولات الاقتصادية والتعديلات الهيكلية منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، اهتمت الدولة بتقديم العون والمساعدة إلى القطاع الخاص التصديري للحاصلات الزراعية، والذي آلت إليه مسؤولية تصدير هذه الحاصلات بعد أن كانت موكلة لمؤسسات وشركات القطاع العام. تمثل ذلك في مساعدة الدولة ممثلة في الوزارات والهيئات ذات العلاقة في بناء القدرات المؤسسية والفنية للقطاع الخاص ومساعدته في تخطي مصاعب فترة الإصلاحات الاقتصادية المحلية، ومواجهة المستجدات الدولية ذات العلاقة بتحرير التجارة واحتدام التنافسية في الأسواق الدولية. ومع ما لحق بالصادرات من كل من القطن والأرز من تراجع ملحوظ، فقد أصبحت مجموعة الحاصلات البستانية التي تشمل كلاً من الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية هي القوام الرسمي للهيكل السلعي للصادرات الزراعية. وقد نجح القطاع الخاص منذ بدايات العقد الأول من الألفية الثالثة في تحقيق تطور ملحوظ في الأداء التصديري في مجال الحاصلات البستانية، حيث تحققت قفزة غير مسبوقة في

حجم ما تصدره مصر من هذه المجموعة، وذلك من حوالي ١,١ مليون طن عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣,٤ مليون طن عام ٢٠١١، ثم إلى حوالي ٣,٧ مليون طن عام ٢٠١٩.

يتضح من ذلك أن معدل النمو للزيادة في كمية الصادرات من الحاصلات الزراعية البستانية تقدر بحوالي ٢١% سنوياً خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥، ٢٠١١، تراجع هذا المعدل بشكل كبير ليصبح حوالي ١% سنوياً فقط خلال الفترة ما بين ٢٠١١، ٢٠١٩.

في هذا التراجع الكبير في معدل نمو حجم الصادرات تكمن المشكلة الحقيقية التي يجب أن ينتبه إليها صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مصر. الأمر الذي يعني أن التطورات تسير في الاتجاه المعاكس لطموحات الدولة في مجال تنمية الصادرات، وأيضاً في الاتجاه المعاكس للإمكانيات والقدرات المصرية في هذا المجال. تلك التطورات التي استشعرها مجتمع المصدرين المصريين وتوقعوا معها مواجهة الصادرات الزراعية المصرية لانتكاسة وشيكة ما لم يتم الإسراع باتخاذ السبل، والوسائل الكفيلة بالنهوض بالصادرات المصرية، والمواجهة الحاسمة للمشكلات الأساسية التي تعترض هذا الأمر، ولا سيما تلك القيود والمحددات التنظيمية واللوجستية والمؤسسية التي تتطلب أن يكون للدولة دور هام ورئيسي في مواجهتها، هذا الدور الذي أشار إليه " ميشيل بورتر" في كتابة " الميزة التنافسية للأمم" (Porter, ١٩٩٨).

٦-٢ النهوض بالصادرات الزراعية بين الفكر التقليدي والفكر الحديث:

تقدم تجارب الدول نماذج مختلفة للنهوض بالصادرات عامة ومن بينها الصادرات الزراعية، بطبيعة الحال. ويمكن اختزال هذه النماذج في نموذجين اثنين هما:

٦-٢-١ الفكر التقليدي للنهوض بتنمية الصادرات:

ويتمثل في الاعتماد على المزايا النسبية وعوامل الإنتاج الموروثة للدولة، وكذلك الاعتماد على المنشآت والشركات لقيادة التنافسية في الأسواق الخارجية، مع دور ثانوي ومحدد للدولة، وهو الأمر الذي يسفر عن ميزة تنافسية هشة ومتواضعة، وحساسية مرتفعة للتأثر بالمتغيرات الداخلية (تغير سعر الصرف على سبيل المثال) وبالمتغيرات الخارجية (الأزمات المالية والدورات الاقتصادية وغيرها)

ووفق هذا المنهج أو الفكر تكمن سبل النهوض بالصادرات في قدرة مجتمع المصدرين على معالجة ما يعترضهم من مشكلات، أو اللجوء بالشكوى للجهات المعنية في الدولة، والتي غالباً ما تكون جهات تنفيذية محدودة القدرة على اتخاذ القرارات، ونادراً ما تكون من الجهات العليا من صانعي السياسات ومتخذي القرارات، ولكن دون أن

يتم ذلك وفق إطار مؤسسي واضح، ودون منظومة مستقرة لعلاقات التواصل فيما بين أصحاب المصلحة وبين تلك الجهات. وفق هذا المنهج أيضاً يجري السعي نحو معالجة المشكلات على أساس جزئي، أي لكل مشكلة على حده، دون الاهتمام بعلاقات الاعتماد المتبادل بين المشكلات وبعضها البعض. أو بعبارة أخري يتم علاج المشكلات في غياب رؤية شاملة ومتكاملة لمختلف أجزاء أو مكونات المنظومة التصديرية معاً. حيث تغيب الرؤية الخاصة بمدي الاتساق والتناغم بين مختلف ومكونات المنظومة التي تظل تعاني قدرا أكبر من التفكك، وقدرا أقل من الترابط والعلاقات المستدامة.

وفق هذا المنهج أيضاً غالباً ما تسود العلاقة بين أجراء المنظومة التصديرية على أساس سعى كل جزء منها إلى تعظيم أرباحه دون الاهتمام بما إذا كان ذلك على حساب أحد أو بعض الأجـــزاء الأخـــرى (Win– lose Situation).

٦-٢-٢ الفكر الحديث للنهوض بتنمية الصادرات:

ويتمثل هذا الفكر في ركيزتين أساسيتين:

أولاً: منهج سلاسل القيمة التصديرية للحاصلات الزراعية:

وهو المنهج الذي أشار إليه " ميشيل بورتر " باعتباره إحدى الركائز الأساسية في اكتساب مقومات التنافسية. ووفقاً لهذا المنهج يتم النظر إلى أي من الصناعات أو مجالات الأعمال، ومن بينها صناعة تصدير الحاصلات الزراعية باعتبارها مجموعة من الهيئات أو الحلقات من ذوي المصلحة المشتركة لتقديم أي من المنتجات (سلعة أو خدمة) إلى العملاء المستهدفين أو المستهلك النهائي. وعبر الحلقات المتتابعة لمنظومة سلسلة القيمة تتحقق قيمة مضافة متزايدة للمنتج عبر انسيابه من حلقة إلى أخري.

وفق هذا المنهج يتحدد أسلوب التعامل مع المشكلات، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لها فيما يلي: –

أ. تحديد الهيئات (الحلقات) الفاعلة ضمن المنظومة بدءاً من حلقة ما قبل الإنتاج الخاصة بتوفير المدخلات والمستلزمات الإنتاجية، وانتهاء بالمستخدم النهائي للمنتج، مع تحديد الشركاء الأكثر تأثيراً وأهمية ضمن السلسلة.

ب. تحليل طبيعة العلاقات والروابط القائمة فيما بين الحلقات وبعضها البعض، وما إذا كانت تقوم على التنسيق والمشاركة والتكامل الرأسي والاستمرارية، وعلى مبدأ المنافع للجميع (Win– Win Situation)، أو أنها تقوم على علاقات هشة وغير مستدامة يشوبها تحقيق المنافع للبعض على حساب البعض الآخر.

ج. الوقوف على مستوي ما تضيفه كل حلقة (هيئة) من القيمة للمنتج، وعلى مستوي ما تتحمله من التكلفة، ومدى العدالة النسبية في توزيع العوائد بين الحلقات وفق ما تضيفه من القيمة وما تتحمله من التكلفة.

د. طبيعة ومستوي التكامل الأفقي داخل كل حلقة من الحلقات.

هـ. طبيعة تدفق وانسياب المعلومات عبر حلقات السلسلة.

و. توجد مواطن الاختناقات أو نقاط الضعف في السلسلة التي يلزم العمل على دعمها وتقويتها.

ز. طبيعة الإطار التنظيمي والمؤسسي والبيئة التمكينية التي تحكم عمل السلسلة وتؤثر عليها سلبيا أو إيجابياً.

ح. إمكانيات التطوير والتحسين في كل من الأمور سالفة الذكر.

وفى الظروف المصرية، ووفق ما سبق ذكره من المشاكل والمحددات التي تعوق انطلاق الصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية والنهوض بها، يمكن القول إن المنظومة التصديرية المصرية لهذه الحاصلات تعتبر منظومة تقليدية، تتحرك ببطء وبشكل غير مخطط، وبمبادرات فردية من بعض شركات التصدير نحو منهج سلاسل القيمة. وأن الفجوة لا تزال واسعة بين الأوضاع الراهنة والأوضاع المأمولة لتطوير وتحديث تلك المنظومة.

ثانيا: الدور الحكومي في تنمية الصادرات الزراعية المصرية والنهوض بها.

وفى هذا الدور تتمثل الركيزة الثانية للفكر الحديث في مجال النهوض بتنمية الصادرات. وفى هذا المجال يقول بورتر (الجرف، ٢٠٠٢):

أ. تكمن أهمية دور الدولة في قدرتها على التأثير على المحددات الأربعة للتنافسية (سواء كان ذلك بطريقة إيجابية أو سلبية) من خلال سياسات الدعم، والسياسات المالية، والضريبية، والرقابة، وقوانين التنافسية ...إلى غير ذلك.

ب. الدول النامية، مازالت في حاجة ماسة إلى دور أكبر للدولة لتوفير البنية التحتية والمرافق الأساسية، والدعم للصناعات والمؤسسات، وتكييف القوانين والتشريعات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتكنولوجيا، ووضع السياسات الكفيلة للنهوض باقتصاداتها وتنميتها. وحتى الدول المتقدمة فإنها تقدم الدعم والإعفاءات للشركات، وتدعم بقدر أكبر بعض القطاعات مثل الزراعة وأنشطة البحث والتطوير.

ج. تتدخل الدولة لضمان بيئة اقتصادية شفافة تقلل من تعرض المؤسسات والشركات للمخاطر الخارجية، وتحقق التوافق مع المتغيرات العالمية، وتضع سياسات مرنة من أجل ذلك. كما توفر العناصر البشرية المدربة والمؤهلة، وتضمن بيئة أعمال فعالة، وبنية كفأة لتقانات المعلومات والاتصالات، والاستثمار في

البحث والتطوير، وتعزيز القدرات الإبداعية، والكفاءة التقنية، ومساعدة الشركات لخفض التكلفة والاستفادة من وفورات السعة.

وفى مصر، يسود الاعتقاد بأن دور الدولة في تعزيز التنافسية لقطاع الصادرات من الحاصلات الزراعية، يعتبر في الوقت الحاضر دوراً محدوداً لا يتعدى الرقابة والإشراف، أو دور الدولة الحارسة، وليست الدولة صاحبة الرؤية والأهداف التنموية التصديرية، والسياسات، والاستراتيجيات التي تدفع في هذا الاتجاه.

ولعل الأمر الأكثر أهمية في ضوء ما سبق ذكره حول النهوض بتنمية الصادرات أن المنظومة التصديرية للحاصلات الزراعية تفتقد الآلية والكيان الذي يقوم بدور القائد أو المايسترو– لضبط إيقاع العمل لتلك المنظومة، والعمل على جمع مختلف مكوناتها وأجزائها في إطار متكامل ومترابط وفق منهج سلاسل القيمة، فضلاً عن تقديم يد العون والمساعدة لعلاج ما يكتنفها من المشاكل والمحددات والاختناقات. هذا الدور في ظروف الدول النامية ومن بينها مصر هو دور أساسي للدولة.

٦-٣ الأليات والسُبل المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية: -

في ضوء كل ما تقدم حول المشاكل والمعوقات التي تواجه النهوض بالصادرات الزراعية المصرية، وحول الأهمية القصوى للارتقاء بالمنظومة التصديرية إلى مستوي فكر ومنهج سلاسل القيمة. وكذلك حول الضرورة الحتمية لدور الدولة الفعال، في ضوء كل ذلك تقترح الدراسة آليتين أساسيتين للنهوض بتلك الصادرات، يدعمهما ويعززهما عرض مجموعة من السُبل التي يمكن أن تتحقق من خلال هاتين الآليتين، أو أنه يمكن اعتبار تلك السبل مرحلة انتقالية عاجلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه حتى يتسنى تأسيس وبدء عمل الآليات المقترحة.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال مراحل إعداد هذه الدراسة طرأت على الساحة الدولية من المشاكل والنزاعات ما تلقى بظلالها القاتمة على أوضاع الصادرات المصرية عامة، والزراعية منها على وجه الخصوص. الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في الشأن الخاص بتنمية الصادرات الزراعية المصرية، والتدخل الحاسم للحفاظ على ما تحقق من نجاحات خلال الحقبة السابقة، والانطلاق نحو آفاق أرحب تحقق طموحات الدولة وطموحات مجتمع المصدرين والمزارعين التصديريين فى هذا المجال. ولعل ما تورده الدراسة من مقترحات حول آليات وسبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية تشكل إطاراً مناسباً للعمل في هذا الاتجاه.

٦-٣-١ الآليات المقترحة للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية: –

وتتمثل مقترحات الدراسة في هذا الشأن في آليتين، أولاهما آلية مستحدثة تتمثل في إنشاء " لجنة وطنية عليا للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية" وأما الآلية الثانية فتتمثل في تطوير وتحديث آلية قائمة لتصبح بمنزلة الجهة الرئيسية أو (الشبال الواحد) الذي يتولى مهام الرقابة والإشراف والتطوير في مجال تنمية الصادرات الزراعية المصرية، وهذه الجهة هي " الإدارة المركزية للحجر الزراعي". وفيما يلي عرض موجز لرؤية الدراسة الخاصة بكل من هاتين الآليتين.

أولاً: اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية: –

المبررات: –

الحاجة الماسة والضرورية لوجود كيان رفيع المستوي تنتظم في إطاره مختلف الجهات والهيئات الفاعلة ضمن سلاسل القيمة التصديرية للحاصلات الزراعية. بما في ذلك الجهات العليا التي تتخذ القرارات وتصنع السياسات ذات العلاقة، ومن خلال هذا الكيان تتاح إمكانية مناقشة المشاكل والمعوقات، وإيجاد الوسائل الفاعلة التي تكفل معالجتها، كما يمكن من خلال هذا الكيان تحقيق أفضل مستوي من الترابط والتكامل والتنسيق فيما بين مختلف الجهات والهيئات الفاعلة في سلاسل القيمة التصديرية للمنتجات الزراعية.

الهدف: –

التحول من منظومة لصادرات الحاصلات الزراعية تعاني حالة التفكك وضعف الترابط والتي يطلق عليها المنظومة التصديرية التقليدية، إلى منظومة متطورة متكاملة الأنشطة والحلقات وفق فكر ومنهج سلاسل القيمة، بما في ذلك تعظيم التشاركية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الارتقاء بمختلف مقومات وعناصر القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الخارجية، ومن ثم تحقيق الأهداف والطموحات الوطنية لتنمية تلك الصادرات.

المهام: –

من بين المهام المقترحة للجنة العليا والتي يمكن تعديلها أو الإضافة إليها، ما يلي: –

أ. تحقيق أقصي قدر من التشاركية والتفاعل بين مختلف مكونات وحلقات سلاسل القيمة للحاصلات الزراعية التصديرية، وفيما بينها وبين المستويات العليا من صانعي السياسات ومتخذي القرارات ذات العلاقة.

ب. وضع الأهداف الاستراتيجية للصادرات الزراعية المصرية، والبرامج والخطط الكفيلة بتحقيقها.
ج. عرض ومناقشة المحددات والمشاكل –الحالية أو الطارئة – التي تواجه الصادرات الزراعية المصرية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
د. ضمان التوازن وعدم الاختلال في العلاقات والروابط فيما بين مختلف الحلقات (الهيئات) الفاعلة، مع ضمان التوزيع العادل لعوائد العملية التصديرية بين مختلف الأطراف وفق مساهماتها في إضفاء القيمة المضافة، وفى التكلفة.
هـ. النظر في تطوير الأساليب والسياسات والتقانات التي من شأنها النهوض بالصادرات الزراعية المصرية، وتوزيع الأدوار والمسئوليات بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في هذا الشأن.

التشكيل المقترح للجنة:

كما هو معلوم في الظروف المصرية، فإن الإرادة السياسية للمستويات العليا والقيادية في الدولة تمثل العامل الحاسم في إحداث أي تطوير أو نهضة منشودة، فضلاً عن المواجهة الفعالة والحاسمة للمشكلات الأساسية. لذا فإنه من المقترح أن تتشكل اللجنة العليا برئاسة رئيس مجلس الوزراء، الذي يمكنه المشاركة بالحضور في جلسة واحدة سنوياً من جلسات اللجنة التي تكون مخصصة لعرض الإنجازات السنوية وتقييم الأداء التصديري خلال العام، ومناقشة القضايا الرئيسية ذات العلاقة بتنمية الصادرات، واتخاذ القرارات الهامة ذات العلاقة. بينما تعقد اللجنة جلستين على الأقل في كل عام يشارك في حضورها كل من:

أ. الوزراء ذوي العلاقة (الزراعة– الصناعة والتجارة– النقل– المالية.....)، وممثلون عن مجتمع مصدري الحاصلات الزراعية أعضاء المجلس التصديري، وأعضاء جمعية (هيا).
ب. ممثلين عن مقدمي الخدمات الأساسية للعملية التصديرية، وفى مقدمتها الإدارة المركزية للحجر الزراعي، بالإضافة إلى من ترى اللجنة دعوتهم من وكالات الشحن البحري والجوي والبري، والتمثيل التجاري، وأصحاب محطات الفرز والتدريج، .... إلى غير ذلك من الجهات.
ج. ممثلين عن المزارعين التصديريين، تشمل كبار وصغار المزارعين، والجمعيات والمنظمات الإنتاجية والتسويقية التي تشارك في الشأن التصديري.

وسيدعى لحضور أحد أو بعض جلسات اللجنة، من ترى أمانة اللجنة حضورهم من ممثلي الجهات الحكومية أو غير الحكومية بحسب الموضوع المطروح للمناقشة.

ويمكن للمجلس التصديري للحاصلات الزراعية، أو الإدارة المركزية للحجر الزراعي تولى أعمال الأمانة الفنية للجنة العليا الوطنية، أو أن يكون للجنة أمانة فنية خاصة بها.

ثانياً: الإدارة المركزية للحجر الزراعي:

تقع الإدارة المركزية للحجر الزراعي في القلب من العملية التصديرية للحاصلات الزراعية، ووفق أهدافها فإنها تمثل ذراع الدولة للحفاظ على سمعة الصادرات الزراعية المصرية، وضمان المطابقة لأعلى المستويات المطلوبة لتلك الصادرات من خلال تطبيق الاشتراطات والمعايير الدولية.

ومن بين ما يدخل في نطاق عمل الحجر الزراعي المصري(فايز، ٢٠٢٠) ما يلي: –

أ. اعتماد وتفتيش وفحص جميع مواقع ومعدات الإنتاج، والإعداد، والفحص، والتخزين، والمعالجة بغرض التأكد من مطابقتها للاشتراطات الحجرية المطلوبة.

ب. تحديد المواقع التي تستخدم كمناطق خاضعة للوائح الحجر الزراعي، لإتمام الإجراءات اللازمة على الصادرات، والواردات الزراعية.

ج. إعداد دليل إرشادي وفني فيما يخص تصدير واستيراد النباتات ومنتجاتها والمواد الخاضعة للوائح الصحة النباتية.

د. التنسيق والتعاون مع المنظومات الدولية والإقليمية، وإبرام البرتوكولات فيما بينها للتعاون في مجال الصحة النباتية.

هـ. التواصل مع الجهات ذات الصلة بأعمال الحجر الزراعي من أجل التنسيق وحسن سير العمل.

ومن خلال هذه المهام، فإن الإدارة المركزية للحجر الزراعي تعتبر هي الجهة المؤهلة للتطوير والتحديث، وتوسيع نطاق العمل في حدود ما هو وارد في نطاق عملها، لتكون بمنزلة الآلية الفنية الرئيسية والوحيدة في مجال الفحص والرقابة على الصادرات من الحاصلات الزراعية، لاسيما أنها –بالفعل– تعتبر الجهة الوحيدة التي تعتمد شهادتها في الأسواق الخارجية.

غير أن الإدارة المركزية بوضعها الراهن من حيث نظم العمل والإمكانيات الفنية، والبشرية، والمالية المتاحة لا تزال تنتمي إلى مستوى نظيراتها في الدول النامية، ويتطلب الأمر الارتقاء بتلك النظم والإمكانيات في الاتجاه الذي يؤهلها لمستوي نظيراتها في الدول المتقدمة.

وفى هذا الإطار تعرض الدراسة المقترحات التالية لتطوير الإدارة المركزية: –

أ. تطوير القانون الذي تعمل في إطاره الإدارة المركزية للحجر الزراعي، حيث إنها لا تزال تعمل وفق قانون قديم (قانون الزراعة (٣) لسنة ١٩٦٦). ويتطلب الأمر بالضرورة تطويره وفق المستجدات المحلية والدولية.

ب. توسيع نطاق عمل الإدارة المركزية ليشمل الرقابة والفحص في المزارع الإنتاجية التصديرية، ومحطات الفرز والتدريج والتعبئة، وغير ذلك من المواقع.

ج. أن تتولى الإدارة المركزية باعتبارها ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة مسئولية التكويد لدى المزارعين التصديريين، بالاستعانة بأجهزة الوزارة ذات العلاقة على مستوي المحافظات والمراكز والقري، وأن يكون ذلك وفق ما هو مطلوب من التعديلات التشريعية لمهام الإدارة المركزية للحجر الزراعي.

د. أن تتولى الإدارة المركزية القيام بأعمال التنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بالفحص والتحليل – مثل معامل المتبقيات أو غيرها – بحيث لا يضطر المصدر للتعامل مع أكثر من جهة، وإنما مع جهة واحدة.

هـ. أن يتم إصدار القرارات التي تحول دون الازدواجية والتعارض في عمل الجهات الرقابية على الصادرات. وخاصة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والهيئة القومية لسلامة الأغذية، لاسيما أن الأخيرة لا تدخل ضمن اختصاصاتها أي شيء يتعلق بالصادرات، وأن الشهادات الصادرة عن كلٍ منهما غير مطلوبة في الأسواق الاستيرادية.

و. يبلغ عدد العاملين بالإدارة المركزية للحجر الزراعي قرابة ١١٠٠ عنصر بشري، ويتطلب توسيع نطاق عملها وتطويرها دعمها بمزيد من الكوادر المؤهلة، لا سيما في مجال الفحص.

ز. ترتبط الإدارة المركزية دولياً بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC)، غير أن الأمر يتطلب توسيع نطاق الارتباط والتشبيك مع إدارات الحجر الزراعي في الدول الأخرى المستوردة، والتنسيق معها بما يعزز كفاءة العمل بالإدارة المركزية وفق متطلبات كل دولة، ويعظم الثقة في مصداقية أعمالها.

ح. بطبيعة الحال يستلزم تطوير الإدارة المركزية للحجر الزراعي تعزيز مواردها المالية، ودعمها بالأجهزة، والأدوات الحديثة للفحص والرقابة، وتنمية قدرات عناصرها البشرية من خلال التدريب الخارجي والداخلي، هذا إلى جانب دعم التجهيزات اللوجستية، وبخاصة، في مجال الانتقال.

ط. الارتقاء بالبنية التحتية للإدارة المركزية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق أحدث نظم الحجر العالمية.

ي. تأسيس قواعد حديثة ومنتظمة للبيانات والمعلومات الخاصة بتصدير الحاصلات الزراعية.

ك. تطبيق ألية فعالة لمتابعة وتقييم الأداء للإدارة المركزية بهدف الكشف عن جوانب القصور، والعمل على معالجتها.

٦-٣-٢ سُبل النهوض بالصادرات الزراعية المصرية: –

إن استغلال الفرص والإمكانيات المتاحة أمام الصادرات الزراعية والنهوض بها وزيادتها مرهون بأمرين، أولهما: أن تكون الدولة بكافة قطاعاتها (حكومية /خاصة /مجتمع مدني) متوجهة بالخطط والسياسات والآليات نحو التصدير ولا يترك الأمر للقطاع الخاص وحده، وثاني هذين الأمرين النجاح في مواجهة التحديات القائمة التي تعاني منها منظومة التصدير للحاصلات الزراعية، وتهدد إمكانية الحفاظ على القدرات التصديرية الراهنة، فضلاً عن إمكانيات تنميتها وزيادتها، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال عدد من السُبل يمكن بيانها فيما يلي:

أ. سُبل تتعلق بإنتاج المحاصيل التصديرية

١. التوسع في زراعة المحاصيل البستانية (وخاصة غير التقليدية منها) بأراضي المشروعات القومية الكبرى الجديدة.

٢. التوسع في الزراعات العضوية بالأراضي الجديدة والمستصلحة وخاصة بعد صدور قانون الزراعة العضوية رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية للتوافق مع شروط الاتحاد الأوروبي لنفاذ الصادرات الزراعية لأسواقه، والتمتع بالمزايا التفضيلية (تسعى الدولة إلى زيادة رقعة الزراعة العضوية من ٢.٥٪ حالياً إلى٦.٧ ٪ من إجمالي المساحة المنزرعة عام٢٠٣٠) ويقترح في هذا الإطار:

- ضرورة التزام الدولة(أو المصدر) بشراء محصول المزارع قبل وضع البذرة.
- أو عمل وثيقة تأمين ثلاثية تكون الدولة فيها طرفاً ضامناً بين المزارع والمشتري لضمان حق المزارع إذا تخلى عنه المشتري(على الأقل في المراحل الأولي من التطبيق).
- الإشراف على وتشجيع منظومة التكويد لهذه الزراعات.
- توفير مستلزمات الإنتاج ويأتي في مقدمتها الأسمدة، وخاصة الأزوتية منها مع العمل على تحرير منظومة الأسمدة حيث إن وجود سعرين (سعر مدعم ٣٣٠٠ جنيه للطن، وسعر سوق حرة ٨٠٠٠ جنيه) يخدم التجارة الخفية أو السوق السوداء. ويعني تحرير منظومة الأسمدة بيع السماد للمزارع بسعر السوق على أن يعاد دعمه مرة أخرى من الحكومة من خلال كارت الفلاح.

٣. إيلاء اهتمام كبير ومتزايد نحو إنتاج وتصدير منتجات زراعية ذات جودة مرتفعة وآمنة صحياً وصديقة للبيئة حتى تتوافق مع:

- المعاير والاشتراطات العالمية.
- تطبيق الاتحاد الأوروبي (ثاني سوق في هيكل الصادرات الزراعية المصرية) المسمى الصفقة الخضراء "the European Green Deal"ويتضمن هذا التطبيق استراتيجية خاصة بالقطاع الزراعي Farm "

" To Forkلضمان توفير غذاء صحي آمن وصديق للبيئة، والتأكد من تخفيض نسبة الكربون (الضريبة الكربونية) من خلال الاعتماد على الطاقة النظيفة، والتقليل من استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية من خلال تطبيق الأمن الحيوي، واستخدام مواد التعبئة والتغليف صديقة البيئة.

٤. تشجيع المعاهد البحثية للعمل على التوسع في استنباط وإنتاج أصناف تقاوي الخضر (والفاكهة) المنتقاة عالية الإنتاجية، والمقاومة للأمراض والمتوافقة مع تأثيرات التغيرات المناخية المختلفة، وذلك في إطار البرنامج القومي لإنتاج تقاوي الخضر محليًا، والذي يستهدف الحد من الفجوة الحالية في إنتاج تلك الأصناف والتي تصل إلى ٩٨% من الاحتياجات.

ب. سُبل تتعلق بالتسويق الداخلي:

١. التوسع في إنشاء مراكز لوجستية مجمعة تساهم في حل مشاكل تصدير الحاصلات الزراعية، حيث تتولى القيام بعمليات الفرز والتدريج والتعبئة ولتغليف والشحن وتكون بمنزلة حلقة الوصل بين المزارعين والسوق الخارجي، وتسعى الدول حالياً للبدء في تنفيذ إنشاء أول مركز لوجستي بالشراكة مع الصندوق السيادي والقطاع الخاص، مع إسناد إدارة المجمع للقطاع الخاص.

٢. التوسع في نشر منظومة تكويد الصادرات الزراعية على عموم المزارع التصديرية وتعميمها على كافة الحاصلات التصديرية، مما يحقق الالتزام بالمعايير والضوابط العالمية المحددة من قبل الدول المستوردة من جهة، واستمرار تواجد السمعة الطيبة للحاصلات الزراعية التصديرية من جهة أخرى. ويتطلب ذلك:

- تفعيل دور الإدارات الزراعية في جذب صغار المزارعين للانضمام لمنظومة التكويد، وتوفير التسهيلات المالية والفنية لهم.
- تجميع المزارع الصغيرة في إطار الجمعية الزراعية، مع العمل على ضمان الشفافية والمصداقية والحوكمة بتلك الجمعيات.
- تكثيف اللجان الفنية للحجر الزراعي في مختلف مواقع التصدير لتفعيل أعمال الرقابة على الصادرات.

٣. العمل على إنشاء شركات تعاونية (أو روابط) تضم صغار المزارعين الساعين للتصدير وفقاً لمبادئ التعاون، وإجراء التعديلات اللازمة في قانون التعاونيات بما يشجع القطاع الخاص على إقامة شراكات حقيقية مع الجمعيات الزراعية.

٤. تشديد الإجراءات الرقابية على موانى الشحن المحلية لتجنب ما قد يتواجد بها من قصور وبيروقراطية كثيرًا ما يترتب عنها تأخر شحن الحاويات عن الموعد المحدد لوصولها إلى الأسواق الخارجية، ومن ثم انخفاض جودتها، أو تلفها من جهة، وعدم الثقة في المصدر المصري من جهة أخرى.

٥. تيسير إجراءات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركي بالموانى المصرية ودعم تكاليف الشحن والخطوط الملاحية في ظل ارتفاع أسعار الطاقة.

ج. سُبل تتعلق بشحن الصادرات الزراعية وتسويقها خارجياً:

١. ضخ المزيد من الاستثمارات لزيادة سعات الشحن الجوي وتطوير قدرة الشحن البحري وطاقة الموانى، والعمل على خفض تكاليف الشحن الجوي والبحري.

٢. سرعة العمل على توفير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة لنقل الحاصلات الزراعية إلى الأسواق الرئيسية بالدول العربية والأوروبية.

٣. العمل على المحافظة على الأسواق التقليدية للصادرات الزراعية المصرية بتلبية احتياجاتها في الأوقات المحددة لها من حيث الأصناف والجودة والصفات المرغوبة، مع الاهتمام بفتح المزيد من الأسواق الواعدة (التي أشارت إليها الدراسة)، وبزيادة الصادرات من المحاصيل الزراعية غير التقليدية.

٤. العمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري يساهم فيها المصدرون بالشراكة مع كيانات مصرية حكومية ومستثمرين مصريين، وذلك تحت رعاية الدولة، وتحت مظلة المجلس التصديري، ووزارتي التجارة والصناعة، والنقل والمواصلات .وحتى يتم ذلك يمكن الاتفاق مع التوكيلات البحرية على تحديث أسطول النقل البحري ليتولى نقل الصادرات المصرية إلى الموانى المختلفة.

٥. التوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية الرئيسية لتقديم الدعم اللوجستي للمصدرين، مع العمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري المصرية بالخارج لدعم فرص دخول الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية، بالإضافة لرسم خريطة لاحتياجات تلك الأسواق، ولتقديم يد العون للمصدرين المصريين لحل ما قد يواجههم من معوقات أو خلافات بالأسواق التصديرية.

د. سُبل تتعلق بالاتفاقيات التجارية

١. توقيع بروتوكولات تعاون تجاري مع المزيد من الدول الأوروبية، والآسيوية، والأفريقية التي من شأنها العمل على:

- تسهيل عملية اختراق الصادرات الزراعية المصرية لأسواق تلك الدول.
- اقتصار حظر الاستيراد من قبل الدول المستوردة للحاصلات الزراعية المصرية في حالة المخالفة للاشتراطات والمعايير الصحية على المصدرين المخالفين فقط وليس كل المصدرين إلى السوق المعني.
- تطبيق مصر لإجراءات عقابية ضد شركات التصدير غير الملتزمة بتطبيق المعايير التي حددتها كل من مصر والدول المستوردة.
- الحد من ممارسات البيع بالعمولة ووضع الصيغ القانونية التي تمنع هذه الممارسات.

٢. العمل على تفعيل بنود الاتفاقيات التجارية بين مصر والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية متعددة الأطراف (مثل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية أغادير... وغيرها) بما يحقق تعظيم استغلال المزايا التفضيلية التي تمنحها تلك الاتفاقيات للصادرات الزراعية المصرية.

٣. تعزيز الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الجاري تنفيذها في زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لنقل التقنيات الجديدة في مجال إنتاج التقاوي المنتقاة، وتحفيز الشركات على التجارة الخضراء للسلع الزراعية.

هـ. سُبل تتعلق بالسياسات والإجراءات الحكومية الأخرى المعززة للعملية التصديرية:

١. وضع خارطة طريق متوسطة وطويلة الأجل محددة الأهداف والسياسات للنهوض بالصادرات الزراعية وتعزيز تنافسيتها.

٢. زيادة التحفيز والدعم الفني الحكومي للمنظومة التصديرية من خلال:

- العمل على سرعة توفير البيانات والمعلومات التسويقية لدى صغار المنتجين والمصدرين وذلك من خلال نشر المنصات الإلكترونية، ورفع كفاءة نظم الرصد والمتابعة والتحليل للمتغيرات المختلفة بالأسواق العالمية..
- وضع خريطة صنفية قومية تتوافق مع أهداف السياسة التصديرية للقطاع الزراعي (وخاصة فيما يتعلق بالمحاصيل البستانية) ومعايير وشروط الأسواق الخارجية.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البنية التحتية التسويقية (مثل محطات الفرز والتدريج والتغليف، المخازن ووسائل النقل .... وغيرها) في مناطق قريبة من مناطق الإنتاج، لضمان التداول السليم للمنتجات الزراعية والحفاظ على جودتها أثناء التخزين، مع تسهيل حصولهم على التمويل الميسر اللازم.

٣. السعي نحو زيادة القدرة التنافسية لسلاسل القيمة لمحاصيل الخضر والفاكهة، وتحويل المزايا النسبية التي تتمتع بها مصر في إنتاجها إلى مزايا تنافسية بإجراء التدخلات المعززة للقيمة لجميع الفاعلين في السلسة، مع العمل على توفير المعلومات الصحيحة والحديثة لجميع الفاعلين في السلسلة على النحو الذي يحسن من كفاءة أداء السلسلة.

٤. زيادة الدعم الحكومي النقدي غير المباشر لتعزيز التصدير من خلال:

- دعم عمليات الشحن البحري والجوي.
- دعم الخطوط الملاحية السريعة للدول العربية والأوروبية.
- دعم المعارض الخارجية والبعثات التجارية الخاصة بفتح الأسواق.

- دعم إعداد الدراسات والبحوث المتخصصة للنهوض بالصادرات الزراعية.
- دعم إنشاء محطات التعبئة والتغليف.

٥. خفض الرسوم والتعريفات الجمركية بما يساعد على تسهيل الوصول إلى التقنيات والخدمات الرقمية الزراعية من الاقتصادات المتقدمة، ومن ثم تعزيز الابتكارات وتطبيقاتها لزيادة الغلات والتكيف مع آثار التغيرات المناخية.

٦. العمل على إنشاء وتطوير علامة تجارية خضراء للسلع الزراعية المصرية التصديرية بما يدعم تنافسيتها.

٧. إعادة النظر في منظومة الدعم النقدي المباشر للصادرات الزراعية الحالية (وخاصة في ظل دعم الدول المنافسة لمصر – كإسبانيا وتركيا والمغرب –لصادراتها الزراعية)، ويتطلب ذلك:

- تخصيص دعم نقدي لسلعة بعينها ولسوق محدد (سوق جديد) وليس بشكل عام.
- سرعة صرف متأخرات دعم الصادرات للشركات التصديرية.
- تفعيل البرنامج الجديد لدعم الصادرات الذي أقرته الحكومة في مارس٢٠١٩ ، والذي يتمثل في تقديم دعم نقدي٪٤٠ ، ودعم نقدي قدره ٪٣٠ خصم من الالتزامات الضريبية والجمركية، والباقي دعم فني ولوجستي

و. أهمية العمل على وضوح مفهوم وآليات التنافسية –من خلال البرامج التدريبية والتوعوية– في أذهان كافة المعنين بالشأن الزراعي(السياسيين – التنفيذيين – العاملين الزراعيين) حتى يتسنى تبنى وتطبيق مختلف البرامج والسياسات التي تعزز القدرة التنافسية للصادرات الزراعية على نحو صحيح ومستدام.

ز. اتخاذ السياسات التي من شأنها تفعيل الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تدعم التكامل فيما بين التسويق المحلى والتصديري والتصنيع الزراعي، بما في ذلك سياسات تعزيز ودعم الزراعة والتسويق التعاقدي، والإرشاد التسويقي، والمجالس السلعية، والتعاونيات الزراعية، وغيرها من منظمات المزارعين الإنتاجية والتسويقية، ومنظمات المجتمع المدني، بجانب العمل على توفير المعلومات، والبيانات التصديرية الحديثة، الدقيقة، والتفصيلية للباحثين ومتخذي القرارات وواضعي السياسات.

الملخص

بدأت مصر في إبريل ٢٠٢١ تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بالتركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ومنها قطاع الزراعة، وقد استهدف برنامج الإصلاح الهيكلي لهذا القطاع – ضمن عديد من الأهداف الأخرى- زيادة حصة الصادرات من المحاصيل الزراعية والصناعات الزراعية في إجمالي قيمة الصادرات السلعية إلى ٢٥% عام ٢٠٢٤، مقابل ١٧% عام ٢٠٢٠. ويرجع اهتمام الدولة بالنهوض بالصادرات الزراعية إلى تمتع مصر بميزة نسبية مناخية، ومكانية، وتمتع الحاصلات الزراعية (ويأتي في مقدمتها الحاصلات البستانية محل اهتمام هذه الدراسة) بميزة نسبية وتنافسية عالية، وسمعة دولية وعربية طيبة وواسعة.

ورغم ما تبذله الدولة من جهود كبيرة للنهوض بالصادرات الزراعية، فإن كمية وقيمة المصدر منها مازال يقل كثيرًا عن نظيرتها بالعديد من الدول المنافسة، كما أشار البنك الدولي أن إمكانيات التصدير غير المستغلة بالنسبة للصادرات المصرية من الفاكهة تصل إلى ٦٠%، ومن الخضراوات إلى ٥٧% من نظيرتها المتاحة والممكن استغلالها.

انطلاقا من ذلك تأتي أهمية البحث، بجانب ما تشهده الساحة العالمية، والمحلية من متغيرات ذات تأثير مباشر على الصادرات الزراعية لمصر، منها التأثيرات السلبية لتداعيات فيروس كوفيد- ١٩ على سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة، وأسعار ومدة الشحن، فضلاً عن تأثيرات التغيرات المناخية التي تشهدها دول العالم ومصر على الإنتاج الزراعي للسلع التصديرية.

وتسعى الدراسة إلى بيان الوضع الحالي للصادرات الزراعية لمصر، واتجاهات تطورها، والقدرة التنافسية لهذه الصادرات، ورصد الجهود الحكومية- وغير الحكومية- الداعمة لتعزيز الصادرات الزراعية، والكشف عن أهم المحددات والتحديات التي تواجه النهوض بالصادرات الزراعية، وبصفة خاصة الصادرات من الحاصلات البستانية، كما تستهدف الدراسة طرح مجموعة من الآليات والسبل أمام متخذي القرارات، وواضعي السياسات لمواجهة التحديات، والنهوض بالصادرات الزراعية.

وفى سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها، تم الاعتماد على عدد من المناهج والأساليب شملت:

أ- المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات الواردة بالدراسات والمصادر (المحلية والدولية) ذات العلاقة بموضوع الدراسة، (ب) عقد حوار تفاعلي مع مجموعة من ذوي الخبرة والعاملين في مجالات مختلفة في حقل النشاط التصديري للحاصلات الزراعية، (ج) إجراء استبيان إلكتروني لعدد محدود نسبيا من المصدرين.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج يمكن إيجاز أهمها فيما يلى:

- **بالنسبة للتطورات الاتجاهية للأوضاع الراهنة للصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) خلصت النتائج إلى ما يلى:-**

- أخذت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات السلعية اتجاهاً عاما متزايداً منذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥، حيث حققت أعلى نسبة خلال العقد الثاني من القرن الحالي ٢٣,١%، ثم انخفضت حتى عام ٢٠١٨، بعدها عاودت الارتفاع حتى وصلت نحو ٢٠% عام ٢٠٢٠.
- شهد الميزان التجاري الزراعي عجزاً مستمراً تراوحت قيمته بين ٦,٧مليار دولار كحد أدني، و١٢,٩مليار دولار كحد أقصى، ويعزي هذا العجز بشكل أساسي إلى تزايد الواردات، حيث إن قيمة الصادرات الزراعية خلال تلك الفترة تكاد تكون شبه مستقرة، حيث تراوحت بين ٤,٧– ٥,٦ مليار دولار.
- شهدت كمية الصادرات من الحاصلات البستانية تطورات ملموسة خلال السنوات ما بين عامي ٢٠٠٥، و٢٠٢١، حيث ارتفعت صادرات الموالح بنحو ثمانية أضعاف، وصادرات البطاطا بما يقرب من ١٥ ضعفاً، والعنب زادت كمية المصدر منه بحوالي ستة أضعاف، والأمر يمتد لباقي الحاصلات البستانية.
- يشير الهيكل السلعي لصادرات مصر الزراعية عام ٢٠٢١ إلى أن خمسة محاصيل فقط تستحوذ على نحو نصف الصادرات الزراعية، وهي الموالح(٣١%)، والبطاطس (١٠%)، والبصل (٥%) والعنب (٢,٥%) والبطاطا(٢%).

- **وبالنسبة للقدرة التنافسية لصادرات مصر من المحاصيل البستانية كشف التحليل خلال الفترة (٢٠١٠– ٢٠٢٠) عن النتائج التالية:-**

- بالنسبة للخضراوات تمتلك مصر ميزة نسبية، بشكل أكثر قوة في عدد كبير من تلك المحاصيل، أهمها البطاطس الطازجة، والبصل الطازج والمجفف، والفاصوليا الطازجة والمجففة، والبازلاء الطازجة، والمجففة، والخضراوات البقولية المجففة، كما تمتلك مصر ميزة نسبية قوية في بعض المحاصيل الأخرى، أهمها الطماطم، والثوم الطازج والمبرد، بينما تمتلك ميزة نسبية ضعيفة في الجزر والخيار وغيرها من محاصيل الخضراوات. بالنسبة لمحاصيل الفاكهة فإن مصر تمتلك ميزة نسبية بشكل أكثر قوة في معظم تلك المحاصيل، ومن أهمها: البرتقال، والعنب، والفراولة، واليوسفي، والجوافة، والجريب فروت، وقد زادت قيمة مؤشر الميزة النسبية لمعظم تلك المحاصيل خلال متوسط الفترة (٢٠١٥– ٢٠٢٠) مقارنة بمتوسط الفترة (٢٠١٠–٢٠١٥).

- **وفيما يتعلق بتطور الكميات وأسعار التصدير للحاصلات البستانية** محل الدراسة [(البطاطس، بصل، طماطم)، و(البرتقال، والعنب، والفراولة)] تبين أن كميات الخضراوات المصدرة شهدت تذبذبا واضحا خلال فترة الدراسة، بينما أخذت أسعار تصديرها اتجاها عاما متناقصا (باستثناء عام ٢٠٢٠)، أما حاصلات الفاكهة فإن الكميات المصدرة منها قد أخذت اتجاها متصاعداً (حتى عام ٢٠١٩)، بينما

كانت أسعار التصدير شبه مستقرة، في حين شهدت الصادرات من الفراولة تذبذباً كبيراً سنويا فى كل من الكمية والقيمة.

- **كشف تحليل التوزيع الجغرافي للسلع التصديرية محل الدراسة** أن تسع دول أوروبية (روسيا في مقدمتها ٣٧%) تستحوذ على ٧٣% من متوسط صادرات مصر من البطاطس، وأن (١١) دولة أوروبية (المانيا، وهولندا في مقدمتها) تستحوذ على ٧٣% من متوسط صادرات مصر من البصل، أما الطماطم فإن الدول العربية (السعودية في مقدمتها بنسبة ٣٥%) تستورد ٨٠% من صادرات مصر منها. وبالنسبة لصادرات البرتقال يتقاسم الجانب الأكبر منها كل من الدول العربية (وخاصة السعودية ١٩%)، والدول الأوروبية (وخاصة روسيا ٢٠%)، كما تستحوذ الدول العربية على نحو نصف كمية صادرات مصر من الفراولة، بينما يصدر الجانب الأكبر من العنب (٧٧%) إلى سبع دول أوروبية يأتي في مقدمتها المملكة المتحدة، وهولندا.
- **كشف تقدير مؤشر النصيب السوقي لصادرات الخضراوات** أن أهم الأسواق الدولية التي تتركز فيها صادرات مصر من البطاطس هي لبنان، وأوكرانيا، وروسيا، واليونان، والكويت، وتركيا، وسلوفينيا، وعمان. وبالنسبة للبصل، كانت أهم الأسواق المانيا، وكرواتيا، والمجر، واليابان، وهولندا، وبلجيكا. أما أهم الأسواق التي يتركز فيها صادرات مصر من الطماطم فكانت السعودية، وسوريا، والإمارات، والكويت، والبحرين، وعمان، وقطر، وهولندا.
- **بالنسبة للنصيب السوقي لصادرات مصر من محاصيل الفاكهة** جاءت جنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وعمان، وإيطاليا، والكويت، والسودان، والمملكة المتحدة في مقدمة الأسواق التي يتركز فيها صادرات مصر من العنب، أما صادراتها من البرتقال فتتركز في الأردن، والهند، والسعودية، وعمان، وروسيا، وأوكرانيا، والكويت، وليتوانيا، بينما تتركز صادرات مصر من الفراولة في جنوب أفريقيا، والسعودية، والإمارات، والكويت، وبلجيكا، وماليزيا، وإيرلندا.

- **كشفت نتائج تحليل مؤشر الاختراق السوقي لمحاصيل الخضراوات** أن أعلى قيم لمعدل اختراق البطاطس المصرية كان في أسواق عمان، والكويت، والإمارات، ولبنان، واليونان، وسلوفينيا، وإيطاليا، بينما سجلت أعلى قيم لمعدل اختراق البصل المصري في أسواق كرواتيا، والمجر، وبلجيكا، والمانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة واليابان، وتحققت أعلى قيم لمعدل اختراق الطماطم المصرية في أسواق السعودية وهولندا، والإمارات، والكويت، والبحرين، وقطر، وسوريا.
- **بالنسبة لمعدل اختراق الأسواق لصادرات مصر من الفاكهة** فقد تحققت أعلى قيم لمعدل اختراق العنب في أسواق هولندا، والسودان، والكويت، وسنغافورة، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وبالنسبة للبرتقال سجلت أعلى قيم في أسواق ليتوانيا، والسعودية، والكويت، وروسيا، وأوكرانيا، والإمارات، وبنجلاديش، وهولندا،

بينما سجلت أعلى قيم لمعدل اختراق الفراولة في أسواق، الكويت، وأيرلندا، وبلجيكا، والمانيا، وجنوب أفريقيا، وهولندا، وروسيا.

- **كشفت نتائج تقدير مؤشر التنافسية السعرية للصادرات المصرية من محاصيل الخضراوات** مقارنة بالدول المنافسة عن أن مصر تتفوق سعريا في تصدير البطاطس على كل من الصين، والولايات المتحدة، وكندا، وإسبانيا، وهولندا، والمملكة المتحدة، بينما يتفوق عليها كل من روسيا، والمانيا، وفرنسا، وباكستان، وبلجيكا، والهند. تتفوق مصر سعريا كذلك بالنسبة للبصل على المجر، وروسيا، وبلجيكا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، بينما تتفوق على مصر كل من باكستان، وماليزيا، وإسبانيا، وبولندا، والهند. كما أن مصر لديها ميزة سعرية بالنسبة للطماطم مقارنة بدول هولندا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإسبانيا، والمغرب، وبلجيكا، بينما يتفوق عليها كل من الأردن، والصين، وتركيا.
- **بالنسبة لمؤشر التنافسية السعرية لصادرات مصر من محاصيل الفاكهة** اتضح أنه بالنسبة للبرتقال تتفوق مصر على جميع الدول المنافسة مثل الصين، وإيطاليا، والمغرب، وهولندا، وتركيا، واليونان، وإسبانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة للعنب تتفوق مصر سعريا على كل من الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وهولندا، بينما يتفوق عليها كل من تشيلى، والهند، وإيطاليا، وتركيا، وجنوب أفريقيا .أما بالنسبة للفراولة فإن مصر لها ميزة سعرية مقارنة ببعض الدول المنافسة مثل هولندا، وفرنسا، والمانيا، والمغرب، وبلجيكا، وإيطاليا، والمكسيك، بينما تفوق عليها كل من هولندا، والمكسيك، واليونان، وتركيا، وبولندا.

كشفت الدراسة أنه رغم تمتع مصر بتنافسية سعرية في السلع محل الدراسة مقارنة بالعديد من الدول المنافسة إلا أن كميات صادرات بعض هذه الدول من تلك السلع كانت أعلى من الصادرات المصرية لذات السلع.

- **فيما يتعلق بالجهود الحكومية – وغير الحكومية– الداعمة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية توصلت الدراسة إلى ما يلى:–**

– عقدت الحكومة المصرية العديد من الاتفاقيات التجارية التي تفيد في تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، منها : الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر" أغادير"، واتفاق الكوميسا، واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية"، واتفاقية الميركسور، واتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا)، وذلك بجانب العديد من الاتفاقيات الثنائية .

– قيام البنك الزراعي المصري في إطار مبادرة البنك المركزي بتوفير قروض بفوائد ميسرة لا تزيد على ٥% لتنفيذ مشروعات زراعية متنوعة، وللتخفيف من الأعباء المالية التي يتحملها المزارعون في ظل

تداعيات فيروس كوفيد – ١٩، قام البنك بإسقاط الديون عن عدد كبير منهم، بجانب تأجيل مواعيد دفع الأقساط، وإعفاء المتعثرين عن سداد القروض بما قيمته ٨,٩ مليار جنيه.

- قيام عدد كبير من المنظمات الدولية المعنية بالنهوض بالمحاصيل البستانية بتقديم الدعم الفني، وتنظيم الدورات التدريبية، وتقديم القروض والمنح لمجموعة من المشروعات الزراعية بلغ عددها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ٥٦ مشروعا زراعياً تحصلت على مبلغ قدره ١٤,٥مليار جنيه.
- قيام الإدارة المركزية للحجر الزراعي بالتعاون مع المجلس التصديري للحاصلات البستانية برفع الحظر الذي فرضته بعض الدول العربية والأجنبية على الصادرات الزراعية المصرية، وفتح أسواق جديدة بلغ عددها خلال الثلاث سنوات الأخيرة (٣٨) سوقاً، وذلك بجانب إدخال وإنتاج محاصيل تصديرية جديدة ذات ميزة تنافسية مثل الكينوا، والكسافا.
- تطبيق منظومة تكويد مزارع الإنتاج التصديري ومحطات التعبئة والتصدير، لضمان الالتزام بالمعايير والضوابط العالمية المحددة من قبل الدول المستوردة. وتعتمد هذه المنظومة على تتبع المحاصيل التصديرية من خلال الأقمار الصناعية وهيئة الاستشعار عن بعد، بداية من وضع البذرة، مروراً بالمراحل المختلفة لسلسلة القيمة، حتى وصول الشحنات إلى البلد المستورد، وذلك بجانب تقديم الإرشادات الفنية، وإجراء الفحص الطبي الشامل للعاملين بمزارع التكويد باعتبار أن هذه الخطوة تمثل أحد اشتراطات الدول المستوردة.
- إطلاق مبادرات رد المستحقات المتأخرة من دعم الصادرات لدى صندوق تنمية الصادرات.
- إجراء تطوير تشريعي لعدد من القوانين منها: قانون التعاونيات الزراعية، وقانون الزراعة التعاقدية، وقانون الزراعة العضوية، وقانون صندوق التكافل الزراعي.
- زيادة حجم الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة بأكثر من خمسة أضعاف خلال خمس سنوات، حيث ارتفعت من ٥,٢ مليار جنيه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى نحو ٢٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ارتبط إنفاق هذه الاستثمارات بتنفيذ عدد كبير من المشروعات التي تساهم في النهوض بالصادرات الزراعية، ومنها مشروع المليون ونصف فدان، ومشروع الـ ١٠٠ألف فدان صوب زراعية، ومشروع الدلتا الجديدة، ومشروع تطوير وتحديث منظومة الزراعة والري، ومشروع تطوير المعامل المركزية، والمشروع القومي للنهوض بالمحاصيل البستانية، وغيرها من المشروعات.
- إنشاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء، والتي تتولى الرقابة على تداول الأغذية، وإصدار التشريعات ذات الصلة بسلامة الغذاء، فضلاً عن اعتماد محطات التعبئة والتصدير.
- إطلاق عدد من المنصات الإلكترونية لتعزيز وصول البيانات والمعلومات والفرص التصديرية إلى المصدرين، حيث أطلقت هيئة تنمية الصادرات بوابة الصادرات المصرية، ويمد هذا الموقع

المصدرين بمعلومات عن حجم صادرات مصر من المنتجات المختلفة، والدول المستوردة، والفرص التصديرية. كما يتيح الموقع فرصة تقديم المصدرين طلبات للحصول على خدمات استشارية من الهيئة مثل التدريب، والتواصل مع مكاتب التمثيل التجاري، ومقدمي الخدمات المرتبطة بالتصدير مثل خدمات الشحن. أطلقت أيضاً وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عدداً من المنصات الإلكترونية التصديرية منها، منصة مصر الزراعية، ومنصة أجري توداي، ومنصة هدد صديق الفلاح والتي تعد بمنزلة منظومة إرشادية زراعية رقمية، وذلك بجانب إطلاق مشروع كارت الفلاح.

- **فيما يتعلق بتحديات ومحددات تنمية الصادرات الزراعية المصرية كشفت الدراسة** عن وجود عدد من المشكلات العامة، والخاصة (التي قد تقترن بفئة، أو بمرحلة معينة، وربما لم يكن هناك قدر كبير من التوافق حولها) نذكر منها ما يلى:

- غياب أو انسداد قنوات التواصل والحوار مع صانعي السياسات ومتخذي القرارات، بما يحول دون عقد لقاءات دورية لمناقشة المشكلات التي تواجه المصدرين، والوصول إلى حلول لها من قبل المسئولين الذين ربما ينصب اهتمامهم فقط على تحصيل الرسوم المفروضة.
- ضعف الدور الحكومي في توفير أسطول وطني للنقل البحري، لا سيما المراكب السريعة، وعدم توافر فراغات للشحن الجوي بالقدر الكافي. وتعتبر هذه المشكلة من المشكلات الحاكمة والمقيدة لتدفق الصادرات من الحاصلات الزراعية لا سيما في توقيتات ومواسم الذروة للنشاط التصديري، الأمر الذى يترتب عليه الزيادة المتكررة في تكلفة الشحن، وتكدس الحاويات والبرادات في بعض الموانئ المصرية، وطول مدة الإبحار مما يعرض المصدرين لخسائر كبيرة.
- ضعف الروابط فيما بين حلقات السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية، حيث إن صغار ومتوسطي المزارعين لا يزالون بمنأى عن المشاركة الفاعلة والعادلة ضمن السلاسل التصديرية للحاصلات الزراعية.
- تواضع مستويات الجودة والمواصفات ومعايير السلامة لنسبة غير قليلة من الصادرات، وتعد هذه المشكلة من بين العوامل الرئيسية في اختلال التناسب بين الكميات التي تصدرها مصر من معظم الحاصلات الزراعية، وبين القيمة أو العائد التصديري، مثال ذلك احتلال مصر المركز الأول في كمية الصادرات من الموالح، في حين أنها تأتي في المركز الثالث من حيث القيمة التصديرية.
- القصور الكبير في بعض مستلزمات الإنتاج وبخاصة الأسمدة الكيماوية، والأزوتية منها على وجه الخصوص مع تكرار الارتفاعات في أسعارها، ويعانى كبار المصدرين بصورة أكبر من هذا القصور، حيث يسمح لهم بصرف أسمدة تكفى فقط لمساحة ٢٠ فدانا كحد أقصى، مما يضطرهم إلى شراء احتياجاتهم بأسعار السوق السوداء من حصص صغار المزارعين المدعمة.

- قصور التمويل المخصص لصغار المزارعين المصدرين وشروطه التجارية المجحفة، مما قد يعوق هؤلاء المزارعين دون الإنفاق الكافي واللازم لإنتاج ذى مواصفات تصديرية جيدة.
- معاناة صغار ومتوسطي المزارعين التصديريين من رسوم وأعباء وإجراءات منظومة التكويد، مما يضعف كثيراً من إقبالهم عليها، رغم أهميتها في الارتقاء بمعايير الجودة وجزب ثقة المستوردين، بجانب ضعف دور الجهات الرسمية(مثل المديريات والإدارات الزراعية)، والجمعيات التعاونية فى إقناع وجذب صغار ومتوسطي المزارعين التصديريين للانضمام لهذه المنظومة.
- ضعف الثقة المتبادلة بين كبار المصدرين ونظرائهم من صغار المزارعين، فصغار المصدرين يشكون من أن كبار المصدرين أصحاب محطات الفرز والتدريج والتعبئة لا يقدمون لهم يد المساعدة فى استخدام هذه المحطات، كما يشكو كبار المصدرين من قيام بعض صغار المصدرين بالمضاربة الحرة في الأسواق الخارجية، فضلاً عن قيام بعضهم بالبيع بنظام العمولة وتصديرهم لكميات كبيرة تفوق احتياجات الأسواق الخارجية مما يخفض أسعار التصدير.
- ضعف الالتزام من جانب قطاع عريض من متوسطي وصغار المزارعين بالوفاء بتوريد الحاصلات للمصدرين في حالة الارتفاع النسبي للأسعار في السوق المحلي.
- وجود قدر من التضارب والازدواجية المؤسسية، فبرغم الدور الرئيسي للحجر الزراعي في القيام بالدور الفني في التحقق من معايير الصلاحية للمنتجات التصديرية، هناك هيئة سلامة الغذاء التي تمارس دوراً مماثلاً رغم عدم اعتداد الدول المستوردة بالشهادات الصادرة من هذه الهيئة.
- ضعف دور التمثيل التجاري لمصر في الدول المستوردة، واقتصار هذا الدور على الأعمال الروتينية، دونما إسهام في فتح أسواق جديدة، أو حل ما قد يطرأ من مشكلات للمصدرين بالدول الخارجية.
- غياب البروتوكولات والاتفاقيات التجارية مع بعض الدول، مما يشكل عائقاً يحول دون سهولة التصدير إلى تلك الدول.
- القصور في دور الجمعيات التعاونية الزراعية في العديد من المجالات التي يمكن أن تدعم وتعزز النشاط التصديرى، فضلا عن عقم قانون الجمعيات التعاونية الزراعية.
- تأخر رد المستحقات للمصدرين من صندوق دعم الصادرات، برغم المبادرات التي أعلنت للوفاء بتلك المستحقات في توقيتاتها، فضلاً عن الارتفاع الكبير في نسب الخصم التي تفرض على تلك المستحقات حال الوفاء بها.

- التعدد والتضارب وعدم الاتساق في البيانات والمعلومات التصديرية التي تصدرها الجهات المصرية المختلفة مما قد يحول دون إعطاء صورة حقيقية عن تلك الصادرات ومستويات أدائها، وسبل تطويرها سواء للباحثين والدارسين، أو المخططين وواضعي السياسات.

- فيما يتعلق بسُبل وآليات النهوض بالصادرات الزراعية: توصلت الدراسة بفصلها الأخير إلى مجموعة من التوصيات حول الآليات والسُبل التي يمكن من خلالها النهوض بالصادرات الزراعية المصرية. نذكر منها ما يلي:

- **فيما يتعلق بآليات النهوض بالصادرات الزراعية المصرية واقترحت الدراسة آليتين هما:**

  - إنشاء اللجنة الوطنية العليا للنهوض بالصادرات الزراعية المصرية، وهي تعد آلية (مستحدثة) بمنزلة كيان رفيع المستوى تنظم في إطار مختلف الجهات والهيئات الفاعلة ضمن سلاسل القيمة التصديرية للحاصلات الزراعية بما فيها الجهات العليا التي تتخذ القرارات وتصنع السياسات ذات العلاقة. ومن بين مهام هذه اللجنة تحقيق أقصى قدر من التشاركية والتفاعل بين مختلف مكونات وحلقات سلسلة القيمة، ووضع الأهداف الاستراتيجية للصادرات الزراعية والبرامج والخطط الكفيلة بتحقيقها، وعرض ومناقشة المحددات والمشاكل التي تواجه تلك الصادرات، وإيجاد الحلول المناسبة لها.
  - تطوير وتحديث الإدارة المركزية للحجر الزراعي(وهي آلية قائمة)، وذلك من خلال تطوير القانون (قانون الزراعة (٣) لسنة ١٩٦٦) الذي لا تزال الإدارة تعمل في إطاره، وتوسيع نطاق عمل الإدارة ليشمل الرقابة والفحص للمزارع الإنتاجية التصديرية ومحطات الفرز والتدريج، والارتقاء بالبنية التحتية للإدارة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفق أحدث نظم الحجر العالمية، وتطبيق آلية فعالة لمتابعة وتقييم أداء الإدارة المركزية بهدف الكشف عن جوانب القصور والعمل على معالجتها. وذلك بجانب دعم الإدارة بمزيد من الكوادر المؤهلة، وتعزيز مواردها الملية ودعمها بالأجهزة والأدوات الحديثة.

- **بالنسبة لسُبل النهوض بالصادرات الزراعية اقترحت الدراسة ما يلي:**

  - فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل التصديرية أوصت الدراسة بالتوسع في زراعة المحاصيل البستانية غير التقليدية، والزراعة العضوية بأراضي المشروعات القومية الجديدة، وتوفير الأسمدة بتحرير أسعارها، وتشجيع المعاهد البحثية على التوسع في استنباط وإنتاج تقاوي الخُضر والفاكهة المنتقاه عالية الإنتاجية والمقاومة للأمراض والمتوافقة مع التأثيرات المناخية المتوقعة، وإيلاء الاهتمام نحو إنتاج وتصدير منتجات زراعية ذات جودة مرتفعة وآمنة صحياً وصديقة للبيئة حتى تتوافق مع المعايير والاشتراطات البيئية.

- وفيما يتعلق بالتسويق الداخلي اقترحت الدراسة التوسع في إنشاء مراكز لوجستية مجمعة تتولى القيام بعمليات الفرز والتدريج، والتوسع في نشر منظومة تكويد الصادرات الزراعية على كافة المزارع التصديرية وتعميمها على كافة الحاصلات التصديرية، والعمل على إنشاء شركات تعاونية تضم صغار المزارعين الساعين للتصدير وفقاً لمبادئ التعاون، وإجراء التعديلات اللازمة في قانون التعاونيات، وتشديد الإجراءات الرقابية على موانئ الشحن المحلية لتجنب ما قد يتواجد بها من قصور وبيروقراطية، وتيسير إجراء الشحن والتفريغ والتخليص الجمركي بالموانئ المصرية.
- وبالنسبة لشحن الصادرات الزراعية وتسويقها خارجياً أوصت الدراسة بضخ المزيد من الاستثمارات لزيادة سعات الشحن الجوي وتطوير قدرة الشحن البحري وطاقة الموانئ، والعمل على خفض تكاليف الشحن البحري والجوي، والعمل على تأسيس شركة مساهمة مصرية في مجال النقل البحري، والعمل على توفير خطوط ملاحية سريعة ومنتظمة لنقل الحاصلات الزراعية إلى الأسواق الرئيسية بالدول العربية والأوروبية، والتوسع في إنشاء المكاتب التجارية بالأسواق الخارجية الرئيسية، والعمل على تفعيل أداء مكاتب التمثيل التجاري المصرية بالخارج لتعزيز فرص دخول الصادرات الزراعية للأسواق الخارجية.
- وفيما يتعلق بالاتفاقيات التجارية أوصت الدراسة بضرورة توقيع بروتوكولات تعاون تجاري مع المزيد من الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية التي من شأنها تسهيل عملية اختراق الصادرات الزراعية المصرية لأسواق تلك الدول، والعمل على تفعيل بنود الاتفاقيات التجارية القائمة بين مصر والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مما يحقق تعظيم الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنحها تلك الاتفاقيات للصادرات الزراعية المصرية، بجانب تعزيز الاستفادة من تلك الاتفاقيات في زيادة فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لنقل التقنيات الجديدة في مجال إنتاج التقاوي المنتقاة والتجارة الخضراء للسلع الزراعية.

أوصت الدراسة كذلك بمجموعة أخرى من السياسات والإجراءات الحكومية المعززة للعملية التصديرية منها تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البنية التحتية التسويقية، مع تسهيل حصولهم على التمويل الميسر، وتوفير البيانات والمعلومات التسويقية لدى صغار المنتجين الزراعيين والمصدرين من خلال نشر المنصات الإلكترونية، وزيادة الدعم النقدي غير المباشر(مثل دعم عمليات الشحن البحري والجوي، ودعم المعارض الخارجية والبعثات التجارية، ودعم إعداد الدراسات والبحوث المتخصصة للنهوض بالصادرات الزراعية)، وإعادة النظر في المنظومة الحالية للدعم النقدي المباشر للصادرات الزراعية، وذلك بجانب اتخاذ السياسات التي من

شأنها تقوية الآليات المؤسسية والتنظيمية التي تعزز التصدير بما في ذلك سياسات التسويق التعاقدي، والإرشاد التسويقي، والتعاونيات الزراعية وغيرها من منظمات المزارعين التسويقية والإنتاجية، بجانب أهمية توفير المعلومات والبيانات التصديرية الدقيقة والتفصيلية للباحثين، ومتخذي القرارات، وواضعي السياسات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- البنك الدولي– ٦٠% من صادرات مصر الزراعية غير مستغلة وهذه أبرز الأسباب.
- الجريدة الرسمية، العدد الأول مكرر (ج)، قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الهيئة القومية لسلامة الغذاء، الأول من يناير ٢٠١٧.
- المجلس الإعلامي لمجلس الوزراء، تقرير حول جهود الدولة لتطوير حياة الفلاح
- المجلس التصديرى للحاصلات الزراعية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١.
- المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢١.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، رأى في أزمة: منظومة رد أعباء الصادرات، العدد ٢٦، ٢٠٢٠.
- الهيئة العامة للاستعلامات، اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور، ٢٢ مايو ٢٠٢١.
- الهيئة القومية لسلامة الغذاء، منشور رقابى رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، "تسجيل كافة محطات التعبئة ومراكز التجميع للخضار والفاكهة"، في ٣١ أغسطس ٢٠١٩.
- الوقائع المصرية، الهيئة القومية لسلامة الغذاء قرار رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ بإصدار القواعد الفنية الملزمة بشأن إصدار شهادة صلاحية للصادرات الغذائية، العدد (٣٩)، في ١٧ فبراير، ٢٠٢٠.
- اليوم السابع، "طرق القاهرة–كيب تاون يدخل حيز التنفيذ.. والبداية من بنى غازى"، ٣١ يناير، ٢٠٢١.
- على زين العابدين قاسم، إلى أي مدى تؤثر القائمة البيضاء على تنافسية صادرات الألبان المصرية، المؤتمر الثاني للجمعية المصرية لسلامة الغذاء: استراتيجيات سلامة الغذاء والصحة، شرم الشيخ، ١٣–١٦ فبراير، ٢٠٢٠.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء– تقرير ربع سنوي، العدد(١)، أغسطس ٢٠٢١
- منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها (مسح مرجعي)، أوراق اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،٢٠٠٢
- ناريمان فايز فريد، دراسة تقييمية لمنظومة إدارة ومراقبة الجودة والسلامة للواردات المصرية من بعض المنتجات الزراعية، رسالة ماجستير في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس،٢٠٢٠
- هانى عمارة، "الأهرام تنشر خرائط الجسر البرى بين مصر والسعودية"، الأهرام، العدد ٤٧٢٥٢، ٢٠ إبريل، ٢٠١٦.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قرار وزاري مشترك رقم (٦٧٠) لعام ٢٠١٧، مايو ٢٠١٧.

- وزارة المالية، نسخة المواطن من البيان المالي التمهيدي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١-٢٠٢٢.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Agriculture ٤.٠: The Future of Farming Technology, World Government Summit, February ٢٠١٨.
- Assessment of Egypt's Agricultural Sector Competitiveness, Development Alternatives, Inc, June ٢٠٠٢.
- Dose Agricultural Policy Reform Work?, The Impact on Egypt's Agriculture, ١٩٩٦-٢٠٠٢, Gory Ender and John S.Holtzman, Abt Associates Inc., ٢٠٠٣.
- ADB. (٢٠١٨). *Internet plus Agriculture: A New Engine for Rural Economic Growth in the People's Republic of China.* Asian development Bank. Retrieved from file:///C:/Users/hp/Downloads/internet-plus-agriculture-prc.pdf
- Alvarez-Canchila, O. I., Arroyo-Perez, D. E., & Patino-Saucedo, A. (٢٠٢٠). Colombian fruit and vegetables recognition using convolutional neural networks and transfer learning. *Journal of Physics: Conference Series*.
- Chao, X., & Defu, H. (٢٠١٩). Research on User Data Analysis of Agricultural Product E-commerce Based on Big Data Technology. *Journal of Physics: Conf. Series*. doi:١٠.١٠٨٨/١٧٤٢-٦٥٩٦/١٣١٤/١/٠١٢١٥١
- Cui, X., & Xie, C. (٢٠٢٠). Optimization Application of Fresh Agricultural Products Efficient Logistics Distribution System from the Perspective of big data. *Journal of Physics: Conference Series*(Conf. Ser. ١٥٣٣ ٠٤٢٠٥٨).
- Devaraj, T., Raja, S., & Janarthanan, M. (٢٠٢٠). RF Controlled Solar Seed Sowing Machine. *Materials Science and Engineering*. doi:oi:١٠.١٠٨٨/١٧٥٧-٨٩٩X/٩٥٥/١/٠١٢١٠٥
- ECES (٢٠٢٠), "Currency Depreciation and The Intensive Margin of Export Trade: Firm and Product Level Evidence from Egypt", Working Paper No. ٢١٠, June.
- Gong, Xinshu and Gu, Chengjun, (٢٠١١), "A Study on Trade of Complementarity among Xinjiang and Its Neighboring Countries", School of Economics & Trade, Shihezi University , China, Asian Social Science, Vol. ٧, No. ١; January.
- Handayani, & et. al. (٢٠١٩). The E-Commerce Implementation to Improve the Agricultural Product by using User Centered Design Method. *Journal of Physics: Conf. Series*. doi:٠.١٠٨٨/١٧٤٢-٦٥٩٦/١١٧٩/١/٠١٢٠٨٨
- Hussain, M. E., & Hussain, R. (٢٠٢١). Integration of Machine Learning Techniques in Virtual Wireless Sensor Network for insect monitoring. Journal of Physics: Conference Series. doi:doi:١٠.١٠٨٨/١٧٤٢-٦٥٩٦/١٩٩٨/١/٠١٢٠٣١

- Hyunjin, C. (٢٠٢٠). A Study on the Change of Farm Using Artificial Intelligence - Focused on Smart Farm in Korea. *Journal of Physics: Conference Series*.
- Khalil, Cherry (٢٠٢٠), "The Impact of Political Instability on Egypt's Exports : Evidence from Firm-Level and Geo-Localized Data", ECES, Working Paper No. ٢٠٦.
- Jie,, H., Jiabin, W., Zhongjun, D., & Xiaoguang, L. (٢٠١٩). Application Status of Big Data in Agriculture and International Cooperation. *Journal of Physics: Conf. Series*. doi:doi:١٠.١٠٨٨/١٧٤٢-٦٥٩٦/١٣١٤/١/٠١٢٢٠١
- Markets and Markets Research Private Limited Firm.
- Micheal, A., Porter, The Competitive Advantage of Nations, Second Edition,١٩٩٨
- Prabakaran, G., Vaithiyanathan, D., & Ganesan, M. (٢٠٢٠). Application of fuzzy combined SVM & graph theory for agriculture productivity prediction. *Journal of Physics: Conference Series*. doi:doi:١٠.١٠٨٨/١٧٤٢-٦٥٩٦/١٧٠٦/١/٠١٢٠٣٩
- Prins, B. (٢٠٢١, July ١٣). *٨ tips to go digital in the fresh fruit and vegetable sector*. Retrieved from CBI is the Centre for the Promotion of Imports from developing countries (CBI): https://www.cbi.eu/market-information/fresh-fruit-vegetables/go-digital
- Rajasekar, I., Babu, C. G., & Sharmila, D. (٢٠٢١). Identification of Fruits and Vegetables using Embedded Sensors.
- Rizqullah, R., Permana, S. D., & Yaddarabullah, Y. (٢٠٢١). Optimization of elderly nutrition needs using PSO algorithm A case study at POSBINDU PTM Sejahtera. (IOP Conf. Ser.: Mater. Sci. Eng. ١٠٩٨ ٠٦٢٠٠٩).
- Rui Mao and Bin Zhang, (٢٠١٥), "Export Destination and Export Market Penetration of the People's Republic of China—Past and Future", Asian Development Review, vol. ٣٢, no. ١.
- Samuel, R., Retheesh, R., Ansari, M., & Nampoori, V. (٢٠١٧). Cross-correlation and time history analysis of laser dynamic specklegram imaging for quality evaluation and assessment of certain seasonal fruits and vegetables. doi:١٠.١٠٨٨/١٥٥٥-٦٦١١/aa٨٢٨٣
- Singh, P., & Namdeo, A. (٢٠٢٠). Applying Machine Learning Techniques to Extract dosages of Fertilizers for Precision Agriculture. *Earth and Environmental Science*. doi:doi:١٠.١٠٨٨/١٧٥٥-١٣١٥/٦١٤/١/٠١٢١٣٦
- Suhartini, dewi, I. k., & Wijaya, L. K. (٢٠٢٠). Web-Based Expert System To Detecte Chili Desease Using Rule Base Reasoning Approach. *Journal of Physics: Conference Series*.

- Swetha, D. N., & Balaji, S. (٢٠٢١). Agriculture Cloud System based Emphatic Data Analysis and Crop Yield Prediction Using Hybrid Artificial Intelligence. *Journal of Physics: Conference Series*.
- Why it is important to evolve from precision farming to Agriculture (٤.٠), Agriculture Funder Network (AFN), November ٥,٢٠٢١, Filippo Regna, Andrea Bacchetti, Chiara Corbo& Dana Bonaldi>
- YANG, X., LI, M., YU, H., WANG, M., XU, D., & SUN, C. (٢٠٢١). A Trusted Blockchain-Based Traceability System for Fruit and Vegetable Agricultural Products. *IEEE Access*. doi:١٠.١١٠٩/ACCESS.٢٠٢١.٣٠٦٢٨٤٥
- Yuhui, Z., Mengyao, C., Yuefen, C., Zhaoqian, L., Yao, L., & Kedi, L. (٢٠٢١). An Automatic Recognition Method of Fruits and Vegetables Based on Depthwise Separable Convolution Neural Network. *Journal of Physics: Conference Series*(Conf. Ser. ١٨٧١ ٠١٢٠٧٥).
- Yusmarn, Y., Putri, A., & Paloma, C. (٢٠٢١). Factors affecting consumer's purchasing decision of vegetables during Covid-١٩ pandemic in Padang, West Sumatera. (Conf. Ser.: Earth Environ. Sci. ٧٤١ ٠١٢٠٦٩).
- Zhang, J. (٢٠٢٠). Research on Digital Image Processing and Recognition Technology of Weeds in Maize Seedling Stage Based on Artificial Intelligence. *Journal of Physics: Conference Series*.
- Zhang, L., & Wang, S. (٢٠٢٠). Input-output Analysis of Agricultural Economic Benefits Based on Big Data and Artificial Intelligence. *Journal of Physics:* Conference *Series*.
- Zhang, P. X., Zhou, X., Cheng, A., & Fang, Y. (٢٠٠٦). Raman Spectra from Pesticides on the Surface of Fruits. *International Conference on Materials for Advanced Technologies*. doi:١٠.١٠٨٨/١٧٤٢-٦٥٩٦/٢٨/١/٠٠٢
- Zhou, H., Chen, X., Wang, X., & Wang, L. (٢٠١٨). Design of fruits and vegetables online inspection system based on vision. *Journal of Physics: Conf. Se*. doi:١٠.١٠٨٨/١٧٤٢-٦٥٩٦/١٠٧٤/١/٠١٢١٦٠

ثالثًا: المصادر الإلكترونية

- موقع الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر: http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=٢٤٣
- الموقع الرسمى للهيئة القومية لسلامة الغذاء، https://www.nfsa.gov.eg
- الموقع الرسمى لهيئة الغذاء والدواء السعودية، https://www.sfda.gov.sa/
- بوابة الصادرات المصرية، http://www.expoegypt.gov.eg/
- الموقع الرسمى للميركسور، https://www.mercosur.int/en/

- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، https://www.gafi.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx
- https://exportpotentialinteracen.org/en
- https://www.masrawy.com/news-economy/details/٢٠٠/١٢/٢٣/١٩٣٦٩٢٢/
- قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية: https://stats.wto.org
- UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits).Online Data Access:
- https://comtrade.un.org/.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

الملاحق

جدول رقم (١م)

كمية وسعر التصدير من البطاطس والبصل والطماطم المصرية إلى العالم الخارجي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	البطاطس		البصل		الطماطم	
	الكمية بالألف طن	سعر التصدير دولار/الطن	الكمية بالألف طن	سعر التصدير دولار/الطن	الكمية بالألف طن	سعر التصدير دولار/الطن
٢٠١٠	٢٩٩.٩٦	٤٤٠	١٣.٩١	٢٢٧٦.٠	٢٦.١٠	٩٩٨.٠
٢٠١١	٦٣٧.٤٣	٣٩٣	٢١.٨٧	١٦٣٢.٠	٦٢.٢٥	٣٠٦.٨
٢٠١٢	٢٦٢.٩٩	٤٨٤	١٣.١٤	٢٥٣٦.٠	٢٣.٥٥	١٢٢٠.٢
٢٠١٣	٤٢٧.٩١	٤٨١	٨.٥٩	٣٠٢٨.٠	٧٤.٨٠	٨٠٩.٢
٢٠١٤	٦٨٤.٦٩	٤٧٧	١٢.١٥	٢٨٣٠.٠	٩٢.٦٣	٧٦٥.٨
٢٠١٥	٥٩٥.٣٣	٣٨٩	١٩.٩٣	١٨٤١.٠	٩١.٤٧	٧٩٢.٥
٢٠١٦	٤٠٧.٨٧	٣٦١	١٧.٨٥	١٦٨٢.٠	١٠٩.٧١	٦١٦.١
٢٠١٧	٨٠٨.٢١	٣٣٧	١٤.٦٦	٢٤٣٤.٠	٥٩.٩٧	٥٣٧.٠
٢٠١٨	٧٢٤.٩٧	٢٨٥	١٣.٢١	٢٣٨١.٠	١٠٨.٦٤	٣٨٢.٢
٢٠١٩	٦٨٤.٧٤	٣٨٩	١١.٨٦	٢٥٠٢.٠	١٦١.٦٧	٣٠٢.٨
٢٠٢٠	٥٦١.٣٦	٣٩٥	١٣.٦٩	٢٨٥٧.٠	٢٥.٣١	١٥٩٦.٩
متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٥٥٤.١٣	٤٠٢.٨٢	١٤.٦٢	٢٣٦٣.٥	٧٦.٠١	٧٥٧.٠
متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)	٤٨٤.٧٢	٤٤٤.٠٠	١٤.٩٣	٢٣٥٧.٢	٦١.٨٠	٨١٥.٤
متوسط الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	٦٣٧.٤٣	٣٥٣.٤٠	١٤.٢٥	٢٣٧١.٢	٩٣.٠٦	٦٨٧.٠
نسبة التغير %	٣١.٥	-٢٠.٤١	-٤.٥٤	٠.٦٠	٥٠.٥٨	-١٥.٧٥

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits). https://comtrade.un.org/.

جدول رقم (٢م)

كمية وسعر التصدير من العنب والبرتقال والفراولة المصرية إلى العالم الخارجي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

السنة	العنب		البرتقال		الفراولة	
	الكمية بالألف طن	سعر التصدير/الطن	الكمية بالألف طن	سعر التصدير/الطن	الكمية بالألف طن	سعر التصدير/الطن
٢٠١٠	٨٤.٠٣	٢٤٠٩.٠	٨١٩.٨٠	٥٩٠.٦	٢٤.٥١	٢٦٧٢.٠
٢٠١١	٦٢٣.٤٣	٣٣٨.٠	١٠٤٢.٢٩	٥١٦.٣	٧٤.٩٨	٧٨٣.٠
٢٠١٢	١١٦.٤٢	١٩٣٤.٠	٦٠٧.٧٤	٧٥٠.٩	٢٢.٩٥	٣٣٦٣.٠
٢٠١٣	٨٨.٣١	٢٠٨١.٠	١١٠٨.٩٠	٤٤٤.٦	٣٣.٢١	٢٠٩٢.٠
٢٠١٤	١١٣.٦٤	٢١٦٠.٠	١١٢٨.٨٣	٣٩١.٨	٥٤.٧٥	١٣٧٩.٠
٢٠١٥	١٦٦.٦٤	١٤٥١.٠	١٢٣٨.٤٦	٣٨٧.١	٧٣.٥٠	١٠٠٤.٠
٢٠١٦	١٣٣.٩٦	١٦٣٣.٠	١٣٣٨.٨٠	٣٧٦.٣	١٣٨.٦٣	٧٢١.٠
٢٠١٧	١٣٠.٤٥	١٨٢٢.٠	١٣٦٣.٠٢	٤٠٢.١	٤٠.٦١	٢٢١٦.٠
٢٠١٨	١٢٠.٥٣	١٨٤١.٠	١٦٠٤.٢٧	٤١٥.٦	٤٣.٥٩	١٧٠٣.٠
٢٠١٩	١٥٤.٤٤	١٥٢٤.٠	١٧٩٤.٢٣	٣٦٥.٩	٨٣.٩٧	١٠٥٢.٠
٢٠٢٠	١٠٣.٩٣	٢٢٧٣.٠	٦٩١.٢٨	٩٣٨.٣	١٧.٥٨	٤٤٦٧.٠
متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٦٦.٨٩	١٧٦٩.٦	١١٥٧.٩٦	٥٠٧.٢	٥٥.٣٠	١٩٥٠.٢
متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٥)	١٩٨.٧٥	١٧٢٨.٨	٩٩١.٠٠	٥١٣.٦	٤٧.٣٢	١٨٨٢.٢
متوسط الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)	١٢٨.٦٦	١٨١٨.٦	١٣٥٨.٣٢	٤٩٩.٧	٦٤.٨٨	٢٠٣١.٨
نسبة التغير %	-٣٥.٣	٥.٢	٣٧.١	-٢.٧	٣٧.١	٨.٠

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits). https://comtrade.un.org/.

جدول رقم (٣م)

التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من البطاطس والبصل والطماطم لأهم الأسواق العالمية

متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

البطاطس			البصل			الطماطم		
كمية الصادرات			كمية الصادرات			كمية الصادرات		
الدولة	بالألف طن	%		بالألف طن	%		بالألف طن	%
روسيا	٢٠٢.٦٥	٣٦.٦	ألمانيا	٤.١٨	٢٨.٦	السعودية	٢٦.٦٣	٣٥.٠
اليونان	٥٩.٣١	١٠.٧	هولندا	٣.١١	٢١.٢	ليبيا	١٣.٦٢	١٧.٩
إيطاليا	٥٥.٨٩	١٠.١	اليابان	١.٤٤	٩.٨	سوريا	٩.٦٤	١٢.٧
لبنان	٤٤.٥٦	٨.٠	بلجيكا	٠.٧٥	٥.١	تركيا	٦.٦٤	٨.٧
الإمارات	٣٠.٢٧	٥.٥	المملكة المتحدة	٠.٦٨	٤.٦	الإمارات	٥.٣٩	٧.١
ألمانيا	٣٠.٣١	٥.٥	المجر	٠.٦٤	٤.٤	الكويت	٣.٣٩	٤.٥
الكويت	٢١.٥٣	٣.٩	كرواتيا	٠.٣٨	٢.٦	هولندا	٢.٣٢	٣.٠
سوريا	١٧.٥٧	٣.٢	الولايات المتحدة	٠.٣٦	٢.٥	روسيا	١.٦٢	٢.١
سلوفينيا	١٢.٥٩	٢.٣	البرازيل	٠.٣٣	٢.٢	بلجيكا	٠.٨٧	١.١
عمان	١١.٠٦	٢.٠	بولندا	٠.١٨	١.٢	البحرين	٠.٧٠	٠.٩
تركيا	١٣.٥٤	٢.٤	إيطاليا	٠.١٩	١.٣	دولة قطر	٠.٧٢	٠.٩
المملكة المتحدة	١٢.٠٧	٢.٢	فرنسا	٠.١٥	١.٠	عمان	٠.٤٣	٠.٦
بلجيكا	١٠.٠٤	١.٨	تركيا	٠.٣٨	٢.٦	المملكة المتحدة	٠.٣٩	٠.٥
أوكرانيا	٧.٨٨	١.٤	فنلندا	٠.١٣	٠.٩	إيطاليا	٠.٣٥	٠.٥
العراق	٧.٦٢	١.٤	كندا	٠.١١٨	٠.٨	المغرب	٠.٤٢	٠.٥
دول أخري	١٧.٢٣	٣.١	دول أخري	١.٦٠	١١.١	دول أخري	٢.٨٩	٣.٨
المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات للعالم للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٥٥٤.١٣	١٠٠.٠	المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات للعالم للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٤.٦٢	١٠٠.٠	المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات للعالم للفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٧٦.٠١	١٠٠.٠
إجمالي الكمية المصدرة للعالم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٦٠٩٥.٤٥		إجمالي الكمية المصدرة للعالم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٦٠.٨٥		إجمالي الكمية المصدرة للعالم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٨٣٦.٠٩	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: **UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits).Online Data Access:https://comtrade.un.org/.**

جدول رقم (٤م)

التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من العنب والبرتقال والفراولة لأهم الأسواق العالمية

متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

العنب			البرتقال			الفراولة		
كمية الصادرات			كمية الصادرات			كمية الصادرات		
الدولة	بالألف طن	%	الدولة	بالألف طن	%	الدولة	بالألف طن	%
المملكة المتحدة	٤٩.٢٣	٢٩.٥	روسيا	٢٣٠.١١	١٩.٩	السعودية	١٤.١٧	٢٥.٦
هولندا	٣١.٥٦	١٨.٩	السعودية	٢٢٣.٤٤	١٩.٣	بلجيكا	٥.٧٧	١٠.٤
ألمانيا	١٤.٦٨	٨.٨	هولندا	٧٦.٢٩	٦.٦	ألمانيا	٤.٧٥	٨.٦
روسيا	١٢.٦٥	٧.٦	الإمارات	٧١.٥٩	٦.٢	الكويت	٤.٣١	٧.٨
إيطاليا	١٠.١٨	٦.١	الصين	٥٥.٠٧	٤.٨	المملكة المتحدة	٤.١٣	٧.٥
السعودية	٥.٨٠	٣.٥	المملكة المتحدة	٥٣.٣٦	٤.٦	الإمارات	٣.٦٦	٦.٦
بلجيكا	٥.٧٩	٣.٥	أوكرانيا	٥٠.٢٩	٤.٣	هولندا	٢.٧٠	٤.٩
الإمارات	٥.٦٢	٣.٤	بنجلاديش	٤٢.٠٣	٣.٦	العراق	٢.٥٩	٤.٧
سلوفينيا	٣.٨٩	٢.٣	الهند	٣٣.٤٠	٢.٩	فرنسا	٢.٠١	٣.٦
جنوب أفريقيا	٣.٦١	٢.٢	الكويت	٣٢.٧٠	٢.٨	روسيا	١.٨٨	٣.٤
عمان	٢.٨٣	١.٧	عمان	٢٣.٨٤	٢.١	السودان	١.٧٩	٣.٢
الكويت	٢.٧٩	١.٧	ماليزيا	٢٢.٤٤	١.٩	سوريا	١.٥١	٢.٧
ماليزيا	٢.١٤	١.٣	الأردن	٢٠.٠١	١.٧	ليبيا	١.٠٧	١.٩
سنغافورة	١.٨٣	١.١	ليتوانيا	١١.٧٣	١.٠	جنوب أفريقيا	٠.٦٤	١.٢
السودان	١.٨٤	١.١	هونج كونج	١٠.٠٨	٠.٩	إيرلندا	٠.٤١	٠.٧
دول أخري	١٢.٥٠	٧.٥	دول أخري	٢٠١.٥٦	١٧.٤	دول أخري	٣.٩٠	٧.١
المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات للعالم	١٦٦.٨٩	١٠٠.٠	المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات للعالم	١١٥٧.٩٦	١٠٠.٠	المتوسط السنوي لإجمالي الصادرات للعالم	٥٥.٣٠	١٠٠.٠
إجمالي الكمية المصدرة للعالم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٨٣٥.٨		إجمالي الكمية المصدرة للعالم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	١٢٧٣٧.٦١		إجمالي الكمية المصدرة للعالم خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٦٠٨.٢٩	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:

UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits).Online Data Access:

https://comtrade.un.org/.

جدول رقم (٥م)

نتائج حساب مؤشري النصيب السوقي ومعدل اختراق الصادرات المصرية لكل من البطاطس والبصل والطماطم فى أهم الأسواق العالمية

متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

البطاطس			البصل			الطماطم		
اسم السوق	النصيب السوقي %	معدل اختراق السوق	اسم السوق	النصيب السوقي %	معدل اختراق السوق	اسم السوق	النصيب السوقي %	معدل اختراق السوق
روسيا	٣٨.٢٧	٠.٠٠٧٨	هولندا	١٨.٧٠	٠.٠٠٢١	السعودية	١٤.٥٤	٠.٠٥٣٧
اليونان	٣٦.٠٣	٠.٠٨٢٩	ألمانيا	٤٥.٥٦	٠.٠٠٨٣	سوريا	٩.٦٤	٠.٠١٠٢
إيطاليا	٨.٥٩	٠.٠٢٩١	اليابان	٢١.٩٣	٠.٠٠١٢	تركيا	٠.٧٠	٠.٠٠٠٥
لبنان	٥٤.٦	٠.١٠٢٦	بلجيكا	١٣.٦٦	٠.٠٠٧٩	الإمارات	٧.٦٦	٠.٠٢٩٠
الإمارات	١٥.٥٦	٠.١٤٥٨	المملكة المتحدة	٤.٢٩	٠.٠٠١٨	الكويت	٤.٥٥	٠.٠٢٢٠
ألمانيا	٤.٤٨	٠.٠٠٣٢	المجر	٢٧.٩٠	٠.٠١١٢	هولندا	١.٠٠	٠.٠٣٣٦
الكويت	٢٠.٢٧	٠.١٤٨١	كرواتيا	٣٣.٤٧	٠.٠١٣٧	روسيا	٠.٣١	٠.٠٠٠٥
سلوفينيا	١٦.٦٩	٠.٠٧٨٣	الولايات المتحدة	٦.٧٠	٠.٠٠٠١	بلجيكا	٠.٨٦	٠.٠٠٦٨
عمان	١٣.٩٢	٠.٢٧٠٦	البرازيل	٦.٤٩	٠.٠٠٠٢	البحرين	٢.٤٢	٠.٠١٩٩
تركيا	١٨.٢٥	٠.٠٠٢٣	بولندا	٢.٤٢	٠.٠٠٠٣	دولة قطر	١.٢٤	٠.٠١٠٣
المملكة المتحدة	٤.٠٠	٠.٠٠٢٢	إيطاليا	٩.٤٦	٠.٠٠٠٤	عمان	١.٦٥	٠.٠٠٣٣
بلجيكا	٠.١٢	٠.٠٠٠٦	فرنسا	٣.١٢	٠.٠٠٠٤	المملكة المتحدة	٠.١٠	٠.٠٠٠٧
أوكرانيا	٤٤.١٣	٠.٠٠٠٣	تركيا	٣٦.٩٨	٠.٠٠٠٢	إيطاليا	٠.٢٨	٠.٠٠٠١

المصدر: تم حساب المؤشران اعتماداً على البيانات المتاحة لدى:**UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits).**

Online Data Access: https://comtrade.un.org/.

جدول رقم (٦م)

نتائج حساب مؤشري النصيب السوقي ومعدل اختراق الصادرات المصرية من العنب والبرتقال والفراولة في أهم الأسواق العالمية

متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

العنب			البرتقال			الفراولة		
الدولة	النصيب السوقي %	معدل اختراق السوق	الدولة	النصيب السوقي %	معدل اختراق السوق	الدولة	النصيب السوقي %	معدل اختراق السوق
المملكة المتحدة	١٢.٤٤	٠.١٢٧	روسيا	٤٩.٣	٠.٤٩٦	السعودية**	٥٥.٣	ـــــ
هولندا	٦.١٣	٠.٢٩١	السعودية	٥٧.٤	٠.٥٩٠	بلجيكا	١٩.٧	٠.١٠٤
ألمانيا	٣.٧٠	٠.٠٠٩	هولندا	١٤.٨	٠.٣١١	المملكة المتحدة	٨.٣	٠.٠٠٨
روسيا	٣.٦٥	٠.٠١٤	الإمارات	٢٧.٦	٠.٤٢٥	ألمانيا	٤.٣	٠.١٠٢
إيطاليا	٢٢.٩٦	٠.٠٠١	الصين	١٥.٢	٠.٠٠٦	روسيا	٤.٨	٠.٠١٣
السعودية	٩.٤٧	٠.٠٤٨	المملكة المتحدة	١٩.٠	٠.٢١٦	الإمارات **	٣٩.٢	ـــــ
بلجيكا	٨.٧١	٠.١١٨	أوكرانيا	٤٨.٩	٠.٤٨٩	هولندا	٤.٥	٠.٠٣٢
الإمارات	٤.٩٧	٠.٠٧٨	بنغلاديش	٢٧.٨	٠.٣٩١	فرنسا	٢.٥	٠.٠٠٥
سلوفينيا	٤٦.٩٠	٠.٠٣٤	الهند	٦٣.١	٠.٠٠٤	الكويت	٣٠.٥	٠.٢٦٢
جنوب أفريقيا	٥١.٣٢	٠.٠٠٢	الكويت	٣٨.١	٠.٥٣٥	جنوب أفريقيا	٦٦.٣	٠.٠٩٠
عمان	٣١.٣٣	٠.٠٠٢	عمان*	٥١.٨	ـــــ	أيرلندا	١١.٩	٠.١٣١
الكويت	٢١.٥٧	٠.٢١٧	ماليزيا	٢٣.٠	٠.٢٠٧	ماليزيا	١٤.٢	ـــــ
ماليزيا	٥.٤٣	٠.٠٥٧	الأردن	٦٥.٥	٠.٢٧٤	سوريا**	ـــــ	ـــــ
سنغافورة	٩.٩٣	٠.١٢٥	ليتوانيا	٣٧.٣	٠.٩٦١	العراق**	ـــــ	ـــــ
السودان	١٥.٥١	٠.٢٨٤	هونج كونج	٣.٥	٠.٠٦٢	ليبيا*	ـــــ	ـــــ

المصدر: تم حساب المؤشران اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: **UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits).Online Data Access: https://comtrade.un.org/.**

* تعذر حساب مؤشر معدل اختراق السوق لصادرات البرتقال المصرية في دولة عمان لعدم إتاحة بيانات كميات الإنتاج لهذه الدولة من هذه السلعة.

** تعذر حساب مؤشر معدل اختراق الأسواق لصادرات الفراولة المصرية لكل من السعودية والإمارات وماليزيا وسوريا والعراق وليبيا لعدم إتاحة بيانات كميات الإنتاج من هذه السلعة.

جدول رقم (٧م)

نتائج حساب مؤشر التنافسية السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة لها فى تصدير محاصيل الخضراوات (البطاطس والبصل والطماطم) في أهم الأسواق العالمية خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

البطاطس				البصل				الطماطم			
الدولة	الصادرات (ألف طن)	سعر التصدير (دولار للطن)	% من سعر تصدير مصر	الدولة	الصادرات (ألف طن)	سعر التصدير (دولار للطن)	% من سعر تصدير مصر	الدولة	الصادرات (ألف طن)	سعر التصدير (دولار للطن)	% من سعر تصدير مصر
فرنسا	٢٠٩٤.٢	٣٠١.٤	٠.٧٥	الهند	٥٦.١	١٨٩٤.٩	٠.٨٠	هولندا	١٠٧١.٢	١٦٨٣.٣	٢.٢٠
هولندا	١٩٦٢.٥	٤٣٣.٣	١.٠٨	أمريكا	٣٠.٥	٢٧٣٧.٤	١.١٦	إسبانيا	٨٦٦.٤	١٣٢٩.١	١.٧٤
ألمانيا	١٨٦٣.٨	٢٠٤.٦	٠.٥١	بولندا	٧.٣	١٢٠٠.٥	٠.٥١	المغرب	٥٠٤.٤	١٠١٨.٦	١.٣٣
بلجيكا	٩٦٣.٣	٢٠٥.٩	٠.٥١	إسبانيا	٩.٥	١٨٣٩.٥	٠.٧٨	تركيا	٥٣٧.٨	٦٦٨.٤	٠.٨٨
مصر	٥٥٤.١	٤٠٢.٨	١.٠٠	الصين	١٢.٥	٢٧٩٠.٢	١.١٨	مصر	٧٧.٣	٧٦٣.٤	١.٠٠
كندا	٥٠٢.٩	٤٢٨.٢	١.٠٦	ماليزيا	٢٣.٦	٧٥٢.٠	٠.٣٢	بلجيكا	٢٢٥.١	١٢٧٦.٨	١.٦٧
أمريكا	٤٧٠.٤	٤٥٨.٦	١.١٤	مصر	١٤.٦	٢٣٦٣.٥	١.٠٠	فرنسا	٢٣١.٤	١٦٤٤.٨	٢.١٥
الصين	٤١٣.٠	٥٣٣.٤	١.٣٢	فرنسا	٨.١	٢٩٤٩.٥	١.٢٥	الصين	١٩٠.٦	٦٩٧.٤	٠.٩١
روسيا	١٥٢.٢	١٦٠.٤	٠.٤٠	ألمانيا	٦.٤	٣٥١٨.٨	١.٤٩	الأردن	٣٧٢.٦	٦٨١.١	٠.٨٩
الهند	٢٤٣.٢	٢٣٧.٠	٠.٥٩	بلجيكا	٤.٢	٢٨٤٩.٧	١.٢١	أمريكا	٢٠٧.٨	١٥٩٠.٠	٢.٠٨
إسبانيا	٢٦٨.٩	٤٣٩.٩	١.٠٩	باكستان	١٦.٩	٧٦١.٠	٠.٣٢	كندا	١٧٤.١	٢١٢٤.٨	٢.٧٨
باكستان	٤٠٦.١	٢٣٦.٥	٠.٥٩	روسيا	١.٣	٣٧٢٨.٤	١.٥٨	الإجمالي	٤٤٥٨.٧		
المملكة المتحدة	٣٠٠.٥	٥٢٨.٨	١.٣١	المجر	٣.٠	٣٨٤١.١	١.٦٣				

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى

UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits).Online Data Access: https://comtrade.un.org/.

جدول رقم (٨م)

نتائج حساب مؤشر التنافسية السعرية لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير محاصيل الفاكهة (العنب والبرتقال والفراولة) في أهم الأسواق العالمية خلال متوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

العنب				البرتقال				الفراولة			
الدولة	الصادرات (ألف طن)	سعر التصدير (دولار للطن)	% من سعر تصدير مصر	الدولة	الصادرات (ألف طن)	سعر التصدير (دولار للطن)	% من سعر تصدير مصر	الدولة	الصادرات (ألف طن)	سعر التصدير (دولار للطن)	% من سعر تصدير مصر
تشيلي	٧٨٠.٢	١٥٦٣.٢	٠.٨٩	إسبانيا	١٦٧٧.٢	٧٩٨.١	١.٦٠	إسبانيا	٢٨٣.٥	٢٣٠٠.٢	١.١٨
إيطاليا	٤٦٩.٦	١٦٢٩.٣	٠.٩٣	جنوب أفريقيا	١١٥٣.١	٥٧٢.٣	١.١٥	أمريكا	١٤١.٣	٣١٦٩.٤	١.٦٣
الصين	٢٠٥.٢	٢٣٣٧.٦	١.٣٣	مصر	١١٩١.٨	٤٩٨.٩	١.٠٠	المكسيك	١١٣.٥	٢٦٦٥.٦	١.٣٧
بيرو	٢٣٣.٧	٢٣٦٢.٢	١.٣٤	أمريكا	٥٩٢.١	١٠٤٧.٢	٢.١٠	هولندا	٥٨.٦	٥٢٩٦.١	٢.٧٢
أمريكا	٤٠٤.٦	٢٢٤٨.٧	١.٢٨	اليونان	٣٣٧.١	٤٨٨.٣	٠.٩٨	اليونان	٣٠.١	١٦٦٦.٠	٠.٨٥
جنوب أفريقيا	٢٩٧.٤	١٥٧٦.٢	٠.٩٠	هولندا	٢٤٩.٣	٩٨٤.٩	١.٩٧	بلجيكا	٤٣.٧	٤٠٥٤.١	٢.٠٨
هولندا	٢٧١.٠	٢٤٩٧.٣	١.٤٢	تركيا	٣٤١.٣	٥١٩.٧	١.٠٤	تركيا	١٩.٤	١٠٤٦.٥	٠.٥٤
تركيا	٢١٣.٤	٧٦٣.١	٠.٤٣	أستراليا	١٦٢.٩	١٠٥٠.٤	٢.١١	المغرب	٢٠.٩	٢٣٢٣.٢	١.١٩
هونغ كونج	١٥٨.٠	١٩١٠.٠	١.٠٩	الهند	٣٨.٠	٣٦٧.٥	٠.٧٤	مصر	٥٥.٣	١٩٥٠.٢	١.٠٠
إسبانيا	١٤٩.١	٢٢٠٥.٩	١.٢٥	هونغ كونغ	١٠٧.٥	٨٨٧.٦	١.٧٨	بولندا	١٢.٦	١٤٦٢.٠	٠.٧٥
الهند	١٣٥.٢	١٣٨٢.٥	٠.٧٩	المغرب	١٣٢.٦	٦١٧.١	١.٢٤	إيطاليا	١٥.٠	٣٠٤١.٨	١.٥٦
أستراليا	٩٠.٥	٢٥١٧.٠	١.٤٣	إيطاليا	١٢٣.٣	٩٤٣.٦	١.٨٩	بيلاروسيا	١١.٩	٧٢٥.٥	٠.٣٧
المكسيك	١٥٢.٩	١٢٢٥.٣	٠.٧٠	الصين	٧٥.٢	١٣٩٠.٠	٢.٧٩	ألمانيا	١٣.٤	٣٢٣٨.٥	١.٦٦
مصر	١٦٤.١	١٧٦٠.٣	١.٠٠					فرنسا	١٣.٦	٣٤٥٥.٧	١.٧٧

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتاحة لدى: **UN COMTRADE Statistics,(HS Classification, ٦ Digits).Online Data Access:https://comtrade.un.org/.**

جدول رقم (٩م)

أسماء الحاضرين لورشة العمل التي تم عقدها بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٩

الاسم	جهة العمل	الوظيفة
أ.د هدى النمر	معهد التخطيط القومي	أستاذ بمركز التخطيط والتنمية الزراعية
أ.د وحيد مجاهد	كلية الزراعة – جامعة عين شمس	أستاذ بكلية الزراعة جامعة عين شمس
أ.د حنان رجائي	معهد التخطيط القومي	مدير،وأستاذ بمركز التخطيط والتنمية الزراعية
د. احمد رشاد	معهد التخطيط القومي	أستاذ مساعد بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
نسمة أبوقمر	معهد التخطيط القومي	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية الصناعية
آية السرسي	معهد التخطيط القومي	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
د. رانيا محمد الدريني	معهد البحوث الزراعية	مدرس بمعهد البحوث الزراعية
م.محسن السيد البلتاجي	جمعية تنمية وتطوير الصادرات البستانية "هيا"	رئيس مجلس إدارة جمعية هيا
م. شريف نصر	مزرعة دكتور نصر عمر	المدير التنفيذي للمزرعة وعضو جمعية "هيا"
م. سيف الله عبد الجواد	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	محلل اقتصادي
أ.د. احمد كمال العطار	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي
م. احمد الصباحي	مجموعة شركات وادي النور للزراعة المتطورة	رئيس مجلس الإدارة ومنتج زراعي
م. صلاح حجازي	شركة وادي فود	رئيس مجلس الإدارة
م. محمد احمد الأبجي	شركة وادي النيل	المدير التنفيذي

ملحق (٩)

استمارة الاستبيان

بحث التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح

-استبيان-

تمهيد

في إطار اهتمام الدولة من خلال برنامجها للإصلاح الهيكلي خلال الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٤)، بقطاع الزراعة وذلك من خلال العمل على تحقيق عدد من الأهداف، والتي يأتي في مقدمتها النهوض بالصادرات الزراعية، يتولي معهد التخطيط القومي – بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية– إعداد دراسة بعنوان "التوجه التصديري للزراعة المصرية بين الواقع والطموح".

واستكمالا لبعض التساؤلات المطروحة بالدراسة، تم إعداد استبيان حول القضايا ذات العلاقة والتي من شأنها المساهمة في النهوض بالصادرات الزراعية المصرية – وبصفة خاصة صادرات المنتجات البستانية (خضر – فاكهة – نباتات طبية وعطرية).

لذا نرجو من سيادتكم التكرم باستيفاء الاستبيان المرفق بواسطة أحد المختصين بالشركة، ونحن على ثقة بأن مشاركتكم الكريمة في استيفاء هذا الاستبيان سيكون لها دورهام في إثراء نتائج الدراسة

المشرف على الدراسة

أ.د هدى النمر

بيانات عامة

اسم الشركة :

عنوان الشركة :

عام التأسيس / بدء النشاط التصديري :

اسم ووظيفة القائم باستيفاء الاستبيان :

رقم الهاتف :

لمحة عامة عن نشاط الشركة التصديري

م	أهم الحاصلات البستانية التى تصدرها الشركة	متوسط الكمية المصدرة سنويًا خلال آخر ثلاث سنوات	أهم الدول التي يتم التصدير اليها
١			_____، _____، _____، _____
٢			_____، _____، _____، _____
٣			_____، _____، _____، _____
٤			_____، _____، _____، _____
٥			_____، _____، _____، _____

- إذا كانت الشركة تحوز مساحة من الأراضي الزراعية الخاصة بها للإنتاج التصديري، تُذكر المساحة ..... فدان.
- إذا كانت الشركة تحوز محطة للفرز والتدريج والتعبئة، تُذكر الطاقة التشغيلية للمحطة.....طن/ساعة.

يرجى وضع علامه (√) فى الخانة المناسبة بحسب تقدير المختصين من الشركة لكل بند من حيث درجة الرضا حول الكفاية والكفاءة

المراحل والفاعلون	بنود استطلاع الرأي	خارج الاهتمام	التقدير/ درجة الرضا					
			ممتاز	جيد جداً	جيد	متوسط	محدود	منعدم
مرحلة (١) ما قبل الإنتاج	مدى إتاحة وسهولة الحصول على مدخلات الإنتاج كالأسمدة، والتقاوي...وغيرها							
	سهولة استيراد بعض المدخلات أو المستلزمات الإنتاجية							
	مدى ضمان الجودة والاعتماد للمدخلات							
	مدى توافر أراضي زراعية للتملك أو حق الانتفاع للزراعة التصديرية							
	مدى مساهمة الشركات التصديرية فى توفير بعض المدخلات للمزارعين							
يرجى إضافة أي مشاكل أو مقترحات خاصة بمرحلة ما قبل الزراعة		....						

يرجى وضع علامه (√) فى الخانة المناسبة بحسب تقدير المختصين من الشركة لكل بند من حيث درجة الرضا حول الكفاية والكفاءة

المراحل والفاعلون	بنود استطلاع الرأي	خارج الاهتمام	التقدير/ درجة الرضا					
			ممتاز	جيد جداً	جيد	متوسط	محدود	منعدم
مرحلة (٢) الزراعة والممارسات الزراعية	مدى وعى المزارعين بالثقافة والمتطلبات التصديرية							
	مدى الالتزام بالمعاملات الزراعية الجيدة							
	مدى كفاية وكفاءة الإرشاد الزراعي التصديري الحكومي							
	مدى اقتناع متوسطي وصغار المزارعين بالتكويد والمشاركة فيه							
	مدى مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية في دعم النشاط التصديري							
	مستوى تطبيق المزارعين للمعاملات الجيدة في عملية الحصاد							
	مدى اهتمام المزارعين باعتبارات الجودة والخلو من المتبقيات							
	نسبة المزارعين المرتبطين بعلاقات تعاقدية مع المصدرين							
	دور المصدرين الإرشادي لمتوسطي وصغار المزارعين							
	دور المصدرين التمويلي لمتوسطي وصغار المزارعين							
	مدى حصول المزارعين على أسعار متميزة للمنتج التصديري							
يرجى إضافة أي مشاكل أو مقترحات خاصة بهذه المرحلة		....						

يرجى وضع علامه (√) فى الخانة المناسبة بحسب تقدير المختصين من الشركة لكل بند من حيث درجة الرضا حول الكفاية والكفاءة

المراحل والفاعلون	بنود استطلاع الرأي	خارج الاهتمام	التقدير/ ودرجة الرضا					
			ممتاز	جيد جداً	جيد	متوسط	محدود	منعدم
مرحلة (٣) إعداد المنتجات للتصدير	مدى كفاءة المحطات المتطورة للفرز والتدريج والتعبئة							
	نسبة محطات الفرز والترويج والتعبئة الحاصلة على شهادات الأيزو							
	عدد أو نسبة المصدرين المالكين لمحطات فرز وتدريج							
	مدى وجود محطات فرز وتدريج متطورة توفر خدماتها لمصدرين آخرين							
	نسبة ما يتم فرزه وتدريجه وتعبئته من المنتجات في محطات متطورة وحديثة							
	مستوي الرقابة والإشراف على المحطات من الجهات الرسمية							
	مدى الدعم والتشجيع الحكومي لإقامة محطات حديثة (توفير أراضي – تمويل ...الخ)							
	مدى توافر محطات حكومية لتقديم خدمات الفرز والتدريج لصغار المصدرين							
	درجة الرضا عن المستوي التكنولوجي في ممارسة معاملات ما بعد الحصاد (فرز– تدريج – تعبئة وعبوات– تجفيف– استخلاص – الخ...)							
	مدى توافق عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والفحص وغيرها مع متطلبات وشروط كل دولة من الدول المستوردة على حدا							
	مدى الرضا بشكل عام عن مستوى جودة وسلامة المنتجات التي يتم تصديرها							
	مدى الرضا عن كفاءة عملية الحجر الزراعي للمنتجات التصديرية من حيث الدقة – الارتقاء – عدم التمييز– سرعة الإنجاز– الرسوم – .....إلخ							
يرجى إضافة أي مشكلات أو مقترحات خاصة بهذه المرحلة		.....						

يرجى وضع علامه (√) فى الخانة المناسبة بحسب تقدير المختصين من الشركة لكل بند من حيث درجة الرضا حول الكفاية والكفاءة

المراحل والفاعلون	بنود استطلاع الرأي	خارج الاهتمام	التقدير/ ودرجة الرضا					
			ممتاز	جيد جداً	جيد	متوسط	محدود	منعدم
(٤) مرحلة الشحن الخارجي	مدى كفاية سفن وفراغات الشحن البحري وإتاحتها فى التوقيتات المناسبة							
	مدى كفاية طائرات وفراغات الشحن الجوي وإتاحتها فى التوقيتات المناسبة							
	مدى كفاية شاحنات وفراغات الشحن البري وإتاحتها فى التوقيتات المناسبة							
	مدى ما تتمتع به وسائط الشحن الخارجي من السرعة والكفاءة							
	درجة الرضا عن إجراءات حجز فراغات الشحن اللازمة							
	درجة الرضا عن مستوي تكلفة الشحن الخارجي عامة							
	درجة الرضا عن سرعة إجراءات الشحن دون فترات طويلة للانتظار							
	درجة الرضا عن العدالة بين الشركات المصدرة في عملية حجز فراغات الشحن							
يرجى أضافة أية مشاكل أو مقترحات خاصة بهذه المرحلة		....						

يرجى وضع علامه (√) فى الخانة المناسبة بحسب تقدير المختصين من الشركة لكل بند من حيث درجة الرضا حول الكفاية والكفاءة

المراحل والفاعلون	بنود استطلاع الرأي	خارج الاهتمام	التقدير/ ودرجة الرضا					
			ممتاز	جيد جداً	جيد	متوسط	محدود	منعدم
(٥) المصدرون والهيئات التصديرية	مستوي التعاون والتنسيق القائم بين الشركات التصديرية							
	مستوي التكامل والارتباط مع المزارعين وبخاصة المتوسطون والصغار							
	نسبة الشركات التصديرية الحاصلة على شهادات أيزو							
	قوة واستدامة الروابط والثقة المتبادلة مع المستوردين في الخارج							
	درجة مساهمة الشركات في دراسة الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة							
	درجة مساهمة الشركات في البحث والتطوير في مجال الجودة والتعبئة							
	نسبة الشركات التي تحرص على المشاركة في المعارض والأسواق الترويجية الخارجية							
	نسبة المصدرين الأعضاء في المجلس التصديري للحاصلات الزراعية							
	أهمية وجود المجلس التصديري ومدى الاستفادة من عضويته							
	نسبة المصدرين الأعضاء في جمعية (هيا)							
	أهمية وجود جمعية (هيا) ومدى الاستفادة من عضويتها							

يرجى وضع علامه (√) فى الخانة المناسبة بحسب تقدير المختصين من الشركة لكل بند من حيث درجة الرضا حول الكفاية والكفاءة

المراحل والفاعلون	بنود استطلاع الرأي	خارج الاهتمام	التقدير/ ودرجة الرضا					
			ممتاز	جيد جداً	جيد	متوسط	محدود	منعدم
(٦) الجهات الحكومية والدور الحكومي فى دعم الأهداف التصديرية	مدى الأهمية والدور الذي تقوم به هيئة الحجر الزراعي							
	درجة الرضا عن التعامل مع الحجر الزراعي وكفاءة أدائه لمهامه							
	مدى الأهمية والدور الذى تلعبه هيئة سلامة الأغذية							
	درجة الرضا عن التعامل مع هيئة سلامة الأغذية وكفاءة أدائها لمهامها							
	مدى الأهمية والدور الذى تلعبه هيئة الرقابة على الصادرات والواردات							
	مدى الأهمية والدور الذى يلعبه التمثيل التجاري في الخارج							
	مدى الأهمية والدور الذي تلعبه معامل الكشف عن المتبقيات							
	حالة الرضا عن السياسات الحكومية الخاصة بتصدير المنتجات الزراعية							
	حالة الرضا عن القوانين والتشريعات الخاصة بتصدير المنتجات الزراعية							
	مدى الرضا عن دور مؤسسات البحث والإرشاد الحكومي في دعم تنمية الصادرات							
	مدى الرضا عن مستوي وإجراءات الدعم المادي للمصدرين							
	مدى الرضا عن سهولة وانضباط الإجراءات الجمركية							
	مدى الرضا عن دور الحكومة في مشاركة المصدرين في المعارض والأسواق الخارجية							
	مستوي التنسيق وعدم التضارب أو الازدواجية في الإجراءات الحكومية							
	مدى مساهمة الحكومة في توفير سفن وفراغات شحن خارجي سريعة							
	مدى مساهمة الحكومة في توفير سفن فراغات شحن جوي							
	مدى مساهمة الحكومة في دعم نولون الشحن الخارجي							
	مدى ما تقدمه الحكومة من تيسيرات تمويلية للمصدرين والمزارعين التصديريين							
	درجة الرضا عن مساهمة الحكومة وأجهزتها في فتح أسواق خارجية جديدة							

	درجة الرضا عن وجود قنوات تواصل فعال مع المسئولين متخذي القرار						
يرجى إضافة أي مشكلات أو مقترحات خاصة الدور الحكومي في مجال دعم وتنمية الصادرات		....					

يرجى وضع علامه (√) فى الخانة المناسبة بحسب تقدير المختصين من الشركة لكل بند من حيث درجة الرضا حول الكفاية والكفاءة

المراحل والفاعلون	بنود استطلاع الرأي	خارج الاهتمام	التقدير/ ودرجة الرضا					
			ممتاز	جيد جداً	جيد	متوسط	محدود	منعدم
(٧) الأسواق الخارجية	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات المصرية عامة							
	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات فى الأسواق الأوروبية							
	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات فى الأسواق العربية							
	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات فى الأسواق الأفريقية							
	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات فى الأسواق الآسيوية							
	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات فى روسيا الاتحادية							
	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات فى الولايات المتحدة							
	مدى توافر فرص إضافية لزيادة وتنمية الصادرات فى الأسواق الأخرى							
	مدى انعكاس عضوية مصر فى التكتلات المختلفة على تنمية الصادرات							
	مدى انعكاس عضوية مصر فى الكوميسا على تنمية الصادرات							
	مدى انعكاس عضوية مصر في منطقة التجارة العربية الكبري على تنمية الصادرات							
	مدى انعكاس عضوية مصر فى الشراكة الأوروبية على تنمية الصادرات							
يرجى إضافة أى مشاكل أو مقترحات خاصة بالأسواق الخارجية		....						

يرجى إضافة أي تعليق عام أو إضافة بنود لم يتم ذكرها في كل ما سبق

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

The Export Orientation of the Egyptian Agriculture between Reality and Ambition

Abstract

The current study aims to clarify the current situation of agricultural exports and trends of their development, and to reveal the most important determinants and challenges of their development, in addition to proposing a set of mechanisms and ways that would promote those exports. To achieve this goal, the study relied on several approaches and tools, including the descriptive-analytical approach, and an interactive dialogue (workshop) was held with a selected group of experienced workers in different fields of agricultural export activity, in addition to conducting an electronic questionnaire for a relatively limited sample of the exporters.

The study recommended a set of mechanisms and ways to promote agricultural exports. Among these mechanisms is the establishment of the Supreme National Committee for the Advancement of Egyptian Agricultural Exports, and the development and modernization of the Central Administration of Plant Quarantine. As for ways to promote agricultural exports, the study recommended expanding the cultivation of non-traditional horticultural crops, organic farming in the lands of new national projects, providing fertilizers, and expanding the development and production of selected seeds of highly productive vegetables and fruits that are compatible with the expected climatic effects; expanding the establishment of grouped logistic centers to carry out sorting and grading operations; establishing cooperative companies that include small farmers; expanding the dissemination of the agricultural export coding system on all export farms; and tightening control procedures on local shipping ports and facilitating their procedures. About internal and external marketing, the study recommended opening more investments to increase air and sea freight capacities and reduce costs; establishing an Egyptian joint-stock company in the field of maritime transport; providing fast and regular navigation lines; and activating the performance of Egyptian commercial representation offices abroad. With regard to trade agreements, the study also suggested the necessity of signing cooperation protocols with more European, Asian, and African countries to facilitate the penetration of Egyptian agricultural exports to the markets of those countries, in addition to working to activate existing agreements between Egypt and regional and international blocs. The study also recommended increasing indirect cash support directed to various activities that promote exports, and reconsidering the current system of direct cash support for agricultural exports, in addition to adopting policies that would strengthen institutional and organizational

mechanisms that enhance the export of Egyptian agricultural crops, including contractual marketing policies, marketing extension, and agricultural cooperatives.

Keywords:

- Egyptian agricultural exports - Government efforts to boost exports - Agricultural technological developments - Comparative and competitive advantage of horticultural exports.

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

The Export Orientation of the Egyptian Agriculture between Reality and Ambition

No. (٣٣٤) – ٢٠٢٢